وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة01- لحاج لخضر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية
تخصص:العلاقات الدولية

إعداد الباحث:
عبد الجبار بن عرعور

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د/ إسماعيل كرازدي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ عبد الله راقدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة01	رئيسا
أ.د/إسماعيل كرازدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة01	مشرفا ومقررا
أ.د/ محمد الطاهر عديلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
أ.د/ نور الدين حتحوت	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د/ نبـــيلة ســالك	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة01	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2021م/2022م

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**" سورة إبراهيم الآية 07.

أسطّر بمداد العرفان جزيل الشكر والامتنان، إلى فضيلة الأستاذ الدكتور البروفيسور "**إسماعيل كرازدي**" –حفظ الله مهجته- الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، فرتّب خطته وتجشّم عناء تصحيح أخطائي، وتقويم إعوجاجي، شافيا بالجواب الصحيح حيرة أسئلتي، مظهرا بسماحته تواضع العلماء، وبرحابة صدره، ولئن جفا قلمي عن التّعبير، يكتبه قلب به صفاء الشكر تعبيرا.

وأسأل الله أن جزيه عني خير الجزاء، وأن ينفع ويوفقه لما يحبه ويرضاه، إن جواد كريم، هذّا ما يسّر الله جمعه وإتمامه وكتابته.

وأقدم أيضا الشكر للأساتذة جامعة باتنة01 –على كل الملاحظات والإنتقاداتوكذلكصبرهم علىالتكوين الدكتورالي.

والشكر الجزيل لأساتذة جامعة سطيف محمد لمين دباغين سطيف02- على كل التوجيهات والملاحظات والإنتقادات.

كما أتقدم في بالشكر الجزيل للجنة المناقشة، وعسى ألا أكون أثقلت على القراءأو أضيقت عليهم،كل بإسمه ومقامه ولكم مني فائق الاحترام والتقدير مسبقا.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ.عبد الجبار بن عرعور

إهـــــــــــداء

إلى أغلى من نفسي التي بين جوانحي

إلى من جُعِلتْ الجنان تحت أقدامها

أمي الحبيبة

إلى الشمعة المقدّسة التي لطالما إحترقت لتضيء ليل الحياة المظلم

وعود المسك الذي كلما احترق فاح شذاه

جدتي الغالية رحمها الله

إلى التي حبها في خلايا الجسد كلّه بقلبها

الذي لا يزال يقطع أشواك الجراح والآلام من ربيع الحياة الفانية

أمي المرضعة وعمي عبد الرحمان

إلى من ُجعِل برّه من برّ الباري

إلى من علمني الصمود أمام أمواج البحر الهائجة ورياح الحياة العاصفة

جدي الغالي وعمي بوعلام

إلى من غمرني بجنانه

وحرسني قلبه قبل عينيه من نوائب الدهر وأوجاعه

أبي الحبيب وعمي أعبيد

حروف كتاب رب الأرباب

ملقنة من إمام مسجد -حفظ الله ممجته-**الشيخ إلياس باشوش**

إلى من علمني الأخلاق

وغرس عقيدة التوحيد في الأعماق-حفظ الله ممجته-**الشيخ بلال دايلي**

إلى من كلامه في الحقيقة طيب تفتح القلب

يدخل المرء في جملة ذوي الأخلاق الحسنة-حفظ الله ممجته-**زهير سماعن**

وللقلب في طبعه وحشة،جملة شوق تجيئ إختصارا

وربّ حروف تطب فؤادا،وربّ نجوم تضيئ نهارا **أيمن نجاعي**

إلى من لبس ثوب الضّجر

وتجرّع مرارة الصّبر ليعلّمني كيف أعناق العلياء وأُقبّل النجاح**هشام بن عرعور**

إلى الأساتذة في جامعة لحاج لخضر باتنة01

قسم العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية تقديرا ووفاءاً

إلى الأساتذة في جامعة محمد لمين دباغين سطيف02

كلية الحقوق والعلوم السياسية، تقديرا ووفاءاً

إلى جميع أصحابي وأحبتي في الله كل بإسمه ومقامه

إلى صاحب مكتبة إبن باديس،ودار المهندس

وأرجو أن يكون هذا العمل نافعا لكل طالب علموجزا الله أحبتي على الصبر والإكرام

إلى كل هؤلاء أهدي لهم خلاصة جهدي

بقلم:عبد الجبار بن عرعور

خطة الدراسة

مقدمـة

الـفصــل الأول:التأصيل المفاهيمي لـلموضوع الشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المبحث الأول:مفهوم الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول:تعريف الشركات النفطيةوأهم المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني:أهم الشركات النفطية الكبرى ونشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:خصائص الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الرابع:أهداف ومهام الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني:النفط في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول:أوضاع سوق النفط العالمية

المطلب الثاني:الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:الإستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الرابع:الإحتياط النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثالث: مفهوم عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: تعريف عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني:المؤسسات والقوى المؤثرة على عملية صنع القرار في الولاياتالأمريكية

المطلب الثالث:محددات عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثاني:الإطار النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المبحث الأول:تفسير نظريات العلاقات الدولية لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول:النظرية الواقعية

المطلب الثاني:النظرية اللبرالية

المطلب الثالث:نظرية الدور

المطلب الرابع:نظرية الهيمنة

المبحث الثاني:نماذج تحليلية في تفسير تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول: نموذج **سنايدر**

المطلب الثاني:نموذج **جيمس روزنو**

المطلب الثالث: نموذج **غراهم أليسون**

المبحث الثالث:المقتربات النظرية المفسرة للتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول:مقترب السببية

المطلب الثاني:مقترب صناعة القرار العقلاني

المطلب الثالث:مقترب القوة الذكية

الفصل الثالث:الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية"دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من 2001م إلى 2020م":

المبحث الأول:أهميةالشركات النفطية وعلاقاتها بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول:الشركات النفطية كلاعبين سياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني:نفوذ الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:أهمية الشركات النفطيةفي الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني:دورالشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط من 2001م-2020م:منطقة الخليج العربي أنموذجا:

المطلب الأول:واقع الشركات النفطية الأمريكية في منطقةالخليج العربي

المطلب الثاني:دبلوماسية الشركات النفطية الأمريكية تجاه الخليج العربي

المطلب الثالث:أهداف الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي

المبحث الثالث:الرؤية المسقبلية لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من 2001م-2020م:

المطلب الأول:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية -بين الفرص والقيود-

المطلب الثاني:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية -بين الإستمرارية والتراجع-

المطلب الثالث:مستقبل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

الملخص باللغة العربية والإنجليزية.

قائمةالمختصرات:

Abbreviation	Meaning	المعنى
M.N.C	Multi NationalCompanies	الشركات المتعددة الجنسيات
U.S	United States	الولايات المتحدة الأمريكية
W.T.O	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
I.M.F	Intrnational Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
A.F.P	American Foreign Policy	السياسة الخارجية الأمريكية
A.I.P.A.C	American Public Relations Commission	لجنة العلاقات العامة الامريكية (الأيباك)
B.P	British Petroleum	بريتيش بتروليوم
I.R	International Relations	العلاقات الدولية
N.G.E.S	The new global economic system	النظام الإقتصادي العالمي الجديد
I.E.I	International Economic Institutions	المؤسسات الإقتصادية الدولية
I.O.C	International oil companies	شركات النفط العالمية
I.F.T	International foreign trade	التجارة الخارجية الدولية
Opec	Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة البلدان المصدرة للبترول
U.S.D.E	U.S. Department of Energy	وزارة الطاقة الأمريكية
I.E.A	International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة
F.P	Foreign Policy	السياسة الخارجية
N.S.C	National Security Council	مجلس الأمن القومي
D.C	DeputiesCouncil	مجلس النواب الأمريكي
S.C	Senators Council	مجلس الشيوخ الأمريكي
Ch.C	Chicago Council	مجلسشيكاغوللعلاقات
CSIS	Center for Strategic and International Studies	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
A.P.I	American Petroleum Institute	مجمع البترول الأمريكي
G.I.C(Axxa)	Global Insurance Company(Axxa	شركة التأمين العالمية(أكسا)
E.A.S	European Asian Society	الجمعية الأوروبية الأسيوية

مـــقـــــدمـــــة

أثرت التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاإقتصادية والإجتماعية في عصر العولمة على العلاقات الدوليةخاصة مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسياتالتي أخذت تفرض على الدول سياسات معينة محدثة تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية،كالشركات النفطيةالتي تعتبر من أبرز الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي ذات التأثير الكبير في سياسات الدول نظرا لما يلعبه النفط من أهمية إستراتيجية حازت به الشركات المنتجة له،وأصبحت لها سلطة إقتصادية وسياسية سمحت لها السيطرة على القرار السياسي للدول ودفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء لهذه الكيانات المتعددة الجنسيات،والتحكم على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفرض هذا الموضوع" **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**"،نوعا من الإهتمام لدى الباحثين والمختصين في ميدان العلوم السياسية،وخاصة في حقل العلاقات الدولية،وبالضبط في مجال عملية صنع القرار.

تلعب الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا في عملية صناعة القرار فهي الرئة الخارجية التي يتنفس الإقتصاد الأمريكي لما تجسده على مستوى الإستثمار والتنمية ولما توفره من إمكانيات مادية وبشرية وتقنية.

ترتبط الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية إرتباطا وثيقا بمنطقة الشرق الأوسط،لتوفرها على منابع النفط،وسعت لبسط نفوذهاوحماية مصالحها وأهدافها،وضمان إستمراريةالسيطرة على النفط في المنطقةتبعا لمجموعة من التدخلات التي لا تخرج عن نطاق السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وتفعّل الشركات النفطية الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية النفطية في منطقة الشرق الأوسطضمن ما يسمى **بالدبلوماسية الجديدة غير الرسمية** أو **دبلوماسية الشركات النفطية**التي تفسر سلوك الفاعلين بصورة ورؤية معمقةفي النظام العالمي،وذلك باستخدام النفط كسلاح سياسي وإستراتيجي لفرض هيمنتها.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية المحورية التالية:**كيف تؤثر الشركات النفطية على عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؟**

فرضيات الدراسة:

تستدعي الإشكالية الرئيسية محل الدراسة إختبار الفرضية القائلة:

كلما إحتلت الشركات النفطية مكانة هامة في الولايات المتحدة الأمريكية،كلما أدى ذلك إلى تأثيرها على صناعة القرار.

أهمية الدراسة:

لايخلو أي بحث علمي من أهميته العلمية والعملية،وتكمن أهمية هذا الموضوع "تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية" في معرفة ماهية الشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،و تقديم تعريف إجرائي لها،وتقديم قراءات تحليلية حول الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية،من خلال دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

الأهمية العلمية:

-يتميز هذا الموضوع بأهمية أكاديمية،فهذه الدراسة تحاول إبراز علاقة الشركات النفطية بعملية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

-المساهمة في بناء مرجعية فكرية أكاديمية حول تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

-معرفة تطورات تأثيرالشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الإدارة الأمريكية للرئيس دونالد ترامب والتمهيد لفترة الرئيس جون بايدن.

الأهمية العملية:

تكمن القيمة العملية في هذه الدراسة في فهم الواقع العملي لأثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط دراسة منطقة الخليج العربي أنموذجا من2001م-2020م.

أهداف الدراسة:

الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول الأهداف التالية:

-دراسة الإطار المفاهيمي للشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

-البحث عن الإطار النظري المناسب لتفسير تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

-البحث عن أثرالشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة منطقة الخليج العربي أنموذجا من2001م-2020م.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دراسة تأثير الشركات النفطية على السياسة النفطية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط،خاصة دول الخليج العربي.

الحدود الزمانية:دراسة تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م،إلى غاية فترة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتمهيد لفترة الرئيس جون بايدن.

صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات الي واجهت موضوع الدراسة تعقد أبعاد هذا الموضوع(التاريخية، السياسية، والإقتصادية...)،وتعدد المقاربات والنظريات المفسرة لهذا الموضوع،بالإضافة لكثرة المراجع والمعلومات المعمقة في مجال الشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

مبررات إختيار الموضوع:

فهمتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مرهون بمجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية وهي:

- الأسباب الذاتية:

-الطموحات الشخصية في محاولة تنمية القدرات العلمية حول موضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.
-الميولات البحثية في دراسة موضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

-البحث في موضوع**الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط.**

- الأسباب الموضوعية:

-موضوعتأثير الشركات النفطيةعلى عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدراسات التي تم البحث فيها من طرف المنظرين والباحثين في العلاقات الدولية،وعلى هذا الأساس حظي هذا الموضوع بمكانةعلمية وعملية.

- تركيز مجموعة من الباحثين والمفكرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وصنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

-أهمية دراسةموضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكيةخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط،دول الخليج العربي كدراسة حالة علمية لمجموعة من الفرضيات والمقاربات النظرية في العلاقات الدولية.

-ضرورة تقديم الدراسة العلمية الموضوعية لأثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها اللبنة الأساسية لإدراك الواقع العلمي والعملي لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

مناهج ومقتربات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوعدراسةعلمية ممنهجةلابد من توظيف:

-منهج دراسة حالة:

فالدراسة المعمقة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكيةتستوجب بالضرورة توظيف منهج دراسة حالة في دراسةأثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وعدمالإكتفاء بالجوانبالسطحيةله.

-المنهج التاريخي:

ليس بالضرورة توظيف المنهج التاريخي لأنه من المناهج التي تستند لمصادر أصلية ووثائق تاريخية ونقدها(النقد الداخلي والخارجي)،ولكن يمكن إلتماس في هذا الموضوع بعض جوانب هذا المنهج من خلال البحث عن التطور التاريخي للشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

-مقترب صناعة القرار:يعتبر من أهم المقتربات التي تساهم فيالبناء المنهجي وإعطاء طريقة علمية رصينة لهذا الموضوع،وفهم كيف تؤثر الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وينطوي هذا المقترب على معالجة مفاهيم عملية صناعة القرار، ومن يصنع القرار،والأساس الجوهري هوإسقاطه على موضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات الأمريكية.

-المنهج الوصفي التحليلي:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال البحث عن خصائص الشركات النفطية وأهم الأدوار التي تقوم بها،بالإضافة إلى وصف وتحليل أثر الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط.

مراجعة الأدبيات(السابقة):

هناك عدة مراجع تهتم بال**شركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،خاصة بالنسبة للمراجع التي تزخر بها مكتبات **الجامعات الجزائرية** ومنها:

أولا:الكتب:

-**دراسة الباحث محمد خيتاوي** الموسومة ب:"**الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**(سوريا:دار رسلان للطباعة والنشر التوزيع،2010)،وتتمثل هذه الدراسة في **كتاب** أصدره هذا الباحث،وتلك دراسة تدور حول **هيمنة الشركات النفطية المتعددة الجنسيات**وما تكتسبه من تأثير على العلاقات بينها وبين الدول التي تتعامل معها في **مجال النفط**،والتركيز على الجوانب التأثيرية في **العلاقات الدولية**،وكانت إشكالية بحثه قائمة على **التحديد المنهجي** للمصالح التي تربط العلاقة بين طرفين حساببين في **العلاقات الدولية**،تتصارع القوى العظمى على المناطق التي تزخر بالنفط،فالإشكالية التي طرحها ليست فقط على الجانب العملي فحسب لدور الشركات النفطية متعددة الجنسيات،بل هي مطروحة كذلك في جانبها النظري والمحدد حول فكرة **الفواعل الدولية**،وعليه تمحور تساؤل الباحث الرئيسي كالتالي:**كيف وإلى أي مدى تؤثر الشركات النفطية متعددة الجنسيات في مجال العلاقات الدولية وما طبيعة هذا التأثير؟**،وإعتمد لإجابة عن هذا الطرح مجموعة من الفرضيات،وهي عبارة عن مجموعة من التساؤلات،ومنها **إلى أي مدى تتأثر العلاقات الدولية بالقوى الإقتصادية الفاعلة،وماهو الدور الحقيقي الذي لعبته الشركات البيترولية متعددة الجنسيات في التنافس الدولي على النفط في التأثير السياسي والإقتصادي والإستراتيجي للعلاقات الدولية؟**،وفي سبيل الإجابة عن التساؤل الرئسيي والفرضيات،تطرق الباحث في **الفصل الأول** في دراسته للتعريف بالنفط،وتناول فيه الأشكال والوسائل التي أدت لإكتشاف وإستغلال النفط،وتطرق للدول المنتجة والمصدرة للنفط،والدول الصناعية الغربية وإحتكارها للنفط،وأما **الفصل الثاني**تطرق فيه لتعريف **الشركات النفطية متعددة الجنسيات**

وبداية التأثير من خلال أهدافها وأليات عملها،وأما **الفصل الثالث**خصصه الباحث للشركات النفطية المتعددة الجنسيات وأدوارها الإستراتيجية والإقتصادية،وتناول مدى إرتباط الشركات المتعددة الجنسيات والتأثير المتبادل مع عملية صنع القرار،وتطرق للشركات النفطية المتعددة الجنسيات وأدوارها في إدارة صراعت منطقة الشرق الأوسط،**وعلاقة الشركات النفطية المتعددة الجنسيات بالنظم السياسية الشرق الأوسطية.**

وأما في **الفصل الرابع** الموسوم:**بالنفط كمحدد للعلاقات الدولية**،تطرق الباحث فيه للنفط والتجارة الدولية،وأهمية الصناعة النفطية،وجيو–إستراتيجية النفط،وفي **الفصل الخامس** المعنون بتأثير النفط وصراع المصالح النفطية،وأما **الفصل السادس** والأخير،وظفه الباحث للإستراتيجيات النفطية بين الفرص والقيود،ودراسة حالة الدول العربية،وتطرق للنفط العربي بين التحرر الإقتصادي والسياسي والتبعية الجديدة،وتحديات التي تواجه التطور العربي النفطي،وكيفية إستعمال النفط كسلاح سياسي وإقتصادي،وخلص في دراسته بخاتمة،وما يلاحظ في هذه الدراسة من **الناحية الشكلية**أن في خطة بحثه أدرج ستة الفصول،ولكن ما يعاب هو تعثر الباحث في تقسيمه للخطة الدراسة،بحيث إنعكست سلبا على مضمون البحث،حيث نجد من الفصل الأول حتى نهاية الفصل الرابع،هو عبارة عن **إطار مفاهيمي للنفط والشركات النفطية متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية،والبديل كان من الأجدر وضعهما في فصل واحد**،كما كانت هذه الدراسة عبارة عن رسالة تخرج،ثم قام الباحث بإدراجها وإخراجها على شكل كتاب،ومن **ناحية المضمون** تطرق الباحث في **الفصل الثالث للشركات النفطية وعلاقتها بالنظم الشرق الأوسطية**،ويوحي للتكرار وعدم التنسيق بين الشكل والمضمون مع الفصل **الخامس والسادس**ورغم هذه السلبيات،فمن **إيجابيات** هذه الدراسة أنها ركزت على **إبراز علاقة الشركات النفطية بعملية صنع القرار في منطقة الشرق الأوسط**،والبحث عن **علاقة الشركات النفطية وتأثيرها على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وهذا ما سوف نتطرق له بالتفصيل لتفادي تلك السلبيات السالفة

ذكرها في موضوع دراستنا،**وما يلفت الإنتباه** أن الباحث قد صرح في رأيه الخاص بأنه لا يدعي الإِجابة الشاملة عن كل الأسئلة أو التساؤلات،أو الإحاطة الكاملة بكل جوانب هذا ولقد ترك الباحث في الأخير مساحة لبعض الجوانب في هذا الموضوع الشاسع والشائك والمعقد،وهو ما دفع للتطرق إليه في موضوع دراستنا.

-**ثانيا:دراسة الباحث أنتوني سامبسون Anthony Sampson**،باللغة الفرنسية **الأخواتالسبع**،وتتمثل طبيعة الدراسة في كتاب أصدره هذا المؤلفعام 1975مبفرنسا،والذي تم ترجمته من طرف العديد من الباحثين،وتقديم قراءة تحليلية لهذا الكتاب،وعلى رأسهم **جون ماري بونواست Jean Marie Benoist**في مقاله **Pavane pour une Europe défunte Lire Anthony Sampson Les Sept Sœurs**،ويرى هناك خمس شركات كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية،وهي:**شركة إِكسون موبيل،شركةتكساكو،شركة شوفرون،شركة بريتيش بيتروليوم،شركة روايل دوتش شال،أنتوني سامبسون** الموسوم ب:**الشقيقات السبع:شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته**،والذي أصدره عام 1974م،وترجمته من طرف العديد من الباحثين إلى اللغة العربية،لأنه في الأصل تم إصداره باللغة الفرنسية،ويرى أن **شركات البترول الدولية الكبرى** تخوض منافسة شرسة فيما بينها،لكن سياستها جميعا تمهد الطريق لهدف واحد،هو إِلغاء الحدود والعوائق السيادية للدول،ويعتقد **سامبسون**أن تلك الشركات ذات قوة هائلة،قد نجحت في تغيير سياسات الكثير من دول العالم،ودخلت في صراعات سياسية أثمرت عن تغيير الحكومات،ومن أهم الإجابيات التي جاء به المؤلف فتح الباب أمام عشرات الألاف من المقالات ومنها مقال **الباحث توفيق السيف** بعنوان"**عكس العولمة:اليمين يتجه يسارا**"(جريدة العرب الدولية،الشرق الأوسط،الأربعاء 23 نوفمبر 2016م،العدد13875)،وكتب أخرى تتحدث عن هذا **العالم الجديد بفواعل أخرى مؤثرة في العلاقات الدولية.**

ثانيا:أطروحات والرسائل الجامعية:

-**دراسة الباحث دانيال فيكريسوسDANIEL FIKREYESUSبالغة الإنغليزية** عنوانها **النفط والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا Oil and U.S. Foreign Policy Towards Africa**،وتتمثل طبيعة هذه الدراسة في أطروحة مقدمة في العلوم السياسية،جامعة جورجيا،2012م،وتدور هذه الدراسة حول **ما إذا كان النفط في جنوب الصحراء في إفريقيا هو محدد مؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية**،وإنطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها**هل كان النفط من إحتياجات وأولويات الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب الصحراء في إفريقيا،أم كان على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان؟**،ولقد كشفت هذه الدراسة أنه لا يوجد في الواقع أي إرتباط مباشر بين وجود النفط،وتعزيز الديمقراطية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه جنوب الصحراء بإفريقيا،**فالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول الإفريقية** لم تتأثر بالنفط،وما تختلف هذه الدراسة عن موضوع الأطروحةهو إختلاف الفترة الزمنية،بحيث تلك الدراسة توقفت في سنة 2000م في دراسة النفط والسياسة الخارجية الأمريكية،على غرار دراستنا بدأت عام 2001م-2020م.

-ثالثا:المقالات:

-**دراسة لمجموعة من الباحثين بالغة الإنغليزية**،كل من الأستاذ "**إيفلين ليونارد Evelney Léonard**"،"**فاليريا بوليغنانو**"**Valerian Pulingnano**"،**ريان لامار**"**Ryan Lamar**"،و"**توني إدوارد**،مقالة بعنوان:« **Multinational Corporations As Political Players** » "**الشركات المتعددة الجنسيات كلاعبين سياسيين**"،والتي نشرها عام في22 أفريل2014م في مجلة: « **Transfer :European Review Of Labour And Research** »،تطرق للقوة والسياسة في الشركات المتعددة الجنسيات،والإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية:**كيف تستفيد الشركات عبر الوطنية من خصائصها وتنظيمها دعماً لذاتها بالسلطة؟كيف تتفاعل مع البيئات المؤسسية المختلفة التي تعمل فيها،وما علاقات القوة التي تنطوي عليها هذه**

التفاعلات؟،والسؤال الذي يطرح نفسه:**هل يفعلون ذلك لممارسة السلطة السياسية خارج السيطرة الديمقراطية؟**،وإهتمام الباحثين **بالشركات المتعددة الجنسيات،كلاعبين سياسيين**،ليس بجديد،بل يبحث هؤلاء الباحثين،أولاً في السبب الذي يجعلها،**لاعبين سياسيين**،فمعالجة **الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسيات**ومعرفة كيفية إستخدام القوة **السياسية**التي تمارسها،والتأثير على **عملية صنع القرار**فهي لا تؤثر فقط كأطراف فاعلة إقتصادية،وإنما أصبحت كيانات تؤثر في إستخدام السلطة داخل المجتمع.

وجزء من الإهتمام المتزايد في هذه المقال،نجد"القوة السياسية"في **الشركات المتعددة الجنسيات**،وتعتبر جهات فاعلة سياسية تستخدم سلطتها لتشكيل الظروف في ظلها التي يقومون بأنشطتها الإنتاجية،والتفاعل مع **السلطات السياسية،وجماعات المصالح**،وهذا ما ينعكس على **عملية صنع القرار في السياسةالأمريكية**،ويعاب في دراستهم غياب **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار كلاعبين سياسين** خاصة في **الولايات المتحدة الأمريكية**،وهو جزء من الإهتمام في دراستنا.

تبرير خطة الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على خطة مكونةمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول والموسوم:**بالتأصيل المفاهيميللشركات النفطيةوعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،والذيتضمن ثلاثة مباحث أساسية،فالمبحث الأول تم التطرق فيه لماهية الشركات النفطيةالكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية(تعريفها،نشأتها،وأهم خصائصها،أهدافها)،وفي المبحث الثاني النفط في الولايات المتحدة الأمريكية،والمبحث الثالث تم التطرق لماهية عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(تعريفه،وأهم المؤسسات،والمحددات المؤثرة على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية)،وإستخلاصعلاقة الشركات النفطية بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في الألفية الجديدة.

الفصل الثاني الموسوم:**بالمدخل النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،والذي تم تناول في المبحث الأول لأهم النظريات العلاقات الدولية المفسرة لتأثير الشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،بحيث تم التطرق للنظريات الكلية في العلاقات الدولية، ومنها النظرية الواقعية واللبرالية،والتطرق أيضا لبعض النظريات الجزئية في العلاقات الدولية،ومنها نظرية الدور والهيمنة،والتطرق في المبحث الثانيللنماذج التحليلية المفسرة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،ومنها نموذج **سنايدر**،نموذج **جيمس روزنو**،ونموذج **غراهم أليسون**،وأما المبحث الثالث خصصلأهم المقتربات النظرية المفسرة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،كمقترب السببية،مقترب صناعة القرار العقلاني،ثم مقترب القوة الذكية.

الفصل الثالثالموسوم ب:**الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية"دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من 2001 م-إلى 2020م**"،والذي تضمن ثلاثة مباحث أساسية،فالمبحث الأول يتم التطرق فيه لأهمية الشركات النفطية وعلاقتها بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،وذلك بالتركيز على المتغير السياسي في التحليل من خلال إبراز دور الشركات النفطية كلاعبين سياسين وتأثيرها على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على حد تعبير العديد من الباحثين في العلاقات الدولية،والإعتماد على المتغير الإقتصادي من خلال التعرف على نفوذ لوبي الشركات النفطية وتأثيرها على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،وإستخلاص أهمية هذه الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والمكانة التي تحوز عليها للتأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،وفي المبحث الثاني تم تخصيصه لفهم **أدوار الشركات النفطية في إدارة الصراعت في منطقة الشرق الأوسط**،والتركيز على فترة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**وتمهيديا لفترة الرئيس الأمريكي الجديد **جون بايدن**،على غرار الفترات السابقة التي تم التطرق لها من طرف العديد من الباحثين والمفكرين،وهذا كله لفهم **تأثير الشركات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط دول الخليج العربي أنموذجا**،وتخصيص المبحث الأخير **لمستقبل تأثير الشركات النفطية على**

عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،من خلال البحث عن الصعوبات والتحديات،والتطرق أيضا لجدلية جد مهمة وهي الشركات النفطية في منطقة الشرق الأوسط–بين الإستمرارية والتراجع–،وجدلية بين –فرص النجاح والقيود– في العلاقات الدولية وأخيرا للتطرق للقيمة المضافة لهذا الموضوع **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**بأسلوب وصيغة وإضافة ولبنة جديدة.

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي للموضوع:

الشركات النفطية-وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

الـفصــل الأول:التأصيل المفاهيمي لـ(الشركات النفطية،عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية):

المبحث الأول:مفهوم الشركات النفطية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول: تعريف الشركات النفطيةوأهم المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني:أهم الشركات النفطية الكبرى ونشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:خصائص الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الرابع:أهداف ومهام الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني:النفط في الولايات المتحدة الأمريكية(الإنتاج،الإستهلاك،والإحتياطي النفطي):

المطلب الأول:أوضاع سوق النفط العالمية

المطلب الثاني:الإحتياطي النفطي للشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:الإنتاج النفطي للشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الرابع:الإستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثالث: ماهية عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: تعريف عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني:المؤسسات والقوى المؤثرة على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:محددات عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

من خلال هذا الفصل سيتم البحث عن ماهية الشركات النفطية،من خلال التطرق لمفاهيمها،والتعرف على نشأتها،وأهدافها،حتى يتسنى بعد ذلك رّصد معالم تطورها وعلاقاتها بصناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،كما سوف نتعرف على ماهية عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،ولهذا ما سوف نوضحه في المباحث الأساسية:

المبحث الأول: ماهية الشركات النفطية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني:النفط في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثالث: ماهية عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: مفهوم الشركات النفطية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية:

جعلت الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط سلاح سياسي وسلعة إستراتيجية بالغة الأهمية على حد تعبير العديد من المفكرين والباحثين في العلاقات الدولية،ويتجلى ذلك من خلال السيطرة على المكامن النفطية بوسائل عديدة وطرق مختلفة،لهذا سوف يتم التركيز في هذا المبحث على مفهوم الشركات النفطية وتطورها التاريخي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المطالب الأساسية:

المطلب الأول:تعريف الشركات النفطيةوأهم المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني:أهم الشركات النفطية الكبرى ونشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:خصائص الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الرابع:أهداف ومهام الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول:تعريف الشركات النفطية وأهم المفاهيم المرتبطة بها:

أدت التطورات الجيو-إستراتيجية الدولية إلى تحولات على مستوى الفواعل المؤثرة في التفاعلات الدولية،ولم تعد الدولة المرجعية الأساسية لتحليل العلاقات الدولية، -حتى كانت لا تزال تهيمن على الجزء الأكبر-،وبل أدى ذلك لوجود أطر تحليلية حديثة لدراستها بدأت تحديدا منذ سبعينيات القرن العشرين،خاصة مع ظهور تطورات جديدة على الساحة الدولية،وقضايا جديدة في أجندات السياسة الخارجية للدول،والإعتماد المتبادل،وظهور العولمة والتقدم التكنولوجي،وظهور **فواعل من غير الدول في العلاقات الدولية*كالشركات المتعددة الجنسيات**والتي أصبح لها تأثير ملموس في السياسة الدولية،بل أكثر من ذلك،أخذت أدورا تتشابه تلك التي تمارسها الدولة وتحتكرها،وبذلك أدت لتراجع المقاربة التقليدية التي تبحث في الأطر الدولاتية[1]،ومن خلال هذا التعريف نستخلص،أن الشركات النفطية هي أحد الشركات المتعددة الجنسيات،ويمكن القول لا يوجد تعريف موحد جامع مانع لها،وتعددت تعريفها بسبب إختلاف وجهة نظر المفكرين،وبقدر إهتمام الباحثين في **العلاقات الدولية** وغيرها،ويمكن تعريفها بأنها:"تلك الشركات التي تقود فعالية و أنشطة تتجاوز الحدود القومية،وقد تنامي دورها فأصبحت تسمى أيضا **الشركات متعددة القومية**،ولها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم،وتعمل على نطاق عالمي[2].

---

[1]محي الدين حداد،**السياسة الأمنية لحزب اللّه في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر باتنة01،الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2019-2020م)،ص36.

*__فواعل من غير الدول في العلاقات الدولية عرفها__ جيمس روزنو بقوله:"أنها فواعل خارج السيادة،أي القوى الفاعلة(المنظمات غير حكومية،الشركات المتعددة الجنسيات كالشركات النفطية مثلا،جمعيات أهلية،إعلام...)،التي تجاوزت الإطار الوطني،ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماما،حيث أن هذا الإتجاه تقوي بفضل تقنيات المعلومات التي لا تعرف لها حدود"،لمعرفة المزيد من التفاصيل حول مفهومها،وتصنيفها،أنظر:المرجع نفسه،37-42.

[2]محمد خيتاوي،**الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**(سوريا:دار رسلان للطباعة والنشر التوزيع،2010)،ص103.

بعدما تحولت**الرأسمالية العالمية**Global capitalis**،من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية**،والتي سماها **سمير أمين** في مؤلفه الموسوم **بالإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرينبالحقبة الرائعة**[1]، فهناك من يعرفها بأنها:"**شركات تقتصر على الأنشطة المرتبطة بملكية أصول ثابتة في الخارج،أو على وجه التحديد بالاستثمار الأجنبي المباشر**"،وهدا المعنى تقليدي ضيق[2]،وفي تعريف أخر للاقتصادي **دوينغ**Duwing:"**هي مشروع يمتلك ويسيطر على وحدات إنتاجية في اكثر من بلد واحد.**[3]

تلعب الشركات النفطية،في زمن العولمة،دورا أساسيا في هذا التحول حيث المنظمة المركزية للأنشطة الاقتصادية في الإقتصاد العالمي بتزايد تكامله،وتعتبرأحد العوامل الأساسية **للعولمة**Globalisation*،و دورها العادي يتمثل في تحقيق **النظام الاستراتيجي***،فقد قام**شاندلار(Chandler)**،بدراسة أربعة مؤسسات أمريكية كبرى **General Motors,Sears, Pont,Standard oil of new jersey Exxon)**،وحاول إبراز طبيعة العلاقة بين الإستراتيجية

[1] سمير أمين(ترجمة فهمية شرف الدين)،**الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين**،ط.1،(بيروت،دار الفارابي،2002م)،ص15.

سمير أمين هو من رواد مدرسة التبعية،تمثل إرث سمير أمين ومساهمته في تقديمه تحليلا وتفسيرا إقتصاديا عميقا للكيفية التي تجعل تقدم العالم الرأسمالي المتلازم تخلف العالم الثالث،لمعرفة المزيد من التفاصيل أنظر:عصام الخفاجي،**سمير أمين:في نقد حلم إنكسر**،مجلة عمران،المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات،العدد 27،(2019م):07-23.

وتناول **سمير أمين** في مؤلفه الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين،في الفصل الأول ما يسمى بعودة الحقبة الرائعة،والتي كانت رائعة بالنسبة للرأسمالية،وهذه الحقبة توجت بتحولات جذرية كالثورة الصناعية،وهيمنة الرموز االكلاسيكية لإقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر كأدم سميث،وريكاردو،ثم بعدها تفككت تلك الحقبة الرائعة بسبب تفكك العالمية اللبرالية،وتتبع أزمات ضخمة بين القوى المسيطرة في الرأسمالية،من جهة،وقثوى الطبقات الرافضة للديكتاتورية الإحتكارية،فقد كانت معركة التطور هي المرادف لتلك التأزمات،وهذا ما أكده القرن العشرين،وتحديد محاولات الأكثر جدية،للتنمية،لمعرفة المزيد من التفاصيل،أنظر:المرجع نفسه،ص ص15-20.

[2] جميلة الجوزي،ودحماني سامية،"**دور استراتيجيات الشركة المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**،"المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية،العدد 06،(2015):87.

[3] المرجع نفسه،ص87.

والهيكل التنظيمي،وشرح مرتحل صياغة وتنفيذ الإستراتيجية[1]،كما تلعب دورا مهما ومكانة متفوقة في إطار **الإقتصاد العالمي*Global Economy**[2]،وتحتل الشركات النفطية الأمريكية العملاقة المراكز الأولى مما يجعل وزنها يؤثر بصفة خاصة على بعض القطاعات مثل**الصناعات البترولية Petroleum Industries**،وإن تأثير نفوذ **الشركات النفطية الأمريكية** يبدو معتبرا في نفس الوقت في شمولية مجموعة الإنتاج و التبادلات العالمية.[3]

وحسب تقرير **صندوق النقد الدولي*(Intrnational Monetary Fund)**فإن التوسع الجغرافي لمقرات **الشركات المتعددة الجنسيات(M.N)**،في بلدان المراكز تتواجد 472 شركة منها 168 شركة في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وتسمى الشركات **الشركات النفطية**حسب **أونتوني سامبسون(Antony Sampson)**،**بالشقيقات السبع les sept sœur**[4]،وهي:**شركةإكسون(Exxon)**،**شركةموبل(Mobil)**،**شركةتكساكو(Texaco)**،**شركة شوفرون(Chevron)**،**شركة غولف(Gulf)**،**شركة بريتيش بيتروليوم(British**

---

[1] مراد زايد،وصبرينة ترغيني،"**الفكر الإستراتيجي من نموذج (Swot)إلى نماذج جديدة للتفكير**"،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المركز الجامعي تامنراست،العدد 05،(جانفي 2014م):205.

[2] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص105.

[*] **العولمةGlobalisationهي**:نعني بالعولمة ببساطة على حد **تعبير جون بيليس وستيف سميث** عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بشكل يكون معه تأثير الأحداث في ركن من أركان العالم متزايدا أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات ضمن ركن أو أركان أخرى بعيدة للغاية عن مركز تلك الأحداث،فعالم العولمة هو عالم يتصاعد فيه ترابط الأحداث السياسية،والإقتصادية،والثقافية،والإجتماعية،لمعرفة المزيد من التفاصيل أنظر:جون بيليس،وستيف سميث(ترجمة مركز الخليج للأبحاث)،**عولمة السياسة العالمية**،ط.1،(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)،13.

[*] **النظام الاستراتيجيStrategic systemهو**:ذلك النظام الذي تطبق فيه الإستراتيجية ميدانيا،وأهميتها في التخطيط للمشروع الإقتصادي،فقد قام **Chandler**،بدراسة أربعة مؤسسات أمريكية كبرى،(**General Motors,Sears,Du Pont,Standard oil of new jersey(Exxon**،أنظر : زايد،وترغيني،المرجع السابق ذكره،ص205.

[*] **الإقتصاد العالمي Global Economy**:إن زيادة أهمية الإقتصاد العالمي،على أهمية دول الأمم لا ينبغي أن يفسر على أن هذه الأخيرة قد إنكسفت،بل لا تزال موجودة،ولكن تركيبتها وعلاقاتها صار يقررها الكل الذي هي جزء منه،لمعرفة المزيد من التفاصيل أنظر :بيليس وسميث،المرجع السابق ذكره،ص484.

[3] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص107.

[4] المرجع نفسه،ص124.

Petroleum)،شركة روايل دوتش شال(Royal Dutch Shell)، (أنظر للجدول رقم01).[1]

عنوان الجدول رقم01:أسماء الشقيقات السبع

إسم الشركة	إسم الشهرة	الدولة التي تنتمي إليها	تاريخ تأسيسها	مقرها الرئيسي
ستاندرد أويل نيوجرسي	**Exxonإكسون**	الو.م.أ	1911م	إيرنيفغ،تكساس
روايال دوتش ش	**Shellشال**	بريطانيا وهولندا	1907م	لاهاي وبلندن
بريتيش بيتروليوم	**British) (Petroleum**	بريطانيا	1909م	لندن
غولف أويل	**Gulf**	الو.م.أ	1921م	سان رامون(الو.م.أ)
تسكساس أويل	**Texacoتكساكو**	الو.م.أ	1901م	تكساس(الو.م.أ)
سكوني فاكوم موبيل أويل	**Mobilموبيل**	الو.م.أ	1911م	فيرفاكس(الو.م.أ)
ستاندرد أويل أو كاليفورنيا	**Chevron سوكال Socal**	الو.م.أ	1911م	كاليفورنيا،الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر:محمد خيتاوي،**الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**(سوريا:دار رسلان للطباعة والنشر التوزيع،2010)،131.

[1] المرجع نفسه،ص124.

ومن أهم الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية:**شركة إكسونموبيل(Exxon Mobil)،شركةتكساكو(Texaco)،شركة شوفرون(Chevron)،شركة بريتيش بيتروليوم(British Petroleum)،شركة روايل دوتش شال(Royal Dutch Shell).**[1]

وتصنف **شركات البترول عالميا** حسب معايير التشغيل الأساسية،**وتصدر مؤسسة أبحاث أنيرجي أنتيليجنس(The Energy Intellegence Rsearch)**،تقريرا سنويا الصادر في 16 نوفمبر 2020م،بعنوان :

« The Energy Intellegence Top 100 :Rankigng The World's Oil Companies » ويهتم بتصنيف شركات البترول في العالم بأسخدام ستة معايير أساسية وهي:إحتياطات النفط المؤكدة،وإحتايطات الغاز الطبيعي المؤكدة،وإنتاج النفط،وإنتاج الغاز،وحجم طاقات التكرير،وحجم مبيعات المنتجات النفطية[2]، وإحتلت شركة إكسون موبيل موبيل المرتبة الرابعة،وشركة بريتيش بتروليوم،المرتبة الخامسة،وشركة شال المرتبة السابعة.[3]

ومن بين أهم المفاهيم الأخرى التي لها علاقة **بالشركات النفطية،اللوبي النفطي Oil Lobby،فاللوبي Lobby**"هو مصطلح مرتبط بما يقوم به نشطاؤها في الولايات المتحدة الأمريكية،من ممارسات تدفع دائما **بصانع القرار الأمريكي(U.S. Decision Maker)** ،لإتخاذ مواقف مؤيدة لسياستها على حساب الأخرين[4].

---

[1]Benoist,Jean Marie."**Pavane pour une Europe défunte Lire Anthony Sampson Les Sept Sœurs"**,archives royalistes Nouvelle Action Française,6éme Année,n :231(28 Septembre 1976):08.

[2]الطاهر الزيتوني،**الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وإنعكاساته على صناعة البترول الدول الأعضاء**،"مجلة النفط والتعاون العربي"،المجلد التاسع والثلاثون،العدد 01(2013):95.

[3]The Energy Intellegence Rsearch,**The Energy Intellegence Top 100 :Rankigng The World's Oil Companies,** Official WebSite,(was viewed 23/12/2020).**https://www.energyintel.com.**

[4]تيفنان،المرجع السابق ذكره،ص09.

وتتمثل أهم أدوات **جماعات الضغط الأمريكية**[*] **(U.S. Lobbyists)** في:**شركات المال والأعمال والبنوك الأمريكية،ولجنة العلاقات العامة الأمريكية**[*] **(American Public Relations Commission)**التي تعرف **بالأيباك، ووادي السيليكون**[*] **(Silicon Valley)**[1].

وهناك من يطلق عليه بإسم **شركة غافا**،والتي تشمل كل من **شركةغوغل،وشركةآبل**،وحتى **شركة فيسبوك**،ولها تأثير على عملية صنع القرار الأمريكي[2]،وكل هذه الجماعات الضاغطة الأمريكية،وتقومبجمع الأموال،والتبرعات اللازمة لتوفير تكاليف الحملات الإنتخابية، لمنصب رئيس الجمهورية والتأثير على **الإدارة الأمريكية**[3]،ويعد **اللوبي النفطي**أو **شركات البترول(Oil companies)**،من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطفي صناعة**السياسةالأمريكية**،وتقوم بنسج شبكة متداخلة من العلاقاتالتي تربط صانع القرار في **البيت الأبيض**[*] **(White House)**،بالمصالح التي يمكن أن يحققهاوهو ما ينطبق بشكل

---

[1] جاسم محمد،"**اللوبيات وصناعة القرار السياسي**"،المجلة،03 أغسطس 2018،تاريخ التصفح:(2020/08/26م)، https://arb.majalla.com/2018/08/article55267971

[*] **جماعات الضغط الأمريكية**يعرفها **دولبير وأدلمان** بالقول:"إنهماأ**هم أدوات جماعات الضغط الأمريكية**كمجلس الأمن القومي،وكالة المخابرات المركزية،شركات البترول،يعد لوبي الشركات النفطية أحد أقوى اللوبيات في أميركا، وتسيطر شركات:إكسون موبيل، وشيفرون تكساسو، وهاليبرتون للطاقة،على هذا اللوبيات،ومراكز الأبحاث،والإيباك،وأما [*] **شركات المال والأعمال والبنوك الأمريكيةهي:**تعتبر مصدر قوة وتأثير كبير في السياسة الأميركية، ولديها نفوذ هائل من خلال الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي الأميركي، وتسيطر من خلاله على السياسة النقدية للبلاد،ويعد المال هو عصب الاقتصاد الأميركي،و[*]**لجنة العلاقات العامة الامريكية:**والتي تعرف **بالإيباك (AIPAC)**،وتعتمد على التفاعل والوجود الدائم مع المشرعين بمجلسي الكونغرس، والاعتماد على تقديم الدراسات والمعلومات الموثقة والدقيقة التي تساعدهم على اتخاذ القرار، إن لم تقترحه عليهم بشكل أو آخر دراساتها وتحليلاتها، ويعد تقرير الشرق الأدنى، والذي تصدره الجماعة كل أسبوعين، أحد أهم أسلحتها المعلوماتية،أنظر :المرجع نفسه.

[2] منير مطلق،"**شركات التقنية والمعلوماتية تقتحم عالم المدفوعات والمال وتمتلك أدوات ستقلب المعادلات رأسا على عقب**"،جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط،(الأحد 11مارس 2018م)،العدد 14348،تاريخ التصفح 2019/10/01،على الرابط التالي:**https://0i.is/KHU5.**

[*] **وادي السيليكون (Silicon Valley)هو:**شركات التكنولوجيا الأميركية المتمركزة في وادي السليكون،أكبر مجمع صناعي للتكنولوجيا في العالم بمثابة مركز قوة كبير في أميركا ولها تأثير كبير على السياسة والقرار في الولايات المتحدة،وأصبحت شركات مثل «مايكروسوفت» و«غوغل» و«آبل» وحتى «فيسبوك» مؤثرة في كل ما يجري في أميركا والعالم،أنظر :المرجع نفسه.

[3] تيفنان،المرجع السابق ذكره،ص09.

واضح على **الإدارة الأمريكية** يقوم أعضاء**اللوبي النفطي**بتمويل العديد من الحملات الإنتخابيةوهو ماظهر في الإنتخابات الرئاسية عام 2000م،وهذا ما ذكره تقرير لمجلة **نيوزويك**،إذ ذكر**كينث لي لاي Kenneth Lee Lay*** ،يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل **الكونجرس(Congress)**،وكان من أكبر المتبرعين للحملة الإنتخابيةللرئيسالأمريكي **بوش(Bush)**،بقيمة تقدر بنحو 146 مليون دولار.[1]

وبعد تقديم تعريف**للشركات النفطية**،وبعض المفاهيم ذات الصلة بها،نصل إلى **تعريف إجرائيللشركات النفطية**،"فهي تلك **الشركات المتعددة الجنسيات**،التي تنشط في مجال الطاقة وبالأخص النفط،**وتتمثل في الشركات البترولية السبع العملاقة في العالم،وتسمى **بالشقيقات السبع les sept sœurs** ،نشأت وتطورت في **الولايات المتحدة الأمريكية**،وأصبحت تعرف "**باللوبي النفطي الأمريكي**"أخذت مع مرور الزمن صفة العالمية.

[1] شاهر اسماعيل الشاهر،**البعد النفطي في السياسة الخارجية الامريكية**،مجلة نقد وتنوير مقاربات نقدية في التربية والمجتمع،(فبراير 2010م):06.

المطلب الثاني:أهم الشركات النفطية الكبرى ونشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية:

تسيطر على سوق النفط العالمية مجموعة من الأطراف المتعاملة فيه،فالمجموعة الأولى:هي البلدان المصدرة والمنتجة للنفط،كدول الأوبك،والمجموعة الثانية هي التي تضم الشركات النفطية الكبرى، كالأخوات السبع التي تقلصت فيما بعد لخمس شركات، والشركات النفطية المستقلة،والشركات النفطية الوطنية،والمجموعة الثالثة هي البلدان المستهلكة للنفط الخام،وفيها سوق الطاقة الكبير في المجموعة الأوروبية،ومنها تكونت وكالة الطاقة الدولية،والبلدان النامية المستهلكة للنفط،وبلدان أوروبا الشرقية،وأما المجموعة الرابعة فهي عبارة عن بورصات النفط الخام،مثل بورصة روتردام،بورصة سنغافورة،وبورصة تكساس[1]،وما يهم في هذا الصدد،الشركات النفطية الكبرى والمتواجدةخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

-أولا:شركة إكسون موبيل Exxon Mobil :

هي شركة النفطالأمريكية المتعددة الجنسياتمقرها في منطقةا **إيرفينغ(Irving)**،في**تكساس(Texas) بالولايات المتحدة الأمريكية**،وتعتبر **شركة إكسون موبيل(Mobil Exxon)**،تشكييل مباشر من شركة **ستاندرد أويل نيوجرسي Standard Oil New Jersey)**،والتي تشكلت في 30 نوفمبر1999م،وتعّد ثاني أكبر شركة للتداول العام من حيث القيمة السوقية[2].

---

[1] مسعود لشهب،سليمان كعوان،"**مستقبل النفط كمصدر للطاقة في العالم**"،مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية،العدد الأول،(ديسمبر2018م):240-241.

[2] أسماء سعد الدين،"**اكسون موبيل اكبر شركة تكرير في العالم**"،(تاريخ التصفح2020/03/03، **https://www.almrsal.com/post/88570**

* **ريكس تيلرسونRex Tillerson هو**:رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة إكسون موبيل.

تعتبر **شركة إكسون موبيل(Mobil Exxon)**[1]،أكبر شركة تطورت إلى شركة بترو كيماوية في العالم،و**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**على وجه الخصوص،وقد عرفها **ريكس تيلرسونRex Tillerson** ،في "**تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركة عام 2011م**"على أنها:"هي شركة تلعب دور في تلبية إحتياجات العالم من الطاقة،ومن المتوقع أن تنمو هذه الإحتياجات بحوالي 30% بحلول عام 2040م،وتبلغ قيمة الإحتياطات حوالي:24,9 مليار برميل من النفط،وهي أكبر الشركات بإنتاج 4,5 مليون برميل يوميا من النفط والغاز،كما لها قاعدة أصول الأعمال الأولية متنوعة جغرافيا حيث تتضمن عمليات التنقيب والإنتاج في 36 دولة،ومواقع الإنتاج في 23 دولة،ومبيعات الغاز الطبيعي في 32 دولة.[2]

وتكمن مساهماتها فيي **الإقتصاد الأمريكي**خاصة في الوظائف المدعومة بحوالي:9,2 مليون،وما يقدر 5,3%من الوظائف فيو**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**وتشمل حوالي:6,4 مليون برميل من مبيعات الإنتاج النفطية[3]،ولهذه الشركة مساهمات سياسية،وتدعيم الحملات الإنتحابية بأموال طائلة في**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وحوالي 527 حملة وطنية بملايين الدولارات.[4]

[1]**Exxon Mobil**: has evolved from a regional marketer of kerosene in the U.S. to the largest publicly traded petroleum and petrochemical enterprise in the world, one of the world's largest publicly traded energy providers and chemical manufacturers, develops and applies next-generation technologies to help safely and responsibly meet the world's growing needs for energy and high-quality chemical product, For more details see:**Exxon Mobil** ,Official web site ,The website was viewed on :03/03/2020 :**https://corporate.exxonmobil.com/**

[2]ريكس تيلرسون،**ملخص تقريرالمسؤولية الاجتماعية للشركة 2011م**،(تاريخ التصفح2020/03/03م، **https://corporate.exxonmobil.com/-/media/Global/Files/sustainability-report/publication/2011-CCR-highlights-arabic.pdf**

[3] تيلرسون،المرجع السابق ذكره،ص03.

[4] المرجع نفسه،ص13.

عنوان الجدول رقم02:بطاقة فنية لشركة إكسون موبيل**Exxon Mobil** (شركة الأم).

إسم الشركة	**إكسون موبيلExxon Mobil ،وأهم فروعها نجد شركة إيزو اليابانية**
مؤسسها وتاريخ إنشاؤها	**جون دافيسون روكلفر في نوفمبر1999م**
مقرها	**إيرنيفغ،تكساس(الولايات المتحدةالأمريكية)**
الرئيس التنفيذي للشركة	**ريكس تيرلسون**
مجال عملها	**الطاقة البيتروكيماوية(خاصة النفط)**

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من المراجع.

ثانيا:شركةروايال داتس شلRoyal Dutch Shell :

هي **شركة نفط متعددة الجنسيات**،بريطانية وهولندية الأصل،وتعد ثاني أكبر شركة طاقة خاصة في العالم،تأسست **روايال داتس شل(Royal Dutch Shel)**،عام 1907م، ويقع مقرها الرئيسي في **لاهاي بهولندا(The Hague,Netherlands)**،ولها مكتب مركزي في **لندن(London)**،وتمتلك**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**نسبة: 40 % من رأسمالها،يبلغ إنتاجها 3.9 مليون برميل يومياً[1]،وهي مختصة في صناعة النفط العالمية،وهي ثاني أكبر شركة نفط بعد **شركة إكسون موبيل(Mobil Exxon)**.(أنظر للجدول رقم 03)[2]،ومن أهم فروعها**شركة شل(hel)**للنفط،التي تأسست عام1912م، ومقرها**هيوستن(Houston)**،**وتكساس(Texas)**،في**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وهي من أكبر الشركات المنتجة للنفط(أنظر للجدول رقم 04).[3]

عنوان الجدول رقم03:بطاقة فنية لشركة روايال داتش شال(الأم)

إسم الشركة	**روايل دوتششالRoyal Dutch Shel (شركة متعددة الجنسيات)**
مؤسس وتاريخ إنشاؤها	**أسسها ماركوس صاموئيل،عام 1907م**
مقرها الرئيسي	**لاهاي(بهولندا)،ومكتب مركزي بلندن**
الفرع	**شركة شل للنفط**
مجال عملها	**صناعة النفط العالمية**

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من المراجع.

[1] "**إمبراطوريات إنتاج النفط في العالم**"،موسوعة العراق،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،19 ديسمبر 2016،تاريخ التصفح(2020/03/19،

https://rawabetcenter.com/archives/36985

[2]**A History of Royal Dutch Shell,** The website was viewed on :03/03/2020:
https://www.researchgate.net/publication/227468053_A_History_of_Royal_Dutch_Shell

[3]**شركة شال للنفط،**(تاريخ تصفح الموقع الرسمي،يوم 2020/07/03م)،

https://web.archive.org/web/20110724201650/http://www.shell.us/home/content/usa/products_services/

عنوان الجدول رقم04:بطاقة فنية لشركة شل للنفط(شركة الفرع).

إسم الشركة	**شركة شل(Shel)للنفط(شركة تابعة الفرع لشركة الام رويال دوتش شالRoyal Dutch Shel)**
مؤسس وتاريخ إنشاؤها	**أسستها شركة الأم روايال دوتش شال،عام1912م**
مقرها الرئيسيي	**هليستون وتكساس في الولايات المتحدة الأمريكية**
مالكها	**روايال دوتش شال**
مجال عملها	**الطاقة(الصناعة النفطية)**

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من المراجع.

-ثالثا: شركة بريتش بتروليوم(British Petroleum):

تأسست عام 1908م،كان إسمها آنذاك شركة النفط **الأنجلو-إيرانية(Anglo-Iranian)**،حتى عام 1945م،حيث حملت إسم **بريتش بتروليوم(British Petroleum)**،وفي عام1978م،تحولت الشركة إلى الطابع الأمريكي،بعدما إستحوذت على حصة الأغلبية في شركة **(ستاندرد)**،وهي شركة بريطانية تعد ثالث أكبر شركة نفط في العالم بعد **شركة إكسون موبيل(Mobil Exxon)**،**وشركة شال(Shel)**،وللشركة إحتياطات نفطية تبلغ 18.3 مليار برميل، يبلغ إنتاجها 4.1 مليون برميل يومياً،وشبكة توزيع تتكون من 28,500 محطة وقود،كما لها 199 مصفاة،وحقول نفطفي**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.[1]

تعتبر شركة **بريتيش بتروليوم(B.P)**،شركة عالمية لصناعة،وتسويق النفط،والغاز،تأسست هذه الشركة في سنة 1909م،ويوجد مقرها **بلندن(London)**،و كانت تسمى في القديم **أونجلو بيرسين أويل كومباني(Onglo Persin Oil Company)**،لتصبح تحت إسم **بريتيش بتروليوم(B.P)**،وذلك منذ سنة 1955م،وأشتهرت بإستثمارها في تدفق نفط في

[1] "**إمبراطورياتإنتاج النفط في العالم**"،(تاريخ تصفح يوم 03.03.2020)،
http://rawabetcenter.com/archives/36985

إيران(Iran)،وذلك منذ سنة 1911م،حيث بدأ إنتاج حقول هذا البلد بأكثر من 50 مليون برميل،فهي مثل **الشركات الأمريكية البترولية** العملاقة[1].

عنوان الجدول رقم05:بطاقة فنية لشركة بريتيش بتروليوم

إسم الشركة	**بريتيش بتروليوم(B.P)،(شركة متعددة الجنسيات)**
مؤسسها وتاريخ إنشاؤها	**أسسها وليام نوكس دارسي،وعام 1978م باسم شركة بريتيش بيتروليوم ذات الطابع الأمريكي.**
مقرها	**يوجد مقرها بلندن المملكة المتحدة**
الرئيس التنفيذي للشركة	**بوب دودلي،ورؤساء كل من هيلج لوند،كارل هنريك.**
مجال عملها	**صناعة النفط العالمية**

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من المراجع

-**رابعا:شركة شيفرون Chevron** :هي من شركات النفط العالمية،وأكبرشركة نفط في **الولايات المتحدة الأمريكية**،تأسست عام 1879م،في **سان فرانسيسكو(San Francisco)**[2]،ويقع مقرها الرئيسي في **سان رامون(San Ramon)**،**كاليفورنيا**،بالولايات المتحدة الأمريكية**(U.S)**،وهي رابع أكبر شركة طاقة غير حكومية في العالم،ولها نشاطات في أكثر من 180 دولة،وتعتبر واحدة من سادس أكبر شركات العالم في البترول[3].

---

[1] محمد خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص129.

[2]**Chevron**, Official web site ,The website was viewed on :03/03/2020 : **https://www.chevron.com/about/history.**

[3]"**شيفرون(شركة)**"،(تاريخ التصفح 2020/03/03)،

https://www.marefa.org.

[*]**الكارتل النفطي(Oil cartel)هو**:منظمة يتم إنشاؤها من اتفاق رسمي بين مجموعة من المنتجين لتنظيم العرض،في محاولة لتنظيم الأسعار،بعبارة أخرى،هي مجموعة من الشركات أو البلدان المستقلة التي تعمل معًا كما لو كانت جهةً واحدة،فهي قادرة على تحديد أسعار السلع التي تنتجها والخدمات التي تقدمها دون منافس،فالكارتل له قيادة أقل على الصناعة وليس الاحتكار،مثل الكارتل النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية،أنظر:خالد الصعيب،**الكارتل،مفاهيم**،(08 أفريل 2018)،https://mafaheem.info/?p=1513

وتعتبر **شركة شيفرون**من أعظم **الشقيقات السبع**،وأضخمها حجما،ونشاطا،وأكثرها إندماجا في **الكارتل النفطي**[*]**(Oil cartel)**،انتقلت **شركة شيفرون** تحت ملكية **شركة ستاندارد أويل كومباني**،و في سنة 1984م،غيرت إسمها لتصبح **شركة شيفرونChevron** ،تضم معها **شركة غولف(Gulf)**.[1]

عنوان الجدول رقم06:بطاقة فنية لشركة شيفرون

إسم الشركة	**شركة شيفرونChevron**
تاريخ إنشاؤها	**تأسست سنة 1984م بإسم شركة شيفرون.**
مقرها الرئيسي	**سان رامون،كاليفورنيا(الو.م.أ)**
الرئيس التنفيذي ومدير للشركة	**مايك ويرث،ومديرها جون واتسون**
مجال عملها	**صناعة النفط والغاز**

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من المراجع.

خامسا:شركةكونكو فيلبسConoco Phillips:

شركة كونكو فيلبس[*]**Conoco Phillips**،هي سادس أكبر شركة نفطية متداولة في العالم وثالث أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة الأمريكية،وتم تأسيسها في أوت 2002م،وينصب التركيز لشركة **كونكو فيلبسConoco Phillips**،على الجانب المنبع من صناعة البترول،ويبلغ إنتاجها 2 مليون برميل يومياً،وتعتبر شركة أمريكية،ويقع مقرها في**هيوستن(Houston)**،**تكساس(Texas)**،في**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،،وهي من بين الشركات النفطية الأمريكية الكبرى.[2]

[1] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص ص124-127.

[2] "**شركة كونكو فيليبس**"،(تاريخ تصفح الموقع الرسمي،يوم:2020/07/03م)،
http://www.conocophillips.com/

عنوان الجدول رقم07:بطاقة فنية **لشركة كونكو فيلبسConoco Phillips.**

إسم الشركة	**كونوكو فيلبسConoco Phillips**
مؤسسها وتاريخ إنشاؤها	**أسسهافرانك فيليبس،في 30 أوت 2002م.**
مقرها الرئيسي	**هيوستن الولايات المتحدة الأمريكية**
الرئيس التنفيذي للشركة	**ريان لانس**
مجال عملها	**الصناعة النفطية**

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على مجموعة من المراجع.

عنوان الشكل01:مخطط توضيحي لأهم الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

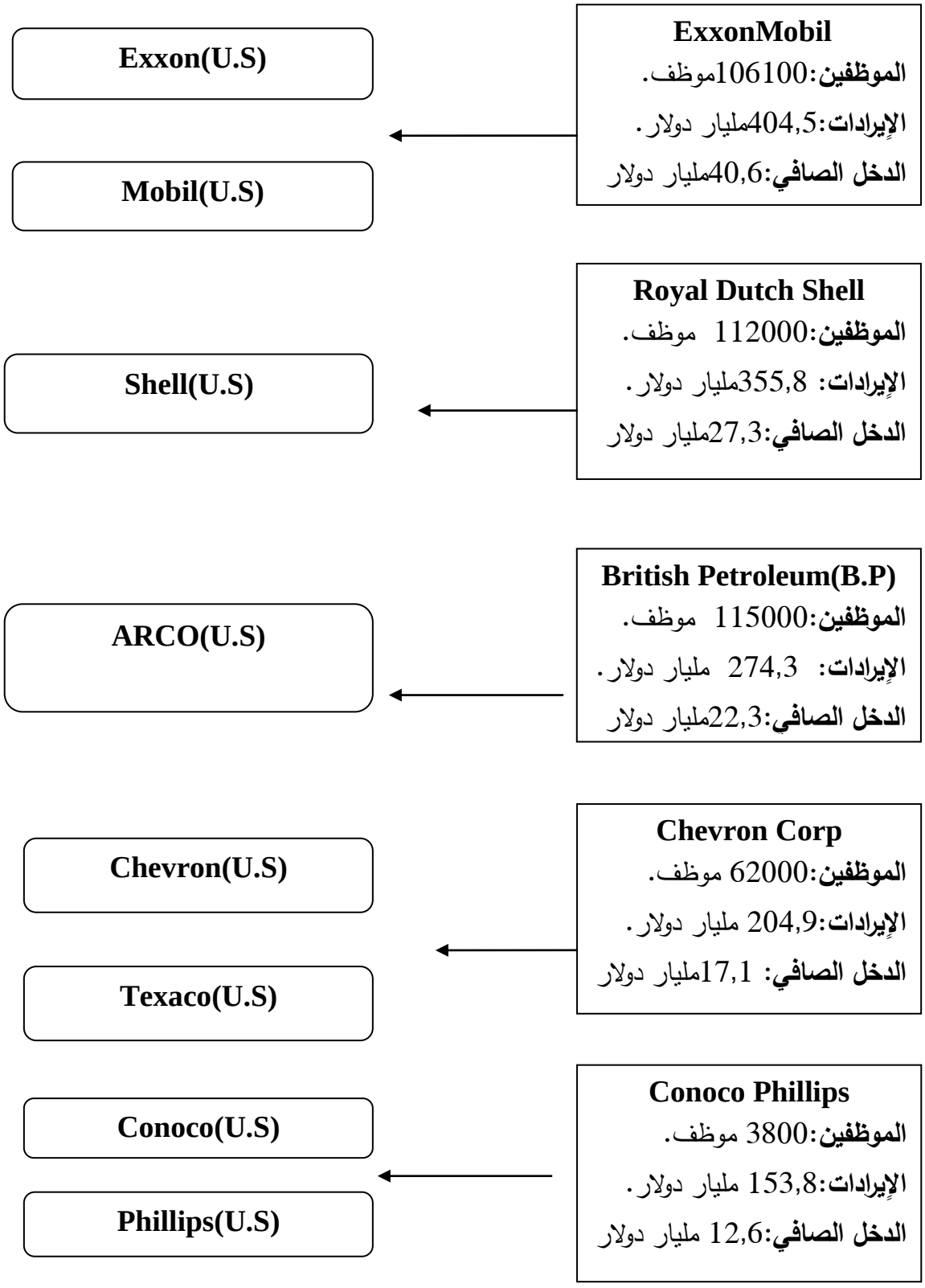

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:"**شيفرون(شركة)**"،(تاريخ التصفح/2020/03)،

https://www.marefa.org/%D8%B4%DA

وفيما يخص **التطور التارخي للشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)** [*]،فإنه تمتد جذور الإنتاج النفطي إلى منتصف القرن التاسع عشر،وكان دائما الرّد لإستكشافات نفطية جديدة[1].

وتم **إكتشاف النفط**[*]،في **ولاية بنسلفانيا(Pennsylvania)**،بالولايات المتحدة الأمريكية**(U.S)**،عام 1859م،وتم تسويق النفط في الأسواق المحلية الأمريكية،عام1860م،وسرعان ما دخل قطاع النفط في الولايات المتحدة الأمريكية**(U.S)**،عام 1865م للأسواق،هذا ما أعطى النفط أهمية مميزة لدى المستثمرين،ومع حلول عام 1866م،وفي هذه المدة ظهر رجل أعمال يعمل في مجال النفط **جون دي روكفلر(John D. Rockefeller)**،قامبشراء النفط **بنسلفانيا(Pennsylvania)**،وتكريره تحت إسم **شركة ستاندرد(Standard)**،للنفط التي أصبحت من أكبر الشركات في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**[2].

سيطرت **شركة ستاندرد(Standard)**عام 1880م،على 90 %من أعمال النفط في الولايات المتحدة الأمريكية،ولكن إضطر **جون دي روكفلر(John D. Rockefeller)**،في نهاية العقد الأول من **القرن العشرين**،إلى تجزئة شركته النفطية بقرار من المحكمة العليا الأمريكية،إلى شركات عدة،فنشأت من الشركة الأم وشركات جديدة ومنها:**ستاندارد أويل(Standard Oil)**،**شركة إكسون(Exxon)**،**شركة**

[*]فيما يخص التسلسل التاريخي للنفط(كرونولوجيا) منذ أول إكتشافه عام 1859م في ولاية بانسيلفيا(الولايات المتحدة الأمريكية)،من قبل إدوين درايك،وجورج بيسل،،ونشأة الشركات النفطية،أولها شركة ستاندر أويل عام 1870م،لغاية التطورات الراهنة،أنظر:خيتاوي،490،ويقصد **بالاكتشافات النفطية** بمفهومها الواسع تلك المرحلة التي يتم فيها البحث بواسطة الطرق الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيماوية،المختلفة عن التراكيب الجيولوجية المحتمل وجود النفط فيها فنيا واقتصاديا ليكون بوسع الادارة اتخاذ القرار اللازم لتطوير الحقل وإيصاله لمرحلة الإنتاج،والتي يتم فيها استخراج النفط من مكمنه ومعالجته وايصاله لمناطق الاستهلاك أنظر:جورج عزيز ياقو،"**التقنيات الحديثة في اكتشاف النفط وإنتاجه،العلم والتكنولوجيا**"،مجلة النفط والتنمية،العدد05،بغداد:دار الثروة،(1989م):02.

[1]منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك،المرجع السابق ذكره،ص11.

[2] النداوي،المرجع السابق ذكره،ص153.

موبل(Mobil)،شركةتكساكو(Texaco)،شركة شوفرون(Chevron)،شركة غولف(Gulf).[1]

ومنذ عام 1876م بدأ الإنتاج النفطي الأمريكي بالتناقص،ولكن بدأ بالزيادة في مناطق أخرى بعد إكتشاف حقل نفطي كبير في ولاية **تكساس(Texas)**،عام **1901م**،فإستعادت مركزها الأول بمجموع إنتاج عالمي تراوحت نسبة مابين (48.8%)،و(64.5%)من مجموع الإنتاج العالمي عام 1913موقد شهدت **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،نموا إقتصاديا سريعا،منذ أواخر القرن التاسع عشر،وعلى الرغم من ذلك لم تكتسب أهمية تجعلها قوة كبرى بالمعنى المتعارف عليه،إلا مع **نهاية الحرب العالمية الثانية**،إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المنتجين،فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية هائلة ضخمة تحتل مركز الريادة في صناعة النفط العالمية،كما أنها تعد من أكبر المستهلكين والمستوردين للطاقة في العالم،لكن بعد **إنتهاء الحرب الباردة**،تغيرت الأوضاع لأسباب عدة منها تزايد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط.[2]

وأصبحت قضية النفط مع **بدايةالقرن العشرين** تشكل موضوعا مهما نتيجة الإحتكارات الكبرى بين الشركات النفطية،وبسبب سيطرة الشركات الكبرى،إذ أصبح الكثير من المواطنين الأمريكيون ينظرون إلى صناعة النفط على أنها **(إبداع أمريكي)**،فالتكنولوجيا وصناعة المعدات الخاصة تعتمد على ما ينتج في الولايات المتحدة الأمريكية من الصناعة

[1] النداوي،المرجع السابق ذكره،ص153.

[*] **جون دي روكفلرJohn D. Rockefeller:** ويعرف بإسم **جون دافيسون روكفلر الأب**،من كبار رجال الأعمال والصناعيين في الولايات المتحدة الأمريكية،لعب دورًا محوريًا في تأسيس صناعة النفط،وذلك عن طريق شركة "**ستاندرد أويل**"التي قام بتأسيسها في عام 1870 م،في الولايات المتحدة الأمريكية ،،وفي آخر سنين عمره تعرض لعدة أزمات قلبية فارق الحياة على أثرها في منزله بولاية فلوريدا، ودفن في كليفلاند سنة 1937م.

[2] النداوي،المرجع السابق ذكره،ص154.

النفطية[1]،وتزامنا مع النمو الطلب على النفط،خلال النصف الثاني من القرن العشرين،تزايدت الإكتشافات النفطية،وشهدت تكنولوجيا الإنتاج تطورات هامة،وساهم ذلك في نمو إمدادات النفط لتلبية الطلب المتنامي عليه في الوقت الحاضر،بالرغم من ان النفط مورد غير متجدد،ثم برزت المخاوف من جديد،عندما نشرت مجلة(**Scientific American**)،مقالا شهيرا بعنوان:**نهاية النفط الرخيص**،للكاتبين **Laherrére and Campbell**في عام 1998م،فقد أعاد هذا المقال زخم النقاش حول مستقبل الإمددات النفطية،وتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي من النفط ذروته ثم يبدأ بالتراجع،وأطلق على هذه القضية فيما بعد **بالذروة النفطية Peack oil Theory**،كما ظهرت مقالات عديدة منها المعارض لهذه النظرية مثل مقال **Soderholm**،عام 2003م،ومنها المؤيد مثل مقال**Aleklett and Campbell**،عام 2003م،وتزايد الإهتمام بهذا الطرح بعد سلسلة مقالات التي قامت مجلة النفط والغاز بنشرها حول هذا الموضوع عام 2003م.[2]

وتطورت الإكتشافات النفطية في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،بعد عام 2005م،بحيث يلي الإحتياطي العالمي من النفط الخام،الطلب العالمي على النفط لمدة 55سنة بمعدلات إنتاج لعام 2011م،وقد وصل الى غاية 1.5 تريليون دولار أمريكي مابين عام 2012م،وهذا الإستنزاف لإحتياطات سيجبر **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،من البحث عن مصادر الطاقة،**كالنفط الصخري** مثلا،فسياسة الطاقة (النفط)في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،تشهد بعض التغيير فتزايد الإهتمام في اكتشاف النفط غير التقليدي منذ عام 2015م،ويتوقع غالبية المراقبين أن يهيمن هذا النوع من النفط على صناعة النفط العالمية،ويشير رئيس معهد النفط الفرنسي **أوليفيه أبير(Olivier Aber)**،إلى أن السوق النفطية الأمريكية تشهد تغيرا كليا مع التطور الريع الذي بيدأ أخيرا في إنتاج النفط،وأدى إلى

[1] محمد الرميحي،**النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية**(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1982)،ص ص 29-30.

[2]منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك،المرجع السابق ذكره،ص12.

زيادة في الإنتاج النفطي الأمريكي،كما أوضحت دراسة أجرتها صحيفة **الشاهد الإلكترونية** أن النفط الصخري الأمريكي أصبح داعما بقوة لإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية،ليصل لإنخفاض منذ عام 2017م.[1]

وبرز في الفترة الراهنة،ظهور عدة قوى جديدة **للشركات النفطية(O.C)**،ويرى **أنتوني سامبسون Antony Sampson**في كتابه:«**الشقيقات السبع:الشركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته**»، **The Seven Sisters: The Big Oil Companies and the World They Made)**،في عام1974م،أن شركات البترول الدولية الكبرى تخوض منافسة فيما بينها،لكن سياساتها جميعا تمهد الطريق إلى هدف واحد،هو إلغاء الحدود والعوائق السيادية للدول،وصولا إلى جعل العالم كله سوقا مفتوحة لعملياتها،ويعتقدأن تلك الشركات الهائلة القوة،قد نجحت في تغيير سياسات الكثير من دول العالم،بل وتدخلت في صراعات سياسية أثمرت عن تغييرالحكومات،فأفكار **أنتوني سامبسون Antony Sampson**،فتح الباب أمام عشرات من المقالات والكتب الأخرى،التي تتحدث عن **عالم جديد**،أبرز سماته زوال الحدود المعيقة لحركة رأس المال،والتكنولوجيا،مايعرف اليوم **بالعولمة(Globalization)**،وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين،أصبح هذا المفهوم من أكثر المفاهيم تداولا في النقاشات الخاصة **بالعلاقات الدولية**.فالرئيس(**Donald**

[1] النداوي،المرجع السابق ذكره،ص ص227-233.

[*]أظهرت تقديرات لمنظمة(**أوبك**)،أن **صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**،تراجع الطلب،كما أوضحت أن تعافي الأسعار مؤخرا أعطى دفعة **لشركات النفطية**،وبدلا من التراجع بنسبة 7% في هذا الربع كما كانت تتوقعهاالأوبك،أصبحت المنظمة تتوقع الآن أن يسجل إنتاج النفط الأمريكي ارتفاعا طفيفا،وسجلت العقود الآجلة للنفط الخام أعلى مستوى في خمسة أشهر هذا الأسبوع فوق **45** دولارا للبرميل،ووصفت وكالة "**بلومبرج**" للأنباء هذا بأنه بمثابة تذكير للمنظمة،التي قادت مع حلفائها أسعار النفط إلى التعافي من **تداعيات كورونا** عن طريق خفض الإنتاج،وقدمت أمانة المنظمة في تقريرها:"من المتوقع أن يبدأ إنتاج النفط الخام في الربع الثالث من عام 2020م،في التعافي بداية من أوت2020م"،لمعرفة التفاصيل أنظر:"**الأوبك:صناعة النفط الصخري الأمريكية تستفيد من تعافي أسعار النفط،جريدة العرب الإقتصادية الدولية**"،(تاريخ التصفح الأربعاء12أوت2020)،
https://www.aleqt.com/2020/08/12/article_1896366.html

Trump)،نجح في إستنهاض الشرائح الأكثر تضررا من عولمة الإقتصاد،أي عمال المصانع التي نقلت أعمالها خارج الحدود،وجعل من **الشركات النفطية في ظل الإدارة الأمريكية**الحالية،تصنع العالم بصفة عامة،وتصنع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.[1]

ويرى **سايمون هندرسون(Simon Hendrson)*** أنه تأثرت الشركات النفطية خاصة بعد **إنهيار أسعار النفط في الولايات المتحدة الأمريكية[2](U.S. Oil Prices Collapse)**،وقد إنعكس سلبا عليها بسب **جائحة كورونا(Corona pandemic)***،التي قللت فجأة من طلب النفط بنحو 30%،وغالبا ما ستكون أسعار النفط مثيرةللمخاوف خاصة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل الإدارة الأمريكية الحالية **دونالد ترامب(Donald Trump)**،في منطقة **الشرق الأوسط(Middle East)**.[3]

والمتتابع اليوم لتطور إنتشار **فيروس كورونا(Coronavirus)**،يجد أن هناك بعض القوى الكبرى قد فشلت في هذا الإختبار،حيث إعتبر الباحث **ميكا زينكو(Micah Zenko)**،في

---

[1] السيف،المرجع السابق ذكره،ص ص101-103.

[2]Simon Hendrson,**will crashing oil prices put American energy in its coffin?**,the Washington instituite for Near East policy,Articals and op-eds,April 21,2020, **https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/topic/u.s.-policy#categories=60**

* **جائحة كورونا(Corona pandemic)هي:**وباء عرف بإسم فيروس كورونا **Covid-19**،في ديسمبر **2019**م،في منطقة **(ووهان Wuhan)** بالصين،وإكتشفه دكتور **ونليانق Wenliang**،في **23 دسمبر2019م**،خلال ثلاثة أشهر فقط من التعرف عليه،وفي أقل من أربعة أشهر بلغ عدد المصابين في أنحاء العالم حوالي مليوني مصاب،وترتب على ذلك أثار كارثية على الإقتصاد العالمي،وإنخفاض غير مسبوق في أسعار النفط،وبالتالي أثر فيروس كورونا على سياسة الشركات النفطية على العيد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية،أنظر:التجانيعبد القادر،**أزمة كورونا وإنعكاساتها على علم الإجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**(قطر:مركز إبن خلدون للعلوم الإنسانية والإجتماعية،2020)،ص ص62-63.

[3] سايمون هندرسون،"**هل يضع إنهيار أسعار النفط الطاقة الأمريكية في نعشها؟**"،معهد واشنطن،سياسات الشرق الأدنى،مقالات رأي وصفحات(تاريخ التصفح2020/05/19)،**https://www.washingtoninstitute.org**

مقال نشره في مجلة(**Foreing Policy**)،طريقة تعامل إدارة **دونالد ترامب**مع جائحة فيروس كورونا،بعنوان:"**أسوأ فشل إستخباري في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**"[1].

ويرى **فرانسيس فوكوياما**(**Francis Fukuyama**)،في مقاله:"**الجائحة والنظام السياسي:إنها تستلزم الدولة**"[2](**The Pandemic and :It Takes a State Political Orde**)،الذيٍنشره في مجلة **الشؤون الخارجية**،يبرز الآثارالإيجابية والسلبية المحتملة على **لجائحة كورونا**(**Corona pandemic**)،على الدول ونظمها السياسية في المستقبل،فمقاله يعبر عن تنازل تدريجي مرن **للطرح اللبرالي**،لاسيما ما يتعلق بدور الدولة في فترة **ما بعد الحرب الباردة**،فلقد أمن **الليبراليون** في حقل **العلاقات الدولية**،منذ ثمانينات القرن الماضي بتراجع دور الدولة،فهو أقل كفاعل لصالح فواعل أخرى **كالشركات المتعددة الجنسيات** ومنها **الشركات النفطية**والأفراد،وإفساح المجال الأوسع للأسواق الحرة والقطاع الخاص على المستوى الداخلي،بدلا من تدخل السياسات الحكومية،ولقد كان **فرانسيس فوكوياما**أحد المدافعين عن هذه المسائل،ولكن في ظل التحولات الراهنة التي يشهدها العالم،فإنه من الصعب جدا إنكار الحاجة لتدخل الحكومات،للعودة بالوضع السياسي والاقتصادي العالمي المتدهور بسبهذه الأزمات،والتراكمات التي سبقته،إلى الوضع الذي كان عليه[3].

---

[1]بخوش مصطفى،"**كورونا وإنعكاساتها على علم الإجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**"(قطر:مركز إبن خلدون للعلوم الإنسانية والإجتماعية،200م)،ص82.

[2]Francis Fukuyama**, The Pandemic and Political Ordre: It Takes a State**,Foreign Affairs,99,26,202,**https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-06-09/pandemic-and-political-order**

[3] فرانسيس فوكوياما،(ترجمة جلال خشيب)" **الجائحة والنظام السياسي:إنها تستلزم الدولة** "،البوصلة الجيوبوليتيكية،إسطنبول تركيا:مركز دراسات الإسلام والشؤوون العالمية،العدد29،(19يونيو 2020م):01.

المطلب الثالث:خصائص الشركات النفطية:

يتسم **النظام الإقتصادي العالمي الجديد(The new global economic system**)بالتعقيد،ففي ظل**العالمية الإقتصادية**،يزداد فيه دور **المؤسسات الإقتصادية الدولية**،ومنها **للشركات النفطية**،وتتمتع هذه الشركات التي تعد من أهم ملامح **ظاهرة العولمة(The phenomenon of globalization)**،بالعديد منالسمات،التي تميزها عن غيرها،وتقوم الشركات النفطية بدور رئيسي في تعميق **مفهوم العالمية(The concept of universality)**،وبالتالي إلى **عولمة الإقتصاد(The globalization of the economy)**،أي حولت العالم إلى كيان و سوق موحد من حيث كثافة الاتصالات و التعاملات التجارية[1].

تتفوق **الشركات النفطية**مقارنة بالشركات المحلية في حجم رأسمالها[2]،وتتميز بضخامة حجمها،وتمثل **كيانات إقتصادية**عملاقةومن المؤشرات التي تدل على هذا الحجمرأسمالها،و حجم استثماراتها،وتنوع إنتاجها،وأرقام المبيعات،والإيرادات التي تحققها،و الشبكات التسويقية التي تملكها،وحجم أنفاقها على البحث،والتطور،فضلا عن هياكلها التنظيمية،وكفاءة إدارتها لتسيير شؤونها عبر العالم،و لكن من أهم مقاييس متبع عن سمة الضخامة لهذه الكيانات

[1] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص118.

[2] الجوزي،ودحماني،المرجع السابق ذكره،ص89.

***المنتجات النفطية PRODUCTOIL هي:**حسب تعريف **الوكالة الدولية للطاقة**،أي منتجات نفطية يمكن الحصول عليها عن طريق التقطير،وعادة ما تستخدم خارج صناعة التكرير،والإستثناءات من ذلك هي المنتجات النهائية التي تصنف على أنها مواد وسيطة للمصافي،لمعرفة المزيد التفاصيل أنظر:

INTERNATIONAL ENERGY AGENCY,OIL INFORMATION 2020 EDITION DATA BASE DOCUMENTATION 202O EDITION,P21.

The Official website was viewed on :09/10/2020, On the clock :14 :02,in website:

HTTP://WDS.IEA.ORG/WDS/PDF/OIL_DOCUMENTATION.PDF

Any information of this subject can be found on the IEA's website at:

https://www.iea.org/terms.

الاقتصادية العملاقة،يرتكز في المقياس الخاص برقم المبيعات أو ما يطلق عليه **برقم الأعمال(Business number)**،كذلك يستخدم **حجم الإيرادات**لنفس الهدف[1].

وتتميز **الشركات النفطية**بالتنوع الكبير في أنشطتها فسياستها الإنتاجية على وجود **منتجات نفطية***متنوعة،ويمكنها أن تحقق أرباح من أنشطة أخرى،وتتميز بإنتشار فروعها الإنتاجية والتسويقية في العديد من البلدان،مما يتيح لها إمكانات ضخمة في التعامل،مع زيادة نشاطها أين يكون العائد اكبر مع الحد من أثر التأميم في أي فرع من البلد.[2]

وتتميز **الشركات النفطية(O.C)** بمساحة السوق كبيرة،التي تغطيها،وإمتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم،بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق،وفروع شركات أخرى تابعة لها،في أنحاء العالم،فلقد ساعدتها على هذا **الإنتشار**،والتقدم التكنولوجي الهائل،لا سيما في مجال **الصناعة النفطية(Oil industry)**،وتتميز القدرة في **الإنتاج،والإستثمار**،على مستوى العالم،**و**هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الإستثماري الواسع في العالم،وكونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة وفق **التكامل الأفقيالرأسي(Horizontal and vertical integration)**،وضخامة الاستمارات الدولية التي تقوم بها هذه الشركات،فإن أكثر من ثلثي استثمارات يتمركز في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،ويعود هذا التمركز لعوامل المناخ الجاذب لهذه النوعية من الإستثمارات،وإرتفاع العائد على الإستثمارات،وتوافر البنية الأساسية و تسهيلات النقل و تقدم شبكات الاتصالات.[3]

[1] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص119.

[2] الجوزي،ودحماني،المرجع السابق ذكره،ص88.

[3] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص ص120-121.

وتمثل **سياسة الإستثمار(Investment policy)**،من الأسس العامة التي تتخذ الشركة إدارة قرارات الإستثمار،بحيث ترتبط هذه الأخيرة بأهداف الشركة،وتفتح لها ميدانا جديدا لممارسة أنشطتها[1].

وتهتم **شركات النفط العالمية**بثلاثة أمور عندما تستثمر في بلد ما توفرها جميعا **عقود التراخيص النفطية**[*]**(Oil licensing contracts)**،**الحق في إستخراج النفط**،بحيث ترغبفي إبرام عقود تضمن لها حقوقا في استخراج الإحتياطي لمدة طويلة،**لتحقق أرباحاضخمة**،من إستثماراتها الكبيرة في قطاع النفط،فضلا عن **سيطرتها على المخاطر السياسية التي تتمثل في زيادة الضرائب أو المطالب التنظيمية.**[2]

[1]الجوزي،ودحماني،المرجع السابق ذكره،ص100.

[*]**عقود التراخيص النفطية(Oil licensing contracts)هي**:هي عقود الإمتياز،وعقود المشاركة في الإنتاج،عقود الخدمة،لمعرفة التفاصيل أنظر:طارق كاكه رش،**العقود النفطية**،جامعة التنمية البشرية،مجلة إقرأ،(2014):05-08.

أو أنظر:مسعود لشهب،وسليمان كعبان،**مستقبل النفط كمصدر للطاقة في العالم**،مجلة الأرصاد للدراسات الإقتصاديةوالإدارية،العدد الأول،(ديسمبر 2018):234-235.

[2]نبيل جعفر عبد الرضا،"**التراخيص النفطية:قيود جديدة على الإقتصاد العراقي**"،موسوعة الإقتصاديين العراقين،2015/12/22م،(تاريخ التصفح 2020/08/26م)،http://iraqieconomists.net/ar/2015/12/22

المطلب الرابع:أهداف ومهام الشركات النفطية:

تسعى **الشركات النفطية** لتحقيق مجموعة من الأهداف،فكثيراما تهدفلتحقيق **التكامل(Integration)**،فذلك راجع إلى جوانب عديدة منها ظهور **الرأسمالية الجديدة(New capitalism)**،الذي يسير وفق نهج معين مما،يجعلها تتأثر،وتسير وفق معايير هذا النظام،حيث تتمتع **بظاهرة التكامل(The phenomenon of integration)**،بما يتماشى مع **الفكر الإقتصادي(ideologyEconomic)**،فيالبلدان المتقدمة الذي تندرج في إطاره هذه الشركات العملاقة،وما يجعلها بمثابة الإخطبوط و السرطان الذي تحقق به مصالحها،على حساب البلدان الضعيفة و يجعلها تخضع **للإستعمار الاقتصادي**.[1]

وعليه**فالشركات النفطية** هي شركات متكاملة في أنشطتها الاقتصادية،سواء كان ذلك **التكامل رأسيا أو عموديا(vertical integration)**،وادارة لمعظم مراحل **الصناعة النفطية(Oil industry)**،أوكان **تكاملا أفقيا(Horizontal integration)**،وذلك في إمتلاك هذه الشركات للإحتياطي النفطي خاصة،مع صناعة النفط كصناعة الحديد والصلب،بناء السفن...إلخ،وأصبحت**الشركات النفطية**،تمارس دورا مهما في **التجارة الخارجية الدولية(International foreign trade)**،كمحرك فعال في ديناميكية التجارة،والمبادلات الدولية التي قدرت بحوالي 700 مليار دولار أمريكي سنويا[2]،وتسعى **الشركات النفطية** تحقيق هدف **الإحتكارالنفطي(Oil Cartel)**،وأصبح شرطا ضروريا،بإعتبارها أقلية تسيطر على العديد من فروعها،وفق إستراتيجية محكمة،خاصة بالدول النامية،التي ترتبط **بالشركة الأم (Parent Company)**،وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة،وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شؤون هذه الفروع،ولتحكم

[1] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص111.

[2] المرجع نفسه،ص112.

فيها،بغية خلق إستثمارات جديدة،كما أن قوة إنتشارها عبر العالم هو عملها من أجل إحتكارها لجميع الميادين الصناعية و التجارية[1].

ويذكر **ميشال غريتمان(Michel Grielman)**،أن**الشركات النفطية** لديها نفس الأهداف**الشركات المتعددة الجنسيات(M.N)**،كونها مسيرة تسييرا الشركات الخاصة،وهدفها الرئيسي هو كسب البقاء في السوق لضمان الربح،و تظهر أيضا**بطابع إحتكاري(Proprietary)**،كالسيطرة على عرض سلعة،أو خدمة في السوق،وهو لا يتحقق إلا في حالة السيطرة عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال على غالبية الإنتاج،مما يترتب عليه التحكم في أسعار السلع،والخدمات،**والعملية الاحتكارية(Monopolistic process)**،ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل أنها تكون أيضا في الأسواق المحلية.[2]

من السمات الهامة **للشركات النفطية** أنها تسعى **لتحالفات إستراتيجية(Strategic alliances)**فيما بينها،من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة و تعزيز قدراتها التنافسية،وهذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة،التي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة إضافة إلى ثورة الاتصالات و المعلومات[3].

ويعتبر **التخطيط الاستراتيجي**أداة لإدارة **الشركات النفطية**،وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه مثل هذه الشركات،والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل،فهي تسعى من خلال ذلك إقتناص الفرص،وتحسين الفوائد،وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات،والأرباح،معدل العائد على رأس المال المستثمر،وهو الأداة الأساسية

---

[1] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص113.

[2] المرجع نفسه،ص114.

[3] المرجع نفسه،ص121.

[*] **ميشال غريتمان(Michel Grielman)هو**:من مواليد 1970م،سياسي أمريكي،مثل نيويورك في الكونغرس الامريكي عام 2011م لغاية 2015م،عضو في الحزب الجمهوري الأمريكي.

التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة في تلك **الشركات النفطية** لتحقيق الأهداف الإستراتيجية و تعد الخططالإستراتيجية مهمة جدا،ويترتب على ذلك أن قواعد التخصص،ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة،مرهون بتحقيق الأهداف الإستراتيجية لها،وخاصة **إستراتيجيتها العالمية(global strategy)**[1].

وفيما يخص **آليات عملالشركات النفطية(O.C)**،فهي ظاهرة ليست تختلف عن باقي الشركات،التي تمارس نشاطاها في بلد واحد،من عدة أوجه،وأحد أهم الاختلافات،تكمن في وجوب خضوع هذه الشركات للقوانين،والتشريعات،والتنظيمات السارية المفعول في البلدان المضيفة،وللتصورات و المبادئ السياسية لهذه الدول،فإن التحديات التي واجهت **آليات عمل الشركات النفطية** في مجال الإدارة،كانت على جانب كبير من التشابك،والتعقيد،ولم تتمكن أي من هذه الشركات من تخطي هذه التحديات،لولا القدرة الفائقة على التكيف التي تميز استراتيجييها،عبر الشركات النفطية[2].

[1] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص118.

[2] المرجع نفسه،ص117.

وتلعب **الشركات النفطيية**،دورا رئيسيا في مجال المحروقات،وهذا يظهر من خلال**دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك**،وهو دور أصبح يتطلب قدرا كبيرا من المرونة والاستمرارية لضمان تدفق النفط،**والمنتجات النفطية(Oil products)**،من مصادر إنتاجهاإلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد،وبالقدر والنوع الملائمين،ودورها **كمستثمر(As an investor)**،إذلا تزال بعض الدول المصدرة للنفط،تفضل مشاركة **الشركات الأجنبية(Foreign companies)**في البحث عن النفط،وإنتاجه،بسبب ضخامة الإستثمار المالي،وان كانت تلك المشاركة تتم على أسس غير تلك التي كانت سائدة في ظل عقود الإمتياز التقليدية،دورها **كبائع للتقنيات وخدماته**،وهو دور لا يقتصر على تقديم عدد من خبراتها للعمل لحساب الدولة المصدرة للنفط .[1]

[1]مخلفي،المرجع السابق ذكره،ص ص60-61.

المبحث الثاني:النفط في الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ بداية **الصناعة النفطية(Oil industry)**،حتى ظهور **الشركات النفطية الكبرى(Major oil companies)**،**في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،كانت **السوق النفطية(Oil Market)**في هذه المرحلة الأولى تنافسية بين **الشركات النفطية الصغيرة(Small oil companies)**،التي بدات تستثمر في إستغلال النفط خاصة **في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،حتى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط **الأوبك(Opec)**،أصبحت**سوق النفط**بين الشركات التي سيطرت **على الصناعة النفطية الأمريكية**وتعدى ذلك إلى **السوق العالمية**ثم الشركات التي تعرف **بالشقيقات السبعة(The seven sisters**.[1]

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق **لسوق النفط في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)** ،من خلال المطالب الأساسية وهي:

المطلب الأول:أوضاع سوق النفط العالمية.

المطلب الثاني: الإحتياط النفطي للشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث:الإنتاج النفطي للشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع:الإستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]النداوي،المرجع السابق ذكره،ص ص241-242.

المطلب الأول:أوضاع سوق النفط العالمية:

قبل التطرق للإحتاطي، والإستهلاك، الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية لابد من التعرف على أهم المنتجات النفطية،والتعرف على أوضاع سوق النفط العالمية،وفيما يخص **المنتجات النفطية**[*1]،وسجلت مستويات الطلب العالمي على النفط،إنخافاض في عام 2019م،لتصل حوالي 0.083 برميل يوميا،بما يعكس تباطئ نمو النشاط الإقتصادي العالمي،وقامت منظمة الأوبك لمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس إلى نحو 0,06مليون برميل في اليوم،وإرتفع أسعار سلة الأوبك بنسبة 5.1%(3.0دولار للبرميل)،مقارنة لشهر أكتوبر ليصل إلى 62,9دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر2019م،ولقد كان لكل من الطلب الموسمي القوى على النفط،إرتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية،لتلبية الطلب على المنتجات النفطية،دورا رئيسيا في إرتفاع الأسعار خلال شهر نوفمبر 2019م،بأعلى نسبة زيادة شهرية منذ شهر أفريل 2019م،(منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في جانفي 2020م)[2]،(أنظر للشكل رقم 02).

[1] ومن **المنتجات النفطية** نجد النفط الخام،سوائل الغاز الطبيعي،الهيدروكاربونات،وفحم الكحول البيترولية،لمعرفة التفاصيل أكثر أنظر:

INTERNATIONAL ENERGY AGENCY,P17-21.

[2] لطيفة قعيد،"**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**"،مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد،مجلد02،العدد 02،(2020/10/06م):139.

عنوان الشكل رقم02:إرتفاع أسعار النفط لسلة خامات الأوبك خلال عام 2018م-2019م.

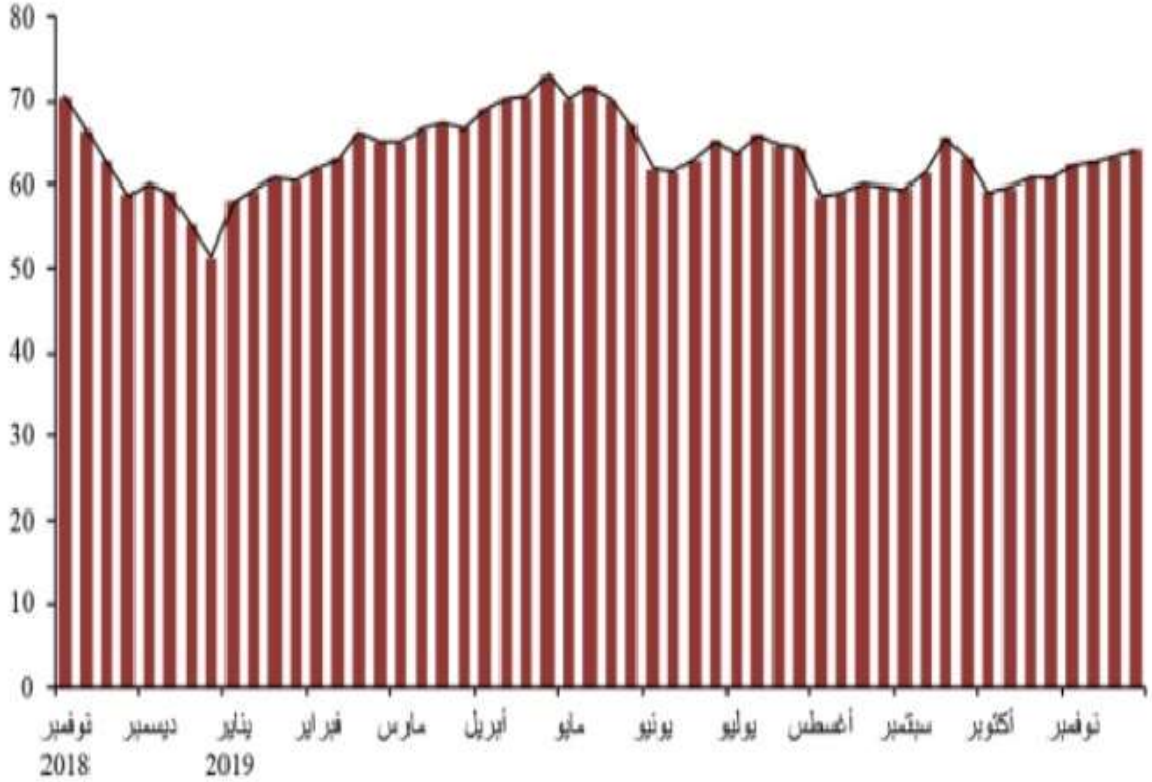

المصدر:لطيفة قعيد،"**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**"،مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد،مجلد02،العدد 02،(2020/10/06م):140.

شهد **سوق النفط العالمي** إرتفاع في مستوى الطلب والعرض،ولقد عرضت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في جانفي 2020م،مايلي:[1]

-إرتفع الطلب العالمي على النفط خلال شهر نوفمبر 2019م،بمقدار 300 ألف برميل يوميا،أي بنسبة 0,3 ليصل حوالي 102,1مليون برميل يوميا،حيث إرتفع طلب الدول الصناعية بنسبة 0,2%،مقارنة بمستويات الشهر السابق ليصل إلى 53,9مليون برميل يوميا.

-إرتفعت الإمدادات المعروضة من النفط خلال شهر نوفمبر 2019م،بمقدار 300ألف برميل يوميا،أي بنسبة 0,3ليصل إلى حوالي 101.5مليون برميل يوميا،حيث إرتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0,6%،مقارنة بمستويات الشهر السابق،لتصل إلى 66,8مليون برميل يوميا،بينما إنخفضت إمدادات دول الأعضاء في الأوبك من النفط الخام،وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 0.3%مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 34,7مليون برميل يوميا.

العنوان رقم03:شكل يوضح العرض العالمي على النفط.

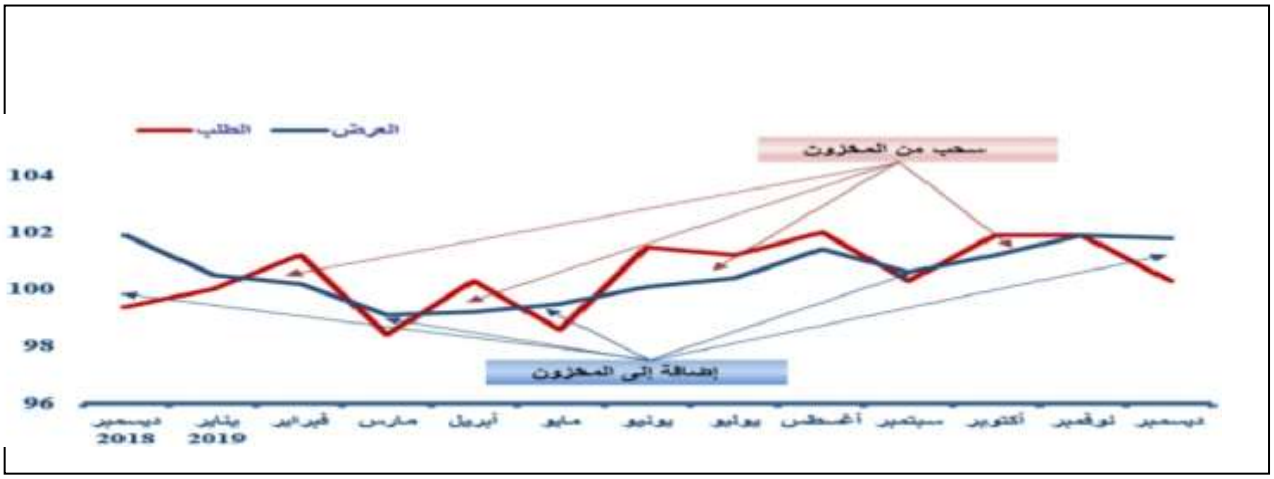

المصدر :لطيفة قعيد،المرجع السابق ذكره،ص141.

[1] لطيفة قعيد،المرجع السابق ذكره،ص140.

أثرت العديد من الأوضاع على سوق النفط العالمي،حيث إنخفض معدل أسعار سلة خامات أوبك خلال شهر مارس2020م،بنسبة 38,9%،(حوالي 21,6 دولار للبرميل)،مقارنة بشهر فيفري،وهو أكبر إنخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية،في عام 2008م،ليصل إلى 33,9دولار للبرميل،وقد كان للصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسبب **جائحة فيروس كورونا المستجد19**،التي دفعت دول العالم جميعا لإتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر،وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام،دورا رئيسيا في إنهيار الأسعار خلال شهر مارس2020م.[1]

وتشير أحدث تقديرات منظمة الأوبك إلى تراجع المتوسط الشهري لسعر سلة خاماتها إلى 18,11دولار للبرميل،خلال شهر أفريل2020م،أي بنسبة إنخفاض تبلغ نحو 46.6%،كما تتوقع المنظمة لتراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك في عام 2020م،إلى 44.9%،دولار للبرميل،وإنخفض طلب الدول الصناعية بنحو 2,8مليون برميل يوميا،ليصل إلى 45,5مليون برميل يوميا،بينما تهاوى طلب الدول النامية والمتحولة بنحو 5.1مليون برميل يوميا،ليصل إلى 47,4مليون برميل يوميا،ويأتي ذلك في ظل قيود إجراءات العزل العالمية(أنظر الشكل رقم04).[2]

[1] لطيفة قعيد،المرجع السابق ذره،ص141.

[2] المرجع نفسه،ص ص141-142.

عنوان الشكل رقم04:شكل يوضح الطلب العالمي على النفط.

المصدر:لطيفة قعيد،المرجع السابق ذكره،ص142.

وما يهم هو تقرير **منظمة الأوبك** في **تقريرها الصادر في مارس 2020م**،إلى أن أسواق المنتجات النفطية **في الولايات المتحدة الأمريكية** خاصة،ويعّد شهر ماي وما بعده،بداية التعديلات الإنتاج المتفق عليه من قبل الدول المنتجة للنفط،والتي تدعو لتعديل إجمالي الإنتاج بمقدار 9,7مليون برميل يوميا،في شهر ماي وجوان،وتعديل 7,7مليون برميل يرميا من جويلية إلى نهاية العام5.8برميل يوميا لمدة 16شهرا،إبتداءا من 01جانفي 2021م،لغاية 30أفريل 2022م،ولقد إرتفع في أفريل إنتاج أوبك من النفط الخامبمقدار 1.80مليون برميل يوميا،إلى متوسط 30,41مليون برميل في اليوم،ولقد وافقت عشرة أعضاء من الأوبك على تعديل إنتاجها إعتبارا من ماي2020م(أنظر للشكل رقم05)[1]،كما تراجعت أسعار النفط العالمية في منطقة الشرق الأوسط خاصة دول الخليج العربي،تحديدا المعتمدة على تصدير النفط في تمويل موازنتها السنوية،وأصبحت هناك حرب إنخفاض أسعار النفط.[2]

[1] لطيفة قعيد،المرجع السابق ذكره،ص ص143-144.

[2] فريدة فلاك،"**أرقام وارحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعيتها على الإقتصاديات الكبرى "الولايات المتحدة الأمريكية والصين أنموذجا**"،مجلة التمكين الإجتماعي،المجلد02،العدد02،(جوان 2020م):54.

عنوان الشكل رقم05:مخطط توضيحي أوضاع سوق النفط العالمي.

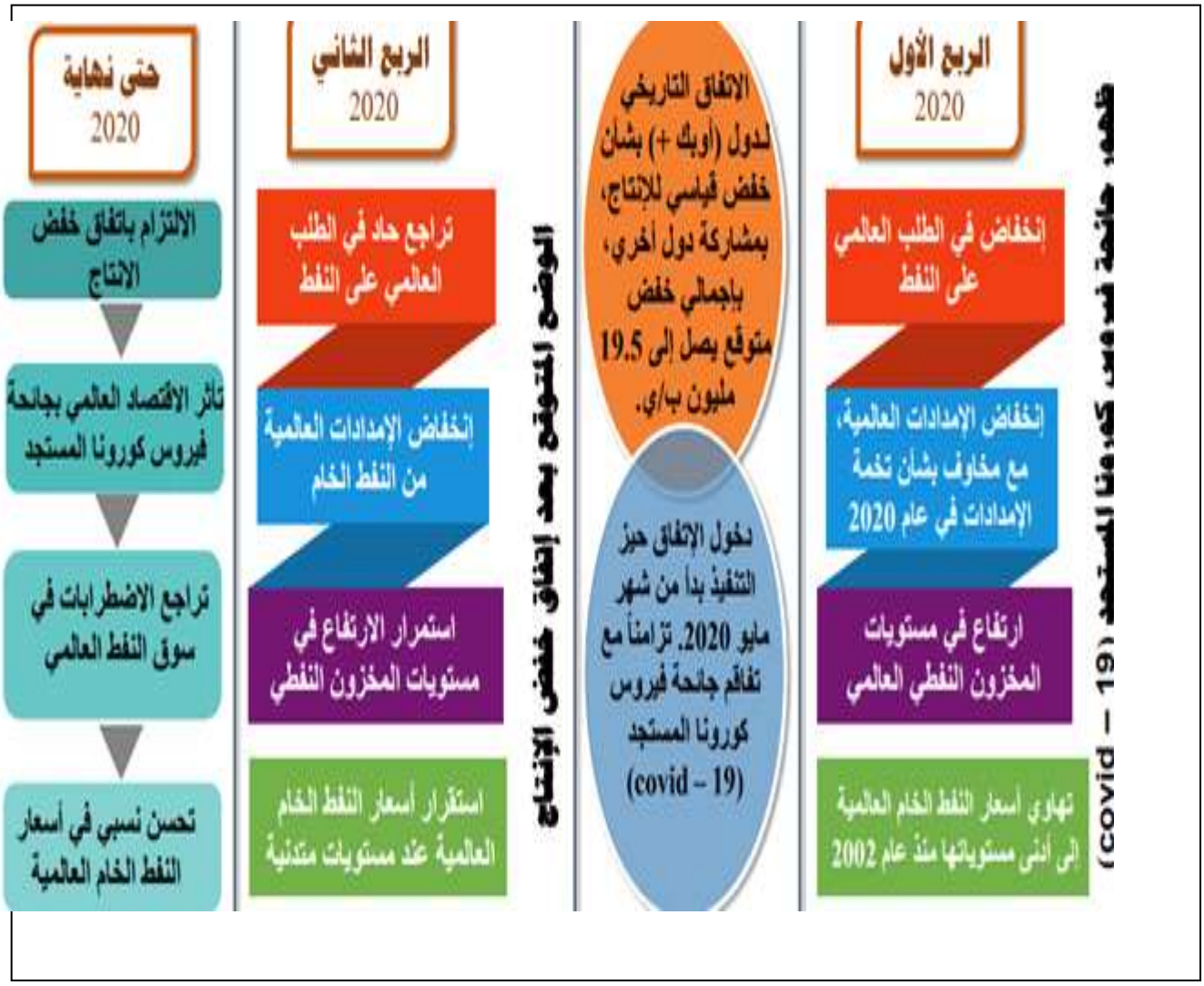

المصدر: لطيفة قعيد،المرجع السابق ذكره،ص144.

المطلب الثاني:الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**دولة منتجة رئيسية **للنفط(Oil)**،مستحوذة على ربع إجمالي **إنتاج النفط العالمي(Global oil production)**،ولقد كان **الإنتاج الأمريكي**7,4 مليون برميل في اليوم،منذ عام 2014م،وحوالي8.4 مليون برميل في اليوم عام2015م،ووصل عام2016م،حوالي9.5 مليون برميل باليوم[1]،وتشير الدراسات الأمريكية،أن حجم الإستثمارات في مجال النفط في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،بحوالي(200)مليار دولار،عام 2013م،مشيرا أن ما يقارب (50)شركة،عملت في الإستثمار للنفط،وصل الإنتاج المحلي في عام 2019م،أكثر من **ستة ملايين** برميل يوميا.[2]

وأنتجت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2018م،حوالي 7.400 ألف برميل من النفط الخام،وحوالي1.177 كيلولتر[3]،وحجم الإنتاج النفطي الحالي،ليس في صالح **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وفي فبراير توقعت"**إدارة معلومات الطاقة الأمريكية(EIA)**،أن ينمو إنتاج النفط الخام إلى 13.2 مليون برميل يوميا،عام 2020م،و13.55 مليون برميل،في عام2021م،وخفضت هذه الوكالة توقعاتها في **مارس 2020م**،لكنها لا تزال تتوقع نمو الناتج،ووصوله إلى 12.7مليون برميل في عام 2021م،ومن المفترض أن تنخفض هذه التوقعات في ضوء الأحداث العالمية الأخيرة**(خاصة جائحة كورونا)**، و**الإنتاج الأمريكي النفطي**لن ينهار،وستتجأكثر من 5 ملايين برميل في اليوم،ليبلغ **إجمالي إنتاج النفط** حوالي 21 مليون برميل في اليوم،وهذا أكثر من **الإستهلاك النفطي الأمريكي**،وحاليا حوالي20,5مليون برميل يوميا،وهو أعلى إنتاج في العالم،وسيستمر **الإنتاج النفطي الأمريكي**،في تحديد**أسواق النفط العالمية**،فقد بلغ حجم **الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة**

[1] النداوي وريام،المرجع السابق ذكره،ص ص168-170.

[2] المرجع نفسه،ص ص172-173.

[3]**INTERNATIONAL ENERGY AGENCY**,P67.

الأمريكية حسب **تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية(EIA)**عام2020م،في ظل **جائحة فيروس كورونا**،بحوالي:617.066ألف برميل،**(في شهر جانفي 2020م)**،و575327 ألف برميل**(في شهر فيفري2020م)**،و566797 ألف برميل في **(شهر مارس2020م)**،و440730ألف برميل**(في شهر أفريل2020م..الخ)**.[1](أنظر للجدول رقم08).

عنوان الجدول رقم08: حجم الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية(EIA)(ألف برميل في اليوم).

العقد / السنوات	1980م	1990م	2000م	2010م	2020م
السنة0-		6,200,801	7,210,594	7,000,745	617.066
السنة1-	5,861,058	6,100,550	7,171,777	6,893,644	
السنة2-	5,582,938	6,234,025	7,212,876	6,766,117	
السنة3-	5,559,364	6,291,407	7,312,229	6,922,907	
السنة4-	5,755,575	6,467,128	7,587,601	6,971,530	
السنة5-	5,740,143	6,469,475	7,592,789	7,129,732	
السنة6-	5,942,429	6,701,059	7,550,907	7,205,528	
السنة7-	6,082,742	6,796,411	7,548,338	7,284,569	
السنة8-	6,325,692	6,904,756	7,136,255	7,484,136	
السنة9-	6,323,681	7,124,558	6,851,5	629662	

The source:U.S. Product Supplied of Crude Oil and Petroleum Products,U.S Energy Information Administration, 11/29/2019, in web site: **https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_cons_psup_dc_nus_mbbl_a.htm .**

[1]**المنتج الأمريكي الموردة من النفط الخام والمنتجات البترولية (ألف برميل)**،موقع إدارة معلومات لوزارة الطاقة الأمريكية،(تاريخ التصفح 2020/08/16م)،https://www.eia.gov

ويمكننا الحديث عن **الذروة النفطية(Oil Peak)** [*]،بحيث إستطاع**كينغ هربرت(king Hurbbert)** [*]،أن يتنبأ **بالذروة النفطية في الولايات المتحدة الامريكية(U.S)**،في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي،فيرى أنها ستحدث **الذروة النفطية(Oil Peak)**،قبل،وحتى عام **2030م**،وهناك أدلة كثيرة بحدوثها أيضاعام **2020م**،وهذا ما سنوضحه في المنحنى البياني،ويدل على التوقعات الحالية(أنظرللشكل رقم06) .[1]

عنوان الشكل 06:منحنى بياني يوضح حدوث الذروة النفطية،والإنتاج العالمي للنفط.

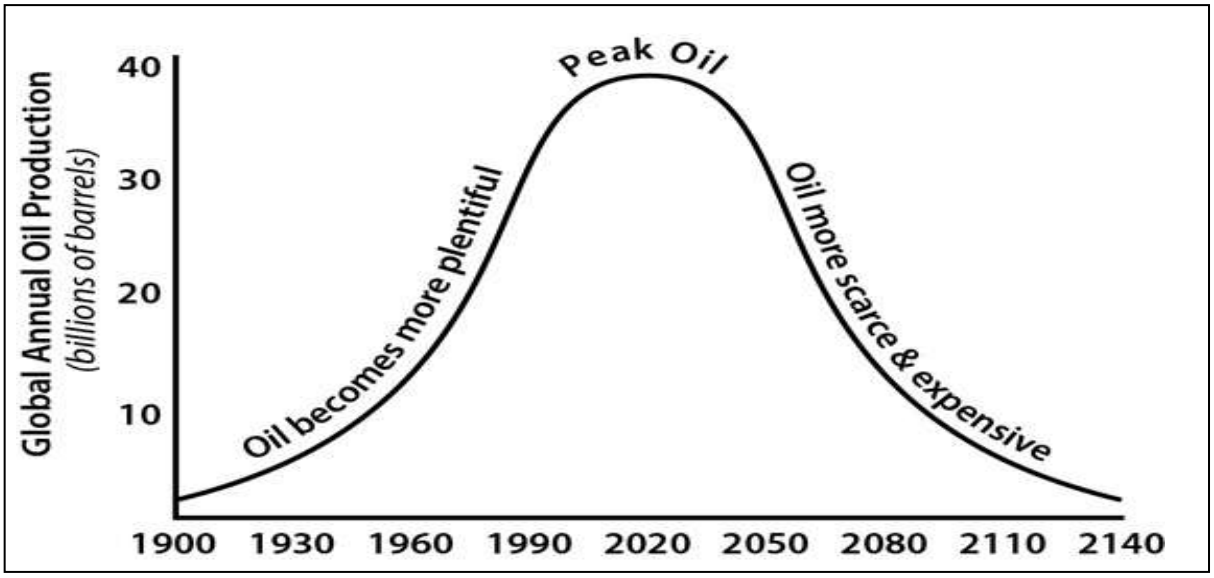

The Source: Christopher Barnet, **Explaining the futer Peak oil**, this page in web site: 30th January 2016, **http:www.explaininig future.com/peak_oil.html**.

[*]**ماريون كينغ هربرت(king Hurbbert)هو:**مختص أمريكي في الجيولوجيا البترول،صاحب **نظرية الذروة النفطية**،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:

Alfonso.Narvaez,**M.King.Hubbert,86,Geologist;ResearchChangedOilProduction,17octo ber1989,The website was viewed on: 02/09/2020, On the clock :19:49,in website:** https://www.nytimes.com/1989/10/17/obituaries/m-king-hubbert-86-geologist-research-changed-oil-production.html

[*]ويمكن تعريف **الذروة النفطية (Oil Peak)**بأنها :فهي النقطة التي يبلغ فيها إنتاج النفط حده الأقصى،بغض النظر عن عدد الآبار التي يتم حفرها في بلد ما،فيبدأ الإنتاج بعدها بالانخفاض،وينبغي عدم الخلط بين ذروة النفط والنقطة التي يستفيد بها العالم من احتياطي النفطية،أنظر:النداوي وريام،المرجع السابق ذكره،ص50.

[1] Christopher Barnet, **Explaining the futer Peak oil**, this page in web site: 30th January 2016, **http:www.explaininig future.com/peak_oil.html**.

المطلب الثالث:الإستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية:

مازل العالم يستهلك بشكل مفرط للنفط والغاز الطبيعي،بنسب عالية،وهذا ما يبرز أن عصر النفط مازل أمامه عقود من الزمن مستقبلا،وما يؤكد هذا احصائيات شركة بريتيش بترليوم في تقرير،حول الطاقة في العالم[1]،وفيما يخص رهان الإستهلاك العالمي للطاقة،هذا ما يظهر من خلال المنحنى البياني الموالي والذي يبرز تطور إستهلاك الطاقة لأفاق عام 2020م حسب شركة إكسون موبيل[2]،وتستهلك **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**نحو 18.5 مليون برميل يوميا عام2015م،أي ما يعادل 20% من حجم **الإستهلاك العالمي(Global consumption)**،إذ بلغ متوسطه 20.5 مليون برميل يومياعام2019م،مليون برميل يوميا.[3](أنظر للجدول رقم09).

عنوان الجدول رقم09:حجم الإستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكيةحسب تقرير إدارة معلومات لوزارة الطاقة الأمريكية(EIA):

الدولة	الإستهلاك النفطي(EIA)			
	2005م	2010م	2015م	2020م
الولايات المتحدة الأمريكية	20.802(مليون برميل يوميا)	19.180	19.106	20.5

المصدر:خضير عباس النداوي وريام علي حسين،المرجع السابق ذكره،ص187.

[1] سعيد سايل،"**الإستهلاك العالمي للطاقة(الطاقة التقليدية والطاقات المتجددة):الواقع والأفاق**"،مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة،المجلد07،العدد01،(جويلية2020م):63.

[2] المرجع نفسه،ص65.

[3] النداوي وريام،المرجع السابق ذكره،ص ص182-184.

وحسب **باتريك كلاوسون(Patrick Clawson)**،فإن الإستهلاك الأمريكي حاليا،في **شهر مارس 2020م**،يقدر حوالي **20,5** مليون برميل يوميا،وكخلاصة لمجمل المؤشرات،والإحصائيات حول الإستهلاك،والإنتاج،والإحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية،بحيثيبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفطنحو5.7 ملايين برميليوميا،كما تبلغ الإحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30.4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2.9 % من الاحتياطي العالمي،وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج العالمي للنفط،ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27.31عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في عام2025،وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية[1]،وبالتالي يعتبر النفط عماد الإقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كما تنبع أهمية التحكم في أسعار النفط لدى الإدارة الأمريكية في الحد من سيطرة **دول أوبك**، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط،في تحديد الأسعار،خصوصا بعد توتر العلاقات الأمريكية مع أغلب بلدان المنطقة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001م،وتخفيف العبء عن الاقتصاد الأمريكي الذي يمر بأوقات صعبة نتيجة الحالة الركود والانكماش الاقتصادي التي يعيشها منذ بدء عام 2001 حتى فترة الرئيس دونالد ترامب[3].

[1] شاهر اسماعيل الشاهر،**البعد النفطي في السياسة الخارجية الامريكية**،مجلة نقد وتنوير مقاربات نقدية في التربية والمجتمع،(فبراير 2010):03.

[2] المرجع نفسه،ص95.

[3] النداوي وريام،المرجع السابق ذكره،ص95.

المطلب الرابع:الإحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية:

ويدرس الخبراء والمحللون أداء **الشركات النفطية(oil companies)**،من خلال مجموعة من المؤشرات،وبالنسبة**للشركاتالنفط الأمريكية**،فإنأحدالمؤشراتالمهمةهو**نسبةالإحتياطي المثبت(Fixed reserve ratio)**.[*][1]

وتتباين المصادر المختلفة في تقديراتها **لإحتياطي النفطي(Oil reserves)**في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،فكانت توقعات **الوكالة الدولية للطاقة(International Energy Agency)**[*] التي أنتجت سنة **2010م**،حوالي: 69 مليون برميل يوميا.[2]

ومن جهة أخرى تقدر **إدارة معلومات لوزارة الطاقة الأمريكية(EIA)**،**الإحتياطات النفطية الأمريكية**،بنحو(39)مليار برميل عام 2013م،وعاد إلى الإرتفاع حتى وصل نحو 39.9 مليار برميل عام 2014م،فطبقا لتقديرات**بريتيش بتروليوم(BP)**،تمتلك **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،نحو(48.5) مليار برميل،من **النفط الخام**،فتاتي **المرتبة الثانية** من إجمالي **الإحتياطي العالمي** بنهاية عام **2014م**(أنظر للجدول رقم11).[3]

وقبل خمس سنوات الأخيرة إنخفض **الإحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وإتخذت السلطات الأمريكية خطوات لمساعدة القطاع المحلي،ودعمت **وزارة الطاقة الأمريكية**،المنتجين الأمريكين إلى تزويد "**الإحتياطي الإستراتيجي للنفط**" **(The stratigic Petroleum Reserve)**[*]،بحوالي30 مليون برميل من النفط،علما أنه يحتوي

---

[1] النداوي وريام،المرجع السابق ذكره،ص14.

[*] **الوكالة الدولية للطاقة(International Energy Agency)هي**:وكالةأنشأت عام1947م،لضمان أمن إمددات النفط،ثم تطورت اليوم،لمحور النقاش العالمي للطاقة،مع التركيز في القضايا الأخرى،كتلوث الهواءوغيرها،وتبحث في مجال الطاقة،والعلاقات الدولية،ومن أهم الأعضاء المؤسسين نجد الولايات المتحدة الأمريكية،ولمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:
International Energy Agency,Official website:https://www.iea.org/.

[2] مؤسسة هينرش بل،**تقرير حول الرواسب النفطية ما الذي يدفع بشركات النفط الى البحث عن مصادر اقذر واعمق؟(** ،مكتب فلسطين والاردن،الشرق الاوسط العربي،بيلسان للتصميم والطباعة،كانون الاول 2012)،ص11.

[3] النداوي وريام،المرجع السابق ذكره،ص ص157-159.

على قدرة إستعابية إضافية تصل إلى 77,5 مليون برميل،ويذكر أن موعد طرح العروض يتنهي بحلول **26 مارس 2020م**،وسيجرى الإمداد النفطي على مدى شهرين،**فعملية شراء النفط** عندما يكون رخيصا وبيعه عندما يكون باهظ الثمن يشكل وسيلة لتغطية تكاليف إدارة"**الإحتياطي الإستراتيجي للنفط**"**(S.P.R)**،وجني الأرباح،وطالبت **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،من بعض الدول ومنها:**روسيا(Russia)**،خفض الإنتاج بمقدار مليون برميل،كرد على إنخفاض الطلب الناجم بسب **فيروس كورونا(Covid-19)**،وهذا ما أفادته بعض التقارير،أن الرئيس الروسي **فلادمير بوتين(Vladimir Putin)** [*]،إعترض على ذلك لأنه يعتقد أن المنتجين الأمريكين سيستفدون من هذا التخفيض،وهذا ما سيدفع **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،بالإستعانة بشركات النفط الدولية، كما إقترح **سكوت شيفليد(Scott Sheffield)** [*]،حاليا إلى خفض الإنتاج بنسبة 10 في المائة مع إعفاءات لصغار المنتجين،الأمر الذي سيؤدي إلى خفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا،وحت لو لم تستجب **الأوبك(Opec)**لمثل هذه الخطوات الأمريكية،يمكن لمزيج من عمليات شراء"**الإحتاطي الإستراتجي للنفط**"**(S.P.R)**،وخفض العمولات أن يقلص الحجم الذي تحظى به الولايات المتحدة الأمريكية،مقارنة بالدرجات المماثلة في **الأسواق العالمية**،نظرا لزيادة العرض في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.[1]

[1] Patrick Clawson,**Don't Count Out U.S. Oil Production as a Market-Shaper**,the Washington instituite for Near East policy,PolicyWatch 3283,March 20,2020, The website was viewed on :19/05/2020,
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/topic/u.s.-policy#categories=60

[*]"**سكوت دوغلاس شيفليد**" هو:الرئيس التنفيذي لشركة "بابونير للموارد الطبيعية،نحصل على درجة البكالوريس في جامعة تكساس،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:

Scott Sheffield**,Biography,**Official website**:https://www.marketscreener.com/business-leaders/Scott-Sheffield-4328/biography/**

ومنذ عام 2018م،لغاية الفترة الراهنة(من أفريل حتى نوفمبر2020م)،دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على الخط كأكبر مصدر للنفط،ولا تزال تحتل المرتبة الأولى(13مليون برميل يوميا)،فأي إنخفاض لأسعار النفط،خاصة عندما تكون أقل من 20دولارا،يؤرق الشركات النفطية الأمريكية،نظرا لمجموعة من الأسباب،ومنها إرتفاع تكلفة إستخراجه العالمية،كما تحملت الشركات النفطية الأمريكية قدرا كبيرا من الديون مقابل الإنتاج،ومن ثم لا يمكن لهذا السعر تغطية النفقات التي تقوم بها الشركات النفطية لولايات المتحدة الأمريكية،كما أنه لا يمكن تحقيق مكاسب جديدة إذا وصل السعر إلى أقل من 20 دولارا أمريكيا للبرميل،حسب صحيفة "**فايننشال تايمز البريطانية.**"[1]

عنوان الجدول رقم10:حجم الإحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الدولة	الإحتياطي النفطي حسب تقرير إدارة معلومات وزارة الطاقة الأمريكية (EIA)			
	2005م	2010م	2015م	2020م
الولايات المتحدة الامريكية	23.371ألف برميل(في اليوم)	23.267	36.520	20,5

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على: النداوي وريام،المرجع السابق ذكره،ص162.

[1] **أثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية**،تقدير موقف،مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات،وحدة الرصد والتحليل،22أفريل2020م،(تاريخ التصفح2020/11/12م)،**https://fikercenter.com**

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة الإنتاج العالمي،وقام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية **دونالد ترامب** بجهود كبيرة للحفاظ على مصالح الشركات النفطية الأمريكية من الإنهيار،وهذا ما يؤكد بقاء الدور الأمريكي في إدارة الإقتصاد العالمي،وسعيه لتحقيق أكبر نسبة من المصالح لخدمة الإقتصاد النفطي الأمريكي.[1]

إن تداعيات هبوط أسعار الطلب على النفط في الأونة الأخيرة(من أفريل حتى نوفمبر2020م)، بحوالي الثلث،أثرت على الإقتصاد الأمريكي،وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المتضرر الأول عالميا،من إنخفاض أسعار النفط،وتسعى الدبلوماسية الأمريكية لدول الأوبك اللتوصل لحل تخفيض الإنتاج،ومع إعلان مع السعودية وروسيا التوصل لتفاهمات مشتركة بشأن الإنتاج النفطوزيادة الإحتياطي والمخزون النفطي الأمريكي،لمواجهة التهديدات أطراف الأزمة النفطية.[2]

وتشير توقعات **إدارة معلومات الطاقة الأمريكية** في تقريرها المعنون **آفاق الطاقة على المدى القصير الصادر في جويلية 2020م**، لإستقرار الأسواق التي يتوقع أن تشهد عودة التعافي التدريجي للطلب مع العودة التدريجية للنشاط الإقتصادي العالمي والتحرر من سياسات الإغلاق التي فرضتها الأزمة ،وتشير لتجاوز اجمالي الإستهلاك العالمي للنفط خلال النصف الثاني من عام 2020وكامل العام 2021لاجمالي الامدادات العالمية مما سيؤدي الى عمليات سحب من المخزونات النفطية التي شهدت تراكمات كبيرة خلال النصف الاول من 2020بسبب الانهيار المفاجئ للطلب وتأخر الاستجابة من جانب العرض مما وصل بقدرات التخزين العالمية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فان توقعات المدى القصير تشير الى استقرار الاسواق وتخفيف الضغط على القدرات التخزينية حتى

[1] **أثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية** ،المرجع السابق ذكره،ص ص04-05.

[2] المرجع نفسه،ص ص07-08.

نهاية عام 2021،في حال نجاح الجهودالعالمية لعودة النشاط العالمي واحتواء الجائحة وعدم تعرض الطلب العالمي على النفط لإنتكاسة أخرى بسبب موجة أخرى محتملة من الوباء[1].

والطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للتقرير الشهري لمنظمة الأوبك في أكتوبر 2020م،إنخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2020،بشكل قياسي بلغ نحو 10.1 مليونبرميل يوميا مقارنةمع الربع السابق،وقبل ان يبدأ في التعافي خلال الربع الثالث،تزامنا مع بدء استئناف النشاط الاقتصادي في العديد من دول العالم.ومن المتوقع استمرار تعافي الطلب خلال الربع الاخير من عام 2020م،الا ان حالة من عدم اليقين تحيط بتلك التوقعات في ظل الموجة الثانية المتصاعدة من الاصابات بفيروس كورونا المستجد على مستوى العالم.والتي تركز أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

بشكل عام يتوقع تراجع الطلب العالمي للنفط في عام 2020م،بشكل قياسي يبلغ نحو 9.5 مليون برميل يوميا،مقارنة بالعام السابق، مسجلا 90.3 مليون برميل يوميا،وهذا التراجع هو الأول منذ عام 2009.ومن المتوقع ان يرتفع الطلب العالمي بنحو 6.5 مليون ب/ي خلال عام2021م،وإنخفضت مخزونات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية،خلال عام 2020م في الأشهر الأخيرة،تزامنا مع التحسن التدريجي في الطلب على المنتجات النفطية،وإرتفاع أسعار النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل شبه متواصل خلال شهري جويلية،وشهر أوت 2020م،لتصل لأعلى مستوياتها المسجلة في شهر مارس2020م،وتتعرض تلك الأسعار لضغوط مستمرة،منذ شهر سبتمبر،وشهر أكتوبر2020م،والذي تشهد تسجيل أول إنخفاض شهري منذ شهر أفريل 2020م الماضي،ويأتي ذلك بسبب تنامي المخاوف بشأن

[1] الطاهر،المرجع السابق ذكره،ص ص38-39.

[2] المرجع نفسه،ص.05.

ضعف وتيرة الطلب على النفط،تزامنا مع الموجة الثانية المتصاعدة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد،على مستوى العالم،والتي ترتكز أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وانعكس كل ذلك على التوقعات المستقبلية للاسعار،حيث تتوقع ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان تواصل اسعار النفط تحصيل المكاسب المتأتية من استقرار الاسواق حتى نهاية عام 2021،حيث يتوقع ان يواصل المتوسط الشهري اللاسعار الفورية لخام برنت ارتفاعه التدريجي خلال النصف الثاني من عام 2020حتى يصل نحو 45دولار للبرميل خلال شهر جويلية 2021،كما يتوقع ان يواصل ارتفاعه خلال باقي العام 2021حتى يصل 53دولارا للبرميل خلال شهر ديسمبر 2021م[2].

وفي ظل الظروف الحالية للاسواق،يمكن للاسعار المستقبلية للنفط ان تتحرك في ثلاث سيناريوهات محتملة ترتبط بالظروف التي قد تهيئها تداخل قوى الطلب والعرض في الأسواق للنفط،ويتمثل **السيناريو الأول** في نجاح جهود العودة التريجية للنشاط الإقتصادي العالمي،والذي يعني عودة التعافي التدريجي للطلب على النفط،وإستمرار مراقبة الأوبك لأسعار أسواق النفط العالمية،والذي يؤدي في نهاية المطاف لعودة إنتعاش نشاط الإستثمار في الصناعة النفطية،**أما السيناريو الثاني** يتمثل في تعرض جهود العودة التدريجية للنشاط الإقتصادي العالمي للإنتكاسة بسبب موجة الأزمات الراهنة كأزمة جائحة فيروس كورونا،وهذا ما يتم ملاحظته في الوقت الحاضر،الأمر الذي يؤدي لتوقع لهبوط الطلب على النفط،وتنجح مجموعة الأوبك لإعادة التوازن وتعافي مرة الأخرى للأسواق،وعودة إنتعاش نشاط إستثمار في الصناعة النفطية،وأما **السيناريو الثالث**،فهو بنفس الظروف التي تهيأت

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك،06-08.

[2] المرجع نفسه،04.

به إنطلاقة **السيناريو الثاني**،وبالتالي يسعى الإقتصاد العالمي النهوض من ركوده،وينمو من خلال إعادة المنتجين للنفط للأسواق لتعافيها[1].(أنظر الشكل رقم 07).

عنوان الشكل رقم07:مخطط وملخص توضيحي للتطورات الأخيرة لسوق النفط العالمية.

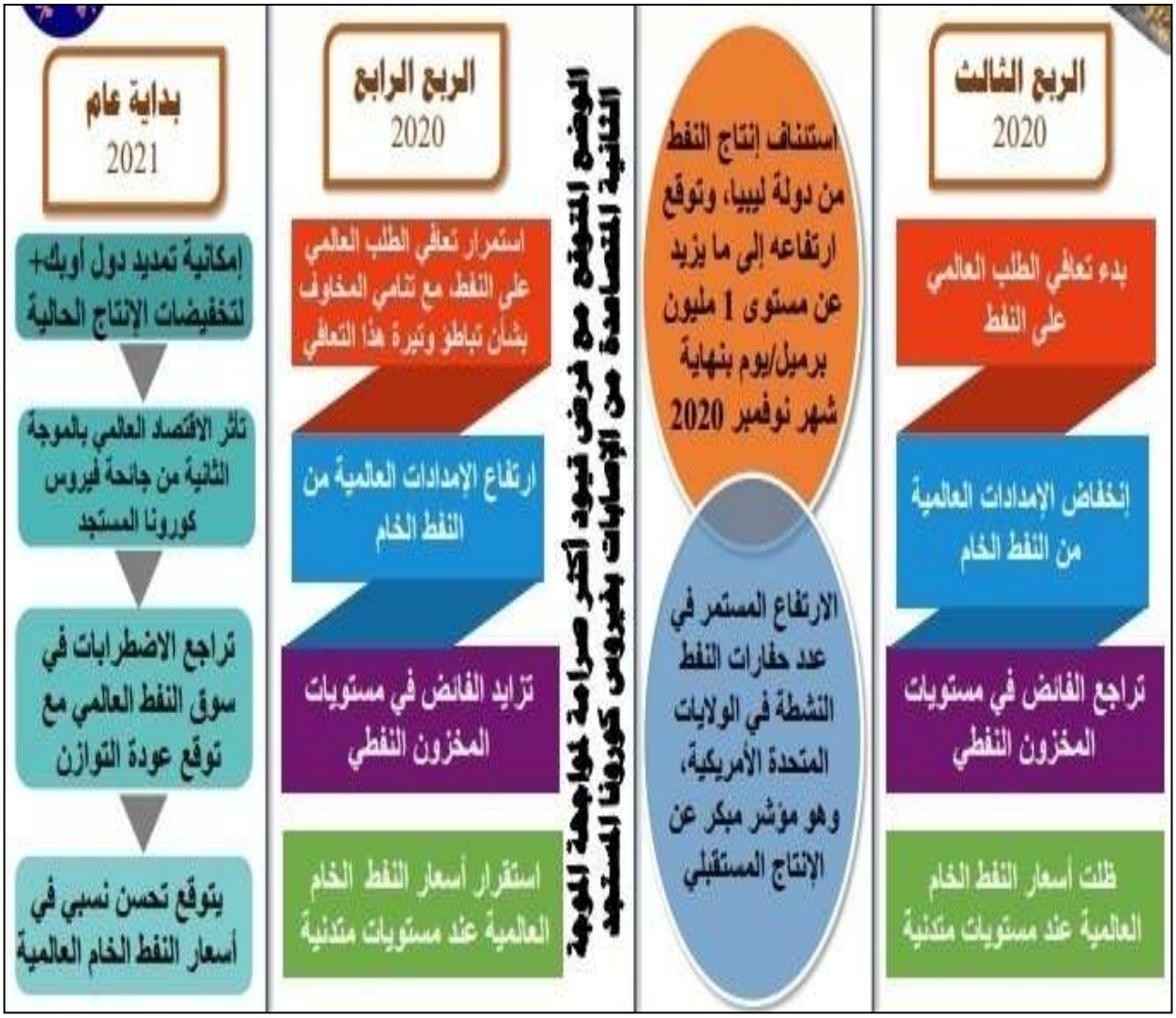

المصدر: تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك،على الموقع الرسمي:

http://www.oapecorg.org/ar/Home

[1]الطاهر،المرجع السابق ذكره،ص ص41-42.

المبحث الثالث:مفهوم عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

يحظى موضوع عملية **صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**، بإهتمام بالغ الأهمية عند باحثين العلاقات الدولية،فلهذا يتضمن هذا المبحث مطالب أساسية يهدف من خلاله ضبط مفهوم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،وأهم عوامله،ومحدداته وهي:

المطلب الأول:تعريف عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم المفاهيم ذات الصلة به

المطلب الثاني:المؤسسات والقوى المؤثرة على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:محددات عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول:تعريف عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم المفاهيم ذات الصلة به:

لفهم **عملية صنع القرار(Decision-making process)**في **السياسة الأمريكية وعلاقته ببعض المؤسسات الإقتصادية كاشركات النفطية** لابد من معرفة مفهوم السلطة في المؤسسة الإقتصادية التي تمارسها الشركات النفطية للتأثير على عملية صنع القرار خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية،ثم معرفة عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية لفهم مدى فعالية تأثير بين الشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

أولا:مفهوم السلطة في المؤسسة الإقتصادية:

تعرف **السلطة** على أنها علاقة غير متناسقة،بين فاعلين على الأقل،وهي على حسب تعريف **ماكس فيبر** بأنها قدرة الفاعل"أ"،على إلزام الفاعل"ب"،بفعل ما لم يكن يفعله،من تلقاء نفسه،وما يكون مطابقا للتبليغات أو التوجيهات الصادرة عن"أ"،وفي هذا التعريف يلاحظ أنه يتوقف سلوك الفاعل"ب"،على سلوك الفاعل"أ"،بمعنى أن الثاني يستجيب لمبادرات الفاعل الأول ورغباته،وبشكل أعم لطريقة حياته أيضا،كما أن السمة المركزية لعلاقة السلطة تتمثل في كونها تنمي القدرة الإجمالية للفاعل"أ"،ولكن ما لم يحدده **ماكس فيبر** هو ما إذا كان هذا النمو في القدرة يحصل عليه الفاعل"أ"،على حساب الفاعل"ب"،أو ما إذا كان ينتسب للفاعلين"أ"-"ب"،شرط أن يشكل العنصرين شبكة،وهذا ما تطرق إليه كل من "**ميشال كالون**"،"**وبرينو لتور**"،حول **نظرية الفاعل-الشبكة**.[1]

فالسلطة في المؤسسة الإقتصادية هو مفهوم معقد،فتقليديا إرتبط مفهوم السلطة بمفهوم النفوذ،الذي أخذ بعد مدة زمنية الشكل الرسمي،كما تغيّر مفهوم السلطة في إتجاه الفاعلين الأخرين في المؤسسة أي تنظيم غير رسمي،وهوما يهمنا في تحليل تأثير الشركات النفطية

[1]أحمد تيمزار،"**السلطة في المؤسسة الإقتصادية وإشكالية صنع القرار**"،مجلة الأكاديمة للدراسات الإجتماعية والإنسانية،العدد16،(جوان 2016):36.

على عملية صناعة القرار،خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية،فممارسة السلطة في مؤسسات عملية صنع القرار،لم تعد في يد شخص واحد،بل أصبحت في يد فاعيلن أخرين في في إِطار هيكل غير رسمية،كالشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية من بين فاعلين غير رسمين ضمن جماعات الضاغطة والمصالح،كاللوبيات النفطية.[1]

-مفهوم عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(making in the United States of America):

يعرف القرار بأنه"الإِختيار البديل من البدائل المتاحة الممكنة،وهذا الإِختيار يكون بعد دراسة مستفيضة للجوانب المشكلة لموضوع القرار،أما مفهوم عملية صنع القرار فهو البحث في البيئة المحيطة عن الظروف والحالات،التي تستدعي في إِتخاذ القرارات للإِجراءات البديلة،أو البدائل الممكنة قصد تحقيق أهداف المؤسسة وغايتتها،وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل ومؤثرات كثيرة،منها ما يشكل قيودا موضوعية على القرار،ومنها ما يؤثر سلبا،أو إِيجابا عليه،ومن هذه المتغيرات منها العوامل النفسية والشخصية لرئيس ما.[2]

يعرفه **دفيد إِيستون(David Easton)**[*]بأنه:"**مخرجات النظام السياسي(Outputs of the political system)**[*]الذي توزع السلطة على أساسها القيم داخلالمجتمع"[3].

---

[1] تيمزار،المرجع السابق ذكره،ص36.

[2] المرجع نفسه،ص.37.

[3] دورتي،و بالستغراف،المرجع السابق ذكره،ص305.

[*] **ريتشارد سنايدر(Richard Snyder)هو**:مفكر وعالم السياسة،ويعذ أول من تحدث عن تحليل صنع القرار،وأشار أنه يمكن دراسة لسياسة الخارجية من خلال النظم السياسية،أنظر:كمال منوفي،**أصول النظم السياسية المقارنة**،ط.1(شركة الريعان للنشر والتوزيع،1987)،ص113.

ويعرفه **ريتشارد سنايدر(Richard Snyder)** [*] عملية بأنه"العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها إختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما،وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار احدهما لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق".[1]

ويرى**إسماعيل صبريمقلد**أن **عملية صنع القرار(Decision-making process)**هو:"التوصل إلى صيغة عمل معقولة،من بين بدائل عدة متنافسة،والقرارات كلها ترمي إلى تحقيق الأهداف،أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها".[2]

ونستنتج من هذه التعريفات أنها قريبة من نموذج **غراهم أليسون(Graham Allison)**[*]،وهذا التعريف الأخير،هو الأكثر تطابقا مع **البيئة الأمريكية(U.S. Environment)**،كما ساهمت المدارس الكلاسيكية بروادها **فريديريك تايلوروهنري فايول**،بإبراز علاقة المؤسسة الإقتصادية بالسلطة وعملية صنع القرار،وأقرت بفرضية أن عملية صنع القرار في المؤسسة،هي عملية حسابية بسيطة تتم في حالة التأكد التام،وأن متخذ القرار هو شخص رشيد وعقلاني،يستطيع تحديد البدائل المتاحة،وإختيار أكثرها مردودية،أي الأمثل الذي يؤدي لتعظيم الربح والتقليل من التكاليف،وأما المدرسة السلوكية عبرت عن عملية صنع القرار وفاعلية القرار في المؤسسة أنه يتوقف على قبول تلك القرارات من طرف المنفذين،وارستخدمت المدرسة الكمية أسلوبا يتمثل في في التقنيات الكمية،أو النماذج الرياضية،التي يمكن تحليلها وفقا لحالة التأكد،وحالة عدم المخاطرة،وحالة عدم

---

[1] مؤيد جبار حسن صالح،"**دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي**،"مجلة أهل البيت19: 423.

[*] **إسماعيل صبري مقلد**هو:أحد المنظرين في العلوم السياسية،من أهم مؤلفاته،**موسوعة العلوم السياسية**،**العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات**،**السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية.**

[2] إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**(القاهرة:المكتبة الأكاديمية، 1991)،ص373.

[*] **نموذج غراهم أليسون**هو نموذج في السياسة الخارجية،يتضمن عدة نماذج فرعية مكملة لبعضها البعض: نموذج الفاعل العقلاني،نموذج العملية التنظيمية،نموذج السياسة الحكومية.جاء على خلفية أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962،أنظر:حتي،المرجع السابق ذكره،ص ص188-191.

التأكد،ومن خلال حلها بإستعمال الأساليب الكمية المختلفة،وتحليل النتائج التي يمكن الوصول إليها في عملية صنع القرار،ومن روادها كنيت بويلندنغ وميلز،كما إعتبرت المدرسة الموقفية أو التوفيقية،أن صنع القرار يتم بالإعتماد على الظروف المحيطة بالموقف موضع القرار،وهذا ما يحتم صانع القرار عدم مباشرة العملية إلا بعد دراسة وتشخيص للحالة القائمة بشكل دقيءق قبل عملية إتخاذ القرار.[1]

وفيما يخص **فعالية عملية صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية**،يتوقف على مدى قبوله من طرف المرؤوسين من جهة،وجودته من جهة أخرى،وفق المعادلة التالية،تكون بشقيها إقتصادية تقنية كمية،يمكن التحكم فيها كما ونوعا،وإجتماعية ثقافية،تتعلق بسلوك المرؤوسين وثقافتهم في المؤسسة،وهي كالتالي:**فعالية القرار=جودة القرار × مدى قبول القرار**.[2]

فإذا كان المقصود بفعالية القرار وكفائته في المؤسسة،القدرة على تحقيق أقصى إنتاج،أو أقصلى ربح ممكن بإستعمال الموارد الإقتصادية المحدودة،فكفاءة القرار هي القدرة على إختيار بين البدائل المختلفة المطروحة،مع الأخذ بعين الإعتبار بالظروف المحيطة بالمؤسسة،ودرجة تأثيرها على عملية صنع القرار،كما ترتبط فعالية صنع القرار بمدى مشاركة الأفراد في المؤسسة.[3]

وترتبط عملية صنع القرار بالسياسة الخارجية ،ويعرفها **حامد ربيع**بأنها"جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن دولة كحقيقة نظامية،ان نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية التي تنطوي عليها السياسة الخارجية[4]،هذا التعقيد في إعطاء تعريف شامل **للسياسة الخارجية**،كان له تأثير على كيفية تحليل السياسة

---

[1] تيمزار،المرجع السابق ذكره،ص ص37-38.

[2] المرجع نفسه،ص ص38-39.

[3] المرجع نفسه،ص39.

[4] محي الدين حداد،"**توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة مابين 200-2009**"(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،جامعة لحاج لخضر باتنة،2011-2012)،ص17.

الخارجية على ضوء **النظرية في العلاقات الدولية(Theory in International Relations)*** ،وبسبب هذا التعقيد في تقديم تعريف للسياسة الخارجية،يمكن التوصل إلى **تعريف إجرائي للسياسة الخارجية**،على أساس أنها:"عبارة عن سلوكيات وتوجيهات دولة معينة،بغية تحقيق أهدافها المتمثلة في **المصلحة الوطنية(National interest)**،من خلال الوسائل والآليات التي تعتمدها الدولة".[1]

ويرتبط مفهوم **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** بما يسمى **بدبلوماسية الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**،باعتبار أن الدبلوماسية تفسر سلوك الفاعلين بصورة ورؤية معمقة،في النظام العالمي للسياسة العالمية،ولتحقيق هؤلاء الفاعلين أهدافهم ويوجهون ساوكهم الخارجي،يحتاجون لأدوات ومنها الدبلوماسية[2].

وتشير ممارسات **دبلوماسية المسار الثالث** للمجال التجاري والإقتصادي والقطاع الخاص والمشاريع الحرة والشركات المتعددة الجنسيات ومنها الشركات النفطية،والتفاعلات التي تحدث بينهم،وذلك بهدف تعزيز فرص العمل في المجال الإقتصادي،ودعم المؤسسات الإقتصادية والتركيز على علاقات تجارية بين التجار وصناع القرار،ويرتبط هذا المسار الثالث للدبلوماسية بالمسار الأول والثاني،لتتشكل ما يعرف"**بدبلوماسية متعددة المسارات**"بين على حد تعبير **دياموند وماكدونالد**،وعبر عنها في الشكل الهندسي التالي:[3]

[1] حداد،المرجع السابق ذكره،ص18.

[2] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص ص20-25.

[3] المرجع نفسه،ص ص35-36.

عنوان الشكل8:شكل هندسي يوضح مسارات الدبلوماسية.

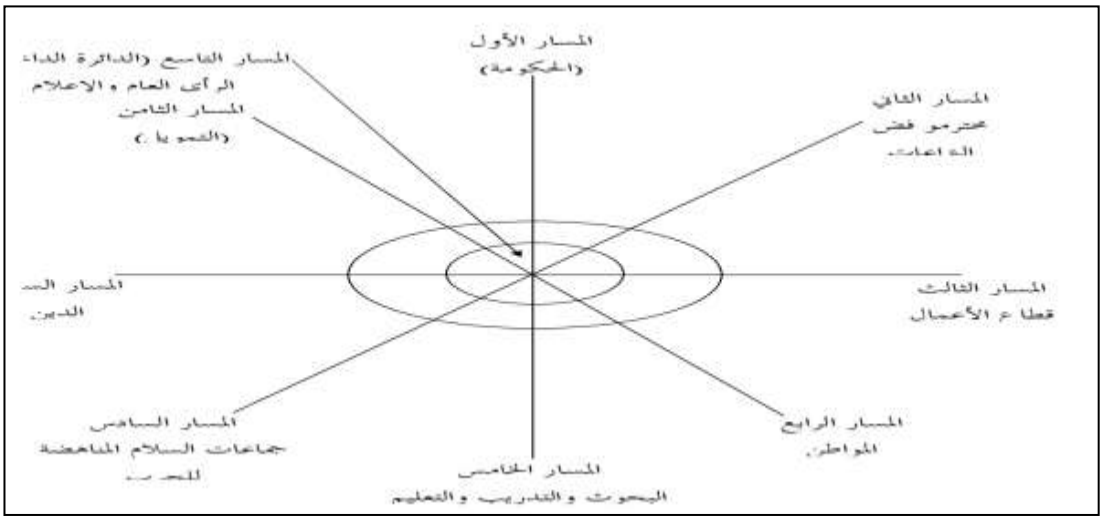

المصدر:كيبش،المرجع السابق ذكره،ص38.

يوضح هذا الشكل الهندسي التعبير عن المسالك الدبلوماسية المسارية،حيث يقع كل مسلك على نقطة في محيط دائرة بغرض عدم إعطاء أي مسلك سواء كان رسمي،أو غير رسمي أهمية على المسلك الأخر حيث ترتبط كل هذه المسالك ببعضها البعض في عملية واحدة لحل القضايا على المستوى الدولي،فهي تعمل كلها في نظام واحد،رغم أن لكل مسار موارده ونهجه،وبشرط ضرورة التنسيق بينها للوصول لغاية ناجحة والعمل بفعالية أكثر.[1]

وفي هذا الصددتلعب **الشركات المتعددة الجنسيات ومنها الشركات النفطية** الدور الكبير في الساحة الدولية،وأصبح دورها يتجاوز دور الدولة في تنفيذ سياستها،وذلك بإعتبار أن العامل الإقتصادي هو المحرك الأساسي للعلاقات الدولية،وتعمل على الساحة الدولية بتناغم يجعل منها شركات مؤثرة على دول العالم المختلفة من خلال دبلوماسية المسارات،بالتفاوض والحوار المباشر وغير المباشر وتبادل المصالح لتحقيق سياستها المشتركة في مجال العلاقات الدولية.[2]

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص37.

[2] المرجع نفسه،ص ص87-88.

وفي سياق **العلاقات الإقتصادية الدولية**،تلعب **الشركات النفطية** دور متزايد في عملية تنفيذ سياسات خارجية للدول،من خلال أنشطتها وإهتماماتها،وتسعى لإنشاء وحدات مختلفة عبر العالم،والإستثمار داخل هذه الدول،بشكل يسمح لها التأثير مباشرة على أنشطة هذه الدول،وتسعة لتحقيق أولويات السياسة الخارجية،في ارطار التعاون مع مختلف الفواعل،وتفعيل االعلاقات الدبلوماسية،ضمن مايسمى بالدبلوماسية الجديدة غير رسمية.[1]

وهذا في إطار التفاعل بينها وبين سياسة الحكومة في المجال الإقتصادي والسياسي،الأمر الذي يؤدي لنمو دور هذه الشركات في تنفيذ السياسة الخارجية والتداخل في الحياة السياسية،وهو ما يزيد من قدرة الحكومات على إنجاز أهدافها من خلال تفعيل المنافسة على المستوى الدولي في ضوء أنشطة هذه الشركات،وتجدر الإشارة أن الشركات النفطية تسعى لمحاولة النهوض بقواعد التعامل الدولي من خلال إقامة علاقات دبلوماسية فيما بين الدول،قائمة على الحوار والتعايش الدولي،وتثبيت البنية التحتية التي تعكس السياسات الخارجية،ومن أبرز الأمثلة شركة روايال دوتش،شركة بريتش بيتروليوم،وهي من بين عدة حالات التي ألقت الضوء على التداخل الضروري بين قطاع الأعمال ودوره في السياسة الخارجية وحل الصراعات الدولية.[2]

ولفهم **فعالية عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،لابد من **فهم السياسة الأمريكية**،وتطورها التاريخي في كل الفترات السابق،والتي تبرز وجود محددات وأطر ساهمت في رسم السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية،لتحقيق المصالحة القومية بالدرجة الأولى،وفقا لمحددات مختلفة تمثلت في المؤسسات الرسمية والغير الرسمية،بالإضافة للعوامل الأخرى

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص88.

[2] المرجع نفسه،ص89.

كالموقع الجغرافي،والعامل الديني وغيرها،ومعظم إهتمامات السياسة الأمركية وجهت حول قضايا الأمن والإقتصاد،الداخليين،وتعظيم القوة[1].

فالسياسة الأمريكية تتسق مع موجهات **النظام الدولي**،الذي يشكل مفهوما توجيهيا **للسياسة الأمريكية** في مجموعة من المجالات،**فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الإقتصادية** نابعة من رؤيتها للنظام الدولي،التي تكمن وراء سيايتهم الخارجية،وتعتمد **الولايات المتحدة الأمريكية** على إستخدام النظام الدولي كإطار لتحقيق أهداف السياسة الخارجية،على ضمان أن سياستها بشان مجموعة من المسائل تتسق مع رؤيتها السائدة للنظام الدولي،ومن المهم أن تحرص السياسة الأمريكية ان تتسق في مجموعة من المسائل مع رؤية للنظام الدولي وتعزز بشكل مثالي للإفتراضات النظام الدولي.[2]

ومن الأهداف الأمريكية في النظام الدولي،حسب مهندسي نظام مستقبلي،يرون على صناع القرار بأن يحققوا الأهداف المتمثلة في إيجاد حلول دون اللجوء لنشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة،وتعزيز الارستقرار والنمو الإقتصاديين،وتسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة،من خلال تشجيع المؤسسات الغير الرسمية بالتعاون معها للعمل الجماعي،وتعزيز القيم اللبيرالية والديمقراطية.[3]

وما يهم أكثر هي **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،تجدر بنا الإشارة لمفهوم **السياسة الخارجية(Foreign Policy)**،فهناك العديد من التعريفات،وعرفها"**جميس روزنو**"**RoseneauJames***بأنها:"جزء من السلوك المتكيف

---

[1] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص303.

[2] مايكل جاي مازار وأخرون،**خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**،(مؤسسة راند:كاليفورنيا،2017م)،106.

[*] مرت الساسية الخارجية الأمريكية في تطورها التاريخي بمراحل مهمة،منها مرحلة العزلة(1776-1914م)،مرحلة الإنخراط المحتشم(1914-1947)،مرحلة القوى العظمى أثناء الحرب الباردة(1947م-1990)،مرحلة ما بعد الحرب الاربدة،لمعرفة التفاصيل التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية،أنظر:رقولي،المرجع السابق ذكره،ص ص298-299.

[3] مايكل جاي مازار وأخرون،المرجع السابق ذكره،ص ص 07-08.

للمجتمعات الوطنية تحركه تجاه بيئتها الخارجية،يهدف للإبقاء على التدفقات إلى أهم قياداتها السياسية،والاقتصادية،عند حدود مقبولة"،كما يقدم تعريفا أخر **للسياسة الخارجية(Foreign Policy)،بأنها**:"التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات،إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير المرغوبة فيها"[1]،و**السياسة الخارجية الأمريكية**فهي:"قوة عظمى بمؤشرات قوة ضخمة لأنها صاحبة أكبر إقتصاد على المستوى العالمي،حيث تقدر إنتاجيته ب:13 تريليون دولار،بالإضافة إلى مقومات القوة السياسية،العسكرية والجغرافية المكافئة للقوة الإقتصادية،كل مصادر القوة تلك تجعل مصالحها القومية مترامية المجال الإستراتيجي حيث يتسع هذا الأخير ليشمل كل المواقف والمناطق في النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تنفرد بقيادته".[2]

وأصبحت **الولايات المتحدة الأمريكية** في الألفية الجديدة تتمتع بتفوق لم تشهده من قبل أية إمبراطورية،فالموقع الذي شغلته الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير جعلها المكون الذي لا غنى عنه في تحقيق الإستقرار الدولي،**فالسياسة الخارجية الأمريكية** بعد الحرب العالمية الثانية هي بالدرجة الأولى ساسة راسمالية بأهدافها النهائية،بحيث المصلحة القومية هي تعزيز أسس **النظام الرأسمالي** الذي يمثل قوة الدولة وأمنها،وتفعيل علاقاتها مع باقي الدول،وهذه **المصلحة القومية** لها مضمونا متغيرا تبعا لتغير تصور النظم السياسية للعالم الخارجي،وهذا يتوقف على كفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية داخل الدولة وأهميتها القصوى في تحقيق أهداف **السياسة الخارجية الأمريكية** سواءا كانت جهات رسمية أو غير رسمية والتي أصبحت من عوامل قوة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،وذلك من خلال تأثيرها على أليات السياسة الخارجية،والتي أصبحت تهكس أسس

---

[1] Vinsensio Dugis,**Analysing Foreing Policy**,April-Juni 2007, pp113-114.

***جيمس روزنو**:هوأستاذ العلاقات الدولية بجامعة "جورج واشنطن"، أحد رواد مدرسة "تحليل السياسة الخارجية" (FPA).

[2] نسيمة طويل،**السياسة الخارجية الامريكية دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية** (بسكرة:المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية)،ص12.

السياسة الخارجية الأمريكية في مجال **العلاقات الدولية**،بما يتماشى مع الإستقرار السياسي وكفاءة الأجهزة التي أصبح **النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية** بحاجة إليها،في بناء القوة القومية وتحقيق الأهداف والأولويات وتحقيق الوحدة القومية،والتجانس في إتجاهات الرأي العام لمواجهة الدول الخارجية تفعيل علاقاتها بطابع التعاون والحوار الدولي.[1]

وتسعى **السياسة الأمريكية** دائما لمحاولة صياغة شاملة على مستوى الأهداف والأولويات والأليات،الأمر الذي يعطي معادلة توفيقية بين مجموعة من الإلتزامات الخارجية وجملة من الإمكانات القوة الأمريكية،اللازمة لتنفيذ هذه الإلتزامات،لاسيما في ظل التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية تحت غطاء التغيرات الدولية ومنظومة العلاقات الدولية،وأصبحت السياسة الخارجية الأمريكية بعد فترة الحرب الباردة،تحظى بإهتمام عالمي كبير بفعل الدور الريادي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في العالم،فالسياسة الخارجية الأمريكية تتميز بفاعليتها على الساحة العالمية نظرا للقوة العسكرية والإقتصادية التي تتمتع بها هذه الدولة،وإحتواء مؤسساتها المعنية على أعداد وفيرة من **أصحاب العقول** المبدعة والقادرة على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه **الولايات المتحدة الأمريكية** في نطاق إنتشارها.[2]

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص112.

[2] المرجع نفسه،ص ص113-115.

وما يهم هو تحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،في ظل الإدارة الأمريكية للرئيس **دونالد ترامب(Donald Trump)**،وعلى الرغم من وجود صعوبة في ذلك إلا أنه يمكن قراءة بعض المنطلقات من خلال خطاباته السياسية،التي طرحها أثناء الحملة الإنتخابية،ولعل أهمها نظرته **للدور الأمريكي**في العالم،من خلال **مبدأ أمريكا أولا(The Principle of America First)**،**مبدأ المقايضة(The principle of barter)**،**ومبدأ الصفقة(The principle of the deal)**.[1]

-مبدأ أمريكا أولا: (The Principle of America First)

يتبنى الرئيس **دونالد ترامب(Donald Trump)**في سياسته الخارجية مبدأ"**أمريكا أولا"(America First)**،كهدف عام في سياسته الخارجية،بمعنى أنه لا يجب على **أمريكا** أن تؤمن مصالح غيرها أو تضعها في إعتبارها،مع ضرورة الإلتزام بالمصالح الأمريكية،والتعامل معها على أنها الدافع الأساسي لأي تحرك في السياسة الخارجية،**فأمريكا** ليس عليها أن تتحمل عبئ حماية الدول الأخرى،والدفاع عنها بدون مقابل،والمهم عند **ترامب(Trump)**هو العلاقات التجارية الدولية الجديدة،لتكون أمريكا في وضع الأفضلية،،ويبدو أن مبدأ "**أمريكا أولا**"،جاء ليؤكد أنها بدأت تتراجع من قيادة العالم،ولم تعد راغبة في ممارسة أدوارها العالمية مقابل حصولها على أنها **القوة العظمى(Great power)**في العالم.[2]

[1] بن يحي عتيقة،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب**،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسيسية،(2018/12/10):246.

[2] المرجع نفسه،ص ص246-247.

-مبدأ المقايضة: (The principle of barter):

وهو المبادلة بين البدائل المتنافسة،فغالبا ما يواجه القادة صعوبات في **صنع السياسة الخارجية**هذا ما ينعكس على **السياسة الخارجية الأمريكية عند الرئيس دونالد ترامب)**،بسبب وجود قرارات كثيرة في السياسة الخارجيةالأمريكية،كما تظهر المقايضات في أبعادعملية صنع القرار،فعلى **سبيل المثال**الممارسة العملية لمبدأ المقايضة في السياسة الخارجية الأمريكية**:**بين العواقب الإقتصادية والإنتخابية،كمسار بديل في **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،وتؤثر المقايضة في المعلومات والإختيارات للقرارات الأمريكية.[1]

-مبدأ الصفقة: (The principle of the deal)

تقوم سياسةالرئيس الأمريكي **دونالد ترامب (Donald Trump)**على مفهوم و**مبدأ الصفقة(The principle of the deal)**،حيث تتوقف **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،تجاه أي قضية على مدى المكاسب التي تتحققها في قضية معينة،وهذا نابع من خلفية الرئيس **دونالد ترامب(Donald Trump)**،كونه رجل أعمال،وعلى هذا الأساس تتدخل **الشركات النفطية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،فكل شيئ عنده يقدر بالمكاسب والأرباح المادية،فالأكيد أن الفاعل الرئيسي فيها هو شخصية القائد**(دونالد ترامبDonald Trump)**[2].

---

[1] أليكس مينتس،وكارل دي روين الإبن،**فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**،ط.1(أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2016)،ص32.

[2] بن يحي،المرجع السابق ذكره،ص249.

***دفيد إيستون(David Easton)هو:أحد** المنظرين في علم السياسة من رواد المدرسة السلوكية،من أهم مؤلفاته:**النظام السياسي،إطار للتحليل السياسي،تحليل نظم الحياة السياسية**،أنظر:حامد عبد الماجد،**مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**،(جامعة لندن:المملكة المتحدة،2000)،ص56.

أدرجت **مجلة أيكونومسيت**البريطانية في عددها الأسبوعي الصادر يوم 29 أكتوبر 2020م،مقالا بخصوص الإنتخابات الأمريكية المرتقبة في الثالث من نوفمبر 2020م،الموسوم ب:"**لماذا يجب أن يكون جو بايدن(Joe Biden)؟**"،حيث يجادل هذا المقال أن سياسات الرئيس دونالد ترامب القائمة على التحزبية وإخفاء الحقائق أثرت على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية،كنموذج حكم قائم على المؤسساتية،وكمصدر إلهام للأفكار والقيم الديمقراطية،أمام هذا التحدي الجوهري فإن الخيار الأمثل للولايات الأمريكية والأمريكيين،سيتمثل في إختيار المرشح **جون بايدن**،لأنه سيمنحهم ما تتوق إليه الديمقراطيات،ألا وهو التجديد والروح **السياسية الأمريكية**،وهو ما حصل فعلا،ومع أن المقال أوضح أنه "لا يمكن إعتبار **جون بايدن** بمثابة الترياق المعجزة للعلل في الولايات المتحدة الأمريكية،إلا أنه يعدّه الرجل المناسب لإعادة الإستقرار والتحضر للبيت الأبيض،ذلك أنه يتجلى بما يخوله للشروع في المهمة الطويلة الصعبة المتمثلة في إعادة البلد الممزّق إلى لملمة شتاته مجددا"،ولهذا يؤكد لو كان لدينا صوت يذهب **بايدن(Joe Biden)**،،يدرك المقال أن وصوله إلى الحكم لن يحقق نسبة أكبر من التقدم،ومع ذلك فإن كونه مؤسساتيا،وأحد بناة توافق الأراء،ومن الوسط الديمقراطي،يخوله ليصبح النّد المناسب في مواجهة دونالد ترامب،وتصفه المجلة"**المناهض المناسب لترامب"Anti Trump**.[1]

[1] نسرين بن ميهوب،"لماذا يجب أن يكون جون بايدن؟"،المركز الديمقراطي العربي،29 أكتوبر 2020،(تاريخ التصفح 2020/12/02م)،**https://democraticac.de/?p=70528**

جون بايدنJoe Bidenهو:جوزيف روبينيت الإبن ويطلق عليه **جو بايدن**،ولد في 20 نوفمبر 1942،سياسي أمريكي ورئيس المنتخب للولايات المتحدة الأمريكية السادس والأربعون،بانتظار تنصيبه رسميا في جانفي 2021م،شغل سابقا منصب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،في فترة الممتدة من 2009م-2017،في فترة حكم باراك أوباما،وهو عضو في الحزب الديمقراطي،لمعرفة المزيد من التفاصيل أنظر:جو بايدن،رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،(تم تصفح الموقع يوم2020/12/17م)،**ar.m.wilipidia.org**

المطلب الثاني:المؤسساتوالقوى المؤثرة على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

تقوم **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،بالحفاظ على العديد من المصالح،من خلال **مؤسسات رسمية لصنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy Decision-Making Institutions)**وهي:

أولا: الأجهزة التنفيذية:(Executive bodies)

وتسمى أيضا **بالإدارة الأمريكية(U.S. Administration)**،فتعتبر**السلطة التنفيذية(Executive power)**،بأنها القوة الأكثر نفوذا في ميدان **صنع السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy Making)**،ولها الدور المركزي في صنعها،نظرا لمواجهتها مختلف **الأزمات الدولية(International crises)**،و الظروف المتغيرة في **العلاقات الدولية(International Relations)**[1].

وأقرت **الولايات المتحدة الدستور الأمريكي** للبلادالصادر في 17 سبتمبر1787م،بالسلطة التنفيذية التي تكون بيد رئيس الجمهورية،الذي يمثل الدولة بأكملها[2].

---

[1]محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2(القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1998)،ص453.

[*]**النظام الأمريكي هو**:نظاما رئاسي،يقوم على مبدأ الفصل الجامد بين السلطات،بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية،لمعرفة التفاصيل أكثر ،أنظر:قرانة عادل،**النظم السياسية**،(عنابة:دار النشر للعلوم والتوزيع،2013)،85-86.

[*] **الدستور الأمريكي(U.S. Constitution)**هو:الذي تم إنشائه في**17 سبتمبر1787م**،وتم التصديق عليه **21 يونيو1788م**،**وفيه الديباجة**،**المادة الأولى** تتحدث عن السلطة التشريعية،**المادة الثانية** تتحدث عن السلطة التنفيذية،**المادة الثالثة** تتحدث عن السلطة **القضائية**،نُشرت أحدث طبعة عشرية في عام 2012،الطبعة التالية ستكون متاحة في عام 2022،تم نشر أحدث ملحق ملحق في عام 2018 ؛ سيكون الملحق التالي متاحًا في عام 2020،لمعرفة التفاصيل أكثر أنظر:

Constitution Ofthe United States,(Analysis and Anterpetation Ofthe United StatesConstitution,Library of Gov.Congress),The website was viewed on : 01/09/2020,**https://constitution.congress.gov/constitution/**

[2]سعاد زواوي،**محطات من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**،مجلة قضايا تاريخية،العدد01(2016):227.

وتخوّل **السلطة التنفيذية(Executive power)**في **الولايات المتحدة الأمريكيةللرئيس** الذي يجمع بين صلاحيات رئيس الدولة،ورئيس الحكومة،مما يجعل **النظام الأمريكي نظاما رئاسيا(The American system is a presidential system)** *،ويعتبر **الرئيس الأمريكي**الصانع الأول **للسياسة الخارجية الأمريكية**،ويمتلك صلاحيات واسعة**كإعلان الحرب**،فهو يمثل في **الدستورالأمريكي(U.S. Constitution)** *،القائد الأعلى للقوات المسلحة.[1]

ويمتلك حق إتخاذ القرارات،بإستخدام القوة المحدودة،كما يعطي**الدستور الأمريكي**للرئيس حق تمثيل الأمة الأمريكية في المفاوضات ،اللقاءات مع الدبلوماسيين و توقيع المعاهدات[2].

وهناك العديد من **المؤسسات التنفيذية(Executive institutions)**أهمها:

-**<u>الرئيس الأمريكي</u>(The President of the United States)**:

يعد الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب(Donald Trump)**،قمة هرم الفرع التنفيذي،في صنع **القرار الأمريكي**وهناك العديد من القنوات والحلقات التي يتكون منها الفرع التنفيذي.[3]

ولقد سمح الكونغرس سمح للرئيس الأمريكي بإدارة السياسة الخارجية الأمريكية،على إعتبار أن الرئيس يعمل بالمشاركة مع الأجهزة والوكالات التي تقاسمه أراء العديد من المهام بشكل صحيح،والرئيس الجديد الذي تم ارنتخابه في العهدة الجديدة للإدارة الأمريكية هو **جون بايدن**.[4]

[1] طويل،المرجع السابق ذكره،ص18.

[2] المرجع نفسه،ص19.

[3] ياسين محمدالعيثاوي،وأنس أكرم محمد صبحي،"**صنع القرار السياسي الأمريكي**"،مجلة مداد اللأداب07(2014م):309.

[4] كريم رقولي،"السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية:مدخل نظري"،**مجلة طبنة**،المركز الجامعي بريكة،ص300.

-الوزارةالخارجية(Ministry of Foreign Affairs):

وهي أهم **مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy Decision-Making Institutions)**،داخل الجهاز التنفيذي،وقد أنشأت عام 1789م،وتعتبر أقدم الوزارات التي أنشأها **الدستور الأمريكي(U.S.C)**،ويرأسها وزير الخارجية،وهو عضو في **مجلس الأمن القومي(National Security Council)*** ،ويتحمل الوزير المسؤولية الكاملة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،ولها دور مهم في **عملية صنع القرار الأمركي.**[1]

-المؤسسةالعسكرية(Military establishment):تحتل المؤسسة العسكرية،مكانة خاصة داخل أجهزة **صناعة القرار الأمريكي**،ضمن الأجهزة التنفيذية،ولها علاقة **بالكونغرس(Congress)**،وتضم**المؤسسةالعسكرية**ثلاثة أقسامرئيسية وهي:**وزارةالدفاع*** ،**مجلس الأمن القومي(National Security Council)**،**ووكالة المخابرات المركزية***[2].

أنشئت وزارة الدفاع سنة 1947،تحت إشراف وزير الدفاع،وتشاركفي صنع السياسة الخارجية الأمريكية،ولها مكانة داخل أجهزة صناعة القرار سواء بإعتبارها وحدة ضمن المؤسسات التنفيذية أو بعلاقتها بالكونجرس أو في إطار إرتباطها بجماعات الضغط و المصالح[3]،تعمل على توفير المعلومات العسكرية،وقدراتها الجوية لرئيس الدولة،تلعب دورا مهما خاصة في الحروب،كما تلعب دورا إستشاريا للرئيس[4].

---

[1] جمال أبو الرب ،**صناعة القرار السياسي و محدداته في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة نظرية ومفاهيمية (** فلسطين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية)،ص76.

[2] العيثاوي،المرجع السابق ذكره،ص210.

[3] العيثاوي،المرجع السابق ذكره،ص73.

[4] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص300.

و**وكالة المخابرات المركزية**هيئة الأستخبارات في المجالات العسكرية والسياسية والإقتصادية ذات الطابع الإستراتيجي،من أهم الوسائل لتحقيق الإستراتيجية الأمنية الإستخباراتية[1]،مارست دورا كبيرا في عملية صناعة الإستراجية والسياسة الخارجية الأمريكية،ولها تأثير واضح على القرار الأمريكي،فعلى الرغم من أن هذه الوكالة سيطر عليها الكونغرس من خلال لجان المخابرات التي تتابع عملها وتراقب تحركها[2].

وتتميز **الإستخبارات المركزية** بالسرية،والدقة والقوة في الحصول على المعلومات،فهي تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها وتقديمها غالبا للرئيس[3]،وأما **مجلس الأمن القومي الأمريكي** وهو الذي يتولى بوضع الخطط والأطر العامة للسياسة الخارجية الأمريكية،إلى جانب تقديم مشورات للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية الأمريكية.[4]

ثانيا:الأجهزة التشريعية(Legislative bodies):

يعطي النظام السياسي الأمريكي **السلطة التشريعية(Legislativ Power)**دور في السياسة الخارجية الأمريكية[5]،بحيث يعتبر **الكونغرسCongress***،الهيئة التشريعية في **النظام السياسي الأمريكي**،ويتكون من **مجلس النواب**

[1] العيثاوي،المرجع السابق ذكره،ص21.

[2] سعد شاكر شلبي، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**،ط.01،(عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2013)،ص23.

[3] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص300.

[4] المرجع نفسه،ص300.

[5] زواوي،المرجع السابق ذكره،ص228.

الأمريكي(DeputiesCouncilU.S)،ومجلس الشيوخالأمريكي(U.S. Senators)[1]،وله إختصاصات واسعة حسب **المادةالأولى** من **الدستور الأمريكي**[2*].

مهمة **الكونغرس** حسب **الدستور الأمريكي**،سن القوانين،له صلاحياتمن خلال الحق في وضع كل القوانين التي تكون ملائمة و ضرورية لتنفيذ السلطات المنصوص عليها،إختصاصات أخرى كالمصادقة على تعيين كبار الموظفيين الإتحاديين مثل : السفراءو القناصل،وله صلاحية المصادقة على المعاهدات الدولية[3]،بدأ الكونغرس يأخذ مكانة هامة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب الفيتنام،منذ ذلك الوقت بدأ الكونغرس في مواجهة المؤسسة الرئاسية خاصة بعد إصدار قانون سلطات الحرب عام 1973م،كخطوة لتحديد صلاحيات الرئيس وأهمية رجوعه للكونغرس في القرارات الإستراتيجية.[4]

يتكون**مجلس النواب الامريكي(DeputiesCouncil U.S)**من الأعضاء الذين يمثلون الولايات،حيث يواجه هؤلاء النواب الهيئة الناخبة،كل عامين،ويبلغ عدد أعضاءه435 عضوا،وهم الذين يمثلون الولايات،وفق عدد السكان،يمثل الشعب الأمريكي[5]، و**مجلس الشيوخ(U.S. Senators)**هو الذي يتكون من 100 عضو،ممثلين بواقع عضوين لكل ولاية،من الولايات الخمسين،ويتم إنتخابه مباشرة،لمدة ست سنوات،ويتم تجديد ثلثهم كل

[1] أبو الرب،المرجع السابق ذكره،ص77.

[2] فحسب **المادة الأولى** يشرف **الكونغرس** على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بواسطة ممارسته لسلطاته لابد من الحصول على موافقة مجلسا الكونجرسعلى الأموال اللازمة لتمويل برامجالسياسة الخارجية الأمريكية،أنظر:

Constitution Of the United State,Articles01,Section01-10,Op.Cit, ,The website was viewed on: 01/09/2020**, https://constitution.congress.gov/constitution/.**

[3] أبو الرب،المرجع السابق ذكره،ص ص78-79.

[4] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص300.

[5] أبو الرب،المرجع السابق ذكره،ص78.

عامين،وهو يمثل الولايات،ويحافظ على مصالحها[1]،و**الحزب المسيطر** يلعب دور في التأثير على الكونغرس،وبالتالي تأثيره في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

ثالثا:الأجهزة القضائية (Judicial bodies):

يتألف **النظام القضائي الأميركي(U.S. Judicial System)**،حسب الدستور الأمريكي(**U.S. Constitution**)،من **القانون الفيدرالي(Federal law)** *،**وقانون الولايات(State law)** *،ويتألفمن **المحكمة العليا**[3]،ومن مهامها النظر في النزاعات ودستورية القوانين[4]،باعتبارها تمثل أعلى هرم السلطة القضائية،**ومحاكم الولايات**،وهي **محاكم عادية** تتولى النظر في قضايا **القانون العام(Public law)** *،كما توجد بعض **المحاكم الفيدرالية المختصة(The relevant federal courts)** *،مثل محكمة الإدعاءات،محكمة التجارة الدولية،ومحكمة الضريبة[5].

---

[1]أبو الرب،المرجع السابق ذكره،ص60.

[2]رقولي،المرجع السابق ذكره،ص300.

[3]عبد الشافي،عصام،**كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؟**،دراسات سياسية،المعهد المصري للدراسات،(13 دسمبر 2018)،ص21.

المحاكم الفيدرالية المختصة(The relevant federal courts) وحسب نصوص **الدستور الأمريكي***،فإن المحكمة العليا الفيدرالية،هي السلطة القضائية العليا،وتتألف من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ، ولضمان استقلال الهيئة القضائية يكون تعيين القضاة التسعة لمدى الحياة،ويحصن القضاة أعضاء المحكمة العليا إزاء أي تدخل في ممارسة وظيفتهم. وبروتوكولياً، فإن رئيس المحكمة العليا هو ثاني شخصية رسمية بعد رئيس الدولة،أنظر: **Constitution Of the United Stat** ,Op.Cit.

[4]زواوي،المرجع السابق ذكره،ص228.

[5] عصام،المرجع السابق ذكره،ص21.

المحاكم الفيدرالية المختصة(The relevant federal courts) وحسب نصوص **الدستور الأمريكي***،فإن المحكمة العليا الفيدرالية،هي السلطة القضائية العليا،وتتألف من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ، ولضمان استقلال الهيئة القضائية يكون تعيين القضاة التسعة لمدى الحياة،ويحصن القضاة أعضاء المحكمة العليا إزاء أي تدخل في ممارسة وظيفتهم. وبروتوكولياً، فإن رئيس المحكمة العليا هو ثاني شخصية رسمية بعد رئيس الدولة،أنظر: **Constitution Of the United Stat** ,Op.Cit.

وهناك مجموعة من المؤسسات الأخرى الغير الرسمية:

أولا:الأحزاب السياسية(Political parties):

نشأت **الأحزاب السياسية(Political parties)*** في شكلها الحديث **في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،في القرن التاسع عشر،ومنذ ذلك الحين أصبحت مطبقة على الجماعات المنظمة،التي تسعى للوصول إلى السلطة عن طريق **الإنتخابات الديمقراطية(Democratic elections)**فهي مؤسسة من مؤسسات **النظام السياسي الأمريكي**[1]**،مثل الحزب الديمقراطي(DemocraticParty)**،**والحزب الجمهوري(Republican Party)**،فهما الحزبان اللذان يستحوذان على **الإدارة الأمريكية**،بحيث نجد **الحزب الديمقراطي**،سبق **الحزب الجمهوري**في التأسيس بحوالي نصف قرن،وهو في الغالب يمثل الطبقة المتوسطة،ويحظى بتأييد الأجهزة الإعلامية،والمؤسسات الإقتصادية الصغيرة،ورجال الفكر،والفن،والمهن الرفيعة،كالأطباء والمحامين،وأساتذة الجامعات،ومن أهم شخصياته الرئيس **باراك أوباما(Barack Obama)**،و**الحزب الجمهوري**،يمثلأصحاب الأموال،المؤسسات الصناعية الكبرى،والكارتلات النفطية،وأهم رؤسائه نجد **دونالد ترامب(Donald Trump)**[2].

وتؤثر**الأحزاب السياسية**على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكيةمن خلال فكرة **الإعتماد على التبرعات في الحملات الرئاسية** من طرفها،وفكرة **معظم الأحزاب**

[1] عبدالغني تيسيرمحمدالخلايلة،"**دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانيةدراسة مستقبلية(الأردن دراسة حالة)**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط عمان–الأردن،كلية الأداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2020م)،ص18.

[2] إبراهيم مصطفى كابان،**موجز في السياسة الخارجية"لإدارة ترامب"و(نظرة عامة على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية)**،(ب.ب.ن،الموقع الجيو إستراتيجي،2017م)،ص80.

السياسيةتتفق أن **النظام الإقتصادي الأمريكي رأسمالي**،فهو من المبادئ الأسياسية **للولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.[1]

وتقوم **الأحزاب السياسية**بأدوار وظيفية مهمة للتأثير على عملية صنع القرار داخل **النظام الأمريكي**،كالمشاركة السياسية،وتحويل مشاكل الأفراد والجماعات إلى مطالب سياسية والضغط بهدف تحويلها لقرارات،فهو البنية السياسية الرئيسية في **النظام الأمريكي**،ويعتبر **البرنامج الإنتخابي(Electora programme)**،الوسيلة التي يستخدمها **الأحزاب السياسية**،لإيستعاب تلك المطالب،وبلورتها في شكل أهداف سياسية،وتتركز على توجيه **الرأي العام(Public opinion)**،وتستخدم **وسائل الإعلام**،لتوجيه الإهتمام إليها،وتؤمن **الأحزاب السياسية**في الولايات المتحدة الأمريكية(خاصة **الحزب الجمهوري والديمقراطي)**،بالقوة في **العلاقات الدولية**،تحقيقا لما يسمى **المصلحة الأمريكية العليا(The Supreme American Interest)**.[2]

تعتبر **الأحزاب السياسية** من أبرز المؤسسات التي تساهم في **صنع السياسة الخارجية الأمريكية**،وتوقف دورها في مدى قدرتها في مشاركة والتأثير على الأجهزة الحكومية،سواءاً كانت في السلطة أو المعارضة،حيث يعتبر الحزب الديمقراطي والجمهوري أكبر الحزبين في **الولايات المتحدة الأمريكية**.[3]

---

[1] كابان،المرجع السابق ذكره،ص84.

[2] إيمان جابر مصلح،"**المحددات السياسية لعملية صنع القرار الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**"،ملتقى الباحثين،(تاريخ التصفح2020/08/17م)،**http://arabprf.com/?p=1619**

[3] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص301.

وتأثير **الأحزاب الساسية في الولايات المتحدة الأمريكية** يظهر من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى المؤسسات السياسية في سياق عملية صناعة القرار السياسي الخارجي،والتي تظهر بأشكال ومضامين مختلفة عن الأدوار التي تقوم بها في السياسة الداخلية على المستوى الإنتخابي والشعبي،بحيث يقوم بتحويل المطالب لمشاكل سياسية ترتكز حولها القضايا العالقة على المستوى الدولي،وذلك من خلال تنسيق أدوار صناع القرار.[1]

ثانيا:الرأيالعام(Public opinion):

يعتبر **الرأي العام(Public opinion)**في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،عاملا مهما في صناعة **السياسة الخارجية الأمريكية**،سواءا فيما يتعلق بالإنتخابات التي ستفرز صناع القرار،أو فيما يتعلق بالحروب التي خاضتها **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،في **العراق(Iraq)**،بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.[2]

يعتبر **الرأي العام(Public opinion)**،مكونا من مكونات **النظام السياسي الأمريكي**،مثله مثل المؤسسات السياسية الأخرى،وينظر له،كعامل محدد في صناعة القرار،وتعد الإنتخابات والإقتراع شكلا من الأشكال التي يتحقق بها **الرأي العام**في العملية السياسية،كما تعتبر **وسائلالإعلام(Media)*** ،من القوى المؤثرة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.[3]

---

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص170.

[2] إيمان جابر مصلح،المرجع السابق ذكره،ص21.

[3] شيماء الهواري،"**وسائل الإعلام وصنع السياسة الأمريكية**"،30جوان 2018م،مركز مؤشر للاستطلاع و التحليلات،(تاريخ التصفح 2020/07/08م)،**https://bit.ly/2W0K4k**

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية الترويج لسياستها تجاه الدول الأخرى لاسيما الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، فالأزمات التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية لجأت فيها لوسائل الإعلام وهذا ما يعكس دور الإعلام الأمريكي في مجال العلاقات الدولية،وهذا ما ذكره الرئيس السابق **بيل كلينتون** بقوله:"**السياسة الخارجية الوحيدة التي يمكن أن يكتب لها البقاء هي تلك التي تتمتع بمساندة الرأي العام**"،ويتم ذلك بمساندة وسائل الإعلام التي تلعب دورها كألية لتوجيه الرأي العام.[1]

وتمتلك**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،**مؤسسات إعلامية(Media organizations)**ضخمة،فهي كيانات لها دورفي **السياسة الأمريكية(F.P)**،ففي **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،يلعب **الإعلام(Media)*** ،دور السيد في **الإنتخابات الرئاسية**،ولهدور كبير في دعم السياسات وإفشاله،فهي تتوفر على أضخم**الشركات الإعلامية(Media companies)**على **المستوى الدولي(International level)**،ويعّد رافدا إقتصاديا مهما،وأداة سياسية قوية تعتمدها بشكل ذكي،للسيطرة على مسار الأحداث عبر العالم،وخلقها بما يخدم مصلحتها،مثل صحيفة "**واشنطن بوست"(Washington Post)**،وكذلك تساهم في وضع **صورة للولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،بأنها دولة متعاونة،سلمية،وبالتالي ترتبط بصانع **السياسة الخارجية الأمريكية**،ووسيلة أساسية يتم إعتمادها لإقناع الرأي العام،وهي المحرك الأساسي في صناعة **السياسة الخارجية الأمريكية**،وهذا ما شهدته**الولايات المتحدة الامريكية(U.S)**،إبان الحملات الانتخابية صراعابين **وسائل الاعلام*** ،وهذا ما رأيناه في **الإنتخابات الأمريكية2016م**،فكان مرشح للرئاسةمثارالجدل،الرئيس الأمريكي **ادونالد ترامب(Donald Trump)**.[2]

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص ص134-138.

[2] طويل،المرجع السابق ذكره،ص20.

ثالثا:جماعات الضغط والمصالح:

ويعد **النظام السياسي الأمريكي**،نموذجا مميزا لدور **جماعات الضغط(Lobbyists)**،وتأثيرهها على السياسة الخارجية الأمريكية،لما لها من رصيد إقتصادي ضخم،حيث يرتبط نجاح **الرئيس الأمريكي** بقدرته على مراوغة تلك الجماعات،وتفهم عملها وقوتها وتفاعلاتها،**فاللوبي(lobby)**هوأهم الجماعات التي تؤثر على مؤسسات صنع القرار الأمريكية،ومثال ذلك نجد **اللجنة الأمريكية الإسرائلية للشؤون العامةالأيباك**(سبق شرحه)،تمارس دورا على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط،**واللوبي النفطي**(سبق شرحه)،يستخدمان قوة ونفذا هائلا في الولايات المتحدة الأمريكية،وهناك العيد من الجماعات الضاغطة التي تمارس التأثير على عملية صنع القرار في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.[1]

وتعّد **جماعات الضغط والمصالح**،من السمات المميزة للنظام الأمريكي،من خلال دورها في التأثير على السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية،وهو دور كفله الدستور الأمريكي،فقد إهتم بأن تكون للمؤسسات الجماهرية قوة ذات أثر واضح في صنع القرار ورسم السياسات،حيث تقوم هذه الجماعات بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة،كما أن لبعض هذه والجماعات قوة جماهرية وإقتصادية كبيرة تؤثر بواسطتنها على من يصنع القرار .[2]

وتعتبر جماعات المصالح أو ما يعرف **باللوبيات** في الولايات المتحدة الأمريكية من مميزات الحياة السياسية الأمريكية،فالرأي العام لا يستنكر وجودها بل يتقبلها كحقيقة واقعية تتطلبها الحياة الديمقراطية التي تتوافق مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم،لذلك كانت هذه الجماعات الضاغطة تعبر عن أفراد تعكس الإئتلاف الواسع بين الأفراد والمنظمات التي

[1] جابر مصلح،المرجع السابق ذكره،ص18.

[2] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص301.

تعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية،في العالم،ويظهر ذلك في العلاقة المتبادلة والمعقدة بين ناشطي جماعات الدعم(اللوبي)،وفروع الحكومة المختلفة المسؤولة عن السياسة الخارجية،ومن المعروف أن القرار الأمريكي على المستوى الخارجي يتخذ تحت تأثير جماعات الضغط والمصالح التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية،حيث تختص كل شريحة من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية والمقسمين حسب الاعراف والديانات والأصول،بجماعات ضغط خاصة ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا أو غير مباشر بدوزائر صنع القرار الأمريكي،وتؤثر عليه بطرق مختلفة لتحقيق مصالحها من خلال الإتصال بالجهات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في مجال السياسة الخارجية،وينشط أفراد اللوبي أو جماعات لضغط في عملهم ضمن قيود النظام ويستخدمون العديد من الوسائل لكسب الوصول إلى أولئك المسؤولين عن السياسة الخارجية الأمريكية،تجاه العالم والتأثير فيهم بتبني سياسات ملائمة لجداول أعمالهم المعنية،وكل من ناشطي اللوبي وجماعات الضغط.[1]

وما يجعل تأثير اللوبيات في الولايات المتحدة الأمريكية تاثيرا واسعا يمس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية،على إعتبار أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو محاولة الهيمنة إعتمادا على سياستها الإستراتيجية تجاه دول العالم،والتي يمكن تعزيوها من خلال مساندة هذه الجهات غير الرسمية .[2]

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره ص ص164-165.

[2] المرجع نفسه،ص ص165-166.

رابعا:مراكز الفكرومعاهد الدراسات(Think thanks and institutes of studies):

بدأظهور**المراكز الفكرية(Think thanks)*** مع بدايةالقرنالعشرين،كما تنقسم المراكز الفكرية التي تعتمد عليها **السياسة الخارجية الأمريكية:**

-جامعات بلاطلاب(Student universities):هي مؤسسات فكرية أكاديمية بحثية متخصصة بحقول متعددة منها الحقل السياسي،والحقل الإقتصادي،والشأن الدوليتعود نشأتها لمطلع القرن العشرين وتغذي المؤسسات البحثية داخل الجامعات الأمريكية مراكز القرار الحكومي**كجامعة هارفارد(Harvard)**،وتصدر**دورية الشؤون الخارجية(Foreign Affairs Patrol)**.[1]

-مراكز ضغط سياسية(Political pressure centres):وهي مراكز فكرية تستخدم للدراسات والبحوث والوسائل الأخرى،والضغط المباشر على **الإدارة الأمريكية**،والتأثير على **صناعة القرار السياسي الأمريكي**،مثل **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)***،والذي إحتل المرتبة الأولى عالميا في **تصنيف 2019 Global Go To Think Tank Index Report**.[2]

-مؤسسات فكرية خاصة بالشرق الأوسط(Middle East think tanks):

ومنها **معهد واشنطن(Washington Institute)**لسياسات الشرق الأدنى الذي أنشئ في عام 1985م،للدفاع عن المصالح السياسية الإسرائيلية.[3]

يظهر دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال توليد الأفكار وخيارات مبتكرة في السياسة الخارجية الأمريكية،بحيث تسعى لتغيير الطريقة التي ينظر بها صانعو السياسة الخارجية للعالم،والإستجابة لها،والتي يمكن من خلالها إحداث التغيير في

---

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص141.

[2] James G.Megann,**2019 Global Go to Think Tanks Index Report,**(Pennsylvania,Pa:Think Tanks and Civil Societies Program,2019),p85.

[3] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص142.

المصالح القومية الأمريكية وفهم والتأثير في أولويات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية،ورسم برامج عمل السياسة الخارجية والشؤوون الدولية،لاسيما في مجال العلاقات الدولية،وهذا مأعده تقرير **معهد الإقتصاديات الدولية ومؤسسة كارينجي للسلام الدولي**،والذي إقترح من خلاله إنشاء **مجلس أمن إقتصادي**،الذي وضع موضع التنفيذ لتحقيق السلام الدولي.[1]

تأثير هذه المراكز في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة ودور الأفكار والنظريات التي ينتجها مفكرو الولايات المتحدة الأمريكية،لا تقتصر على المجتمع والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية،وإنما يمتد ليشمل كل العالم في الوقت الراهن،وذلك بهدف تفسير السياسات الأمريكية والكونية لاسيما في ظل الأوضاع الراهنة وتقديم إطار عمل نموذجي لرؤية عالمية تجاه السياسة العالمية،ومعظم هذه المؤسسات تستمد وجودها وإستمراريتها من التبرعات التي تتدفق في معظمها من الشركات الكبرى،لذلك فإنه من الملاحظ أن نشاطها الفكري والبحثي يستند لقواعد وأسس الأيديولوجية الرأسمالية الأمريكية،وتعتبر هذه المؤسسات والمراكز من أهم مصادر المعلومات والتحليلات والفكر والمعرفة،وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للبحث عن أطراف جديدة والإستعانة بخبراتها المتواجدة خارج أطر الدولة الرسمية لاسيما في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية،وذلك بصورة غير رسمية تنشط في ظلها المؤسسات،وهذا يعني أن هذه المبادرات غير الرسمية رغم انها تشكل مشاريع حساسة لكنها تنطوي على إمكانيات كبيرة،لاسيما في مجال التعاون والحوار والسلام والمصالحة في المناطق المائلة للنزاع والمناطق التي مزقتها الحروب،وبالتالي بإمكانها أن تخدم زوايا العالم والمجتمع الدولي في العديد من المجالات،وذلك من أجل مساندة دول العالم لاسيما في مجال التنمية.[2]

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص141.

[2] المرجع نفسه،ص ص144-145.

المطلب الثالث:محددات عملية صنع القرار في الولايات المتحدةالأمريكية:

المقصود بمحددات عملية صنع القرار في السياسة الخارجية(**FP**)،بأنها"**العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة الدولية لصنع القرار**"،وهناك من يسميها **بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية**،وويطلقون عليها **بالمتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية**،والتي تتفاعل مع بعضها البعض[1]،وتشمل**المحددات الداخلية المؤثرة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،من المكانة الجغرافية،وحجم الامكانيات الاقتصادية،والنظام السياسي وغيرها.[2]

وهناك محددات على عملية صنع القرار فيالسياسة الخارجية الأمريكية،**كالعوامل السياسية(Political factors)**،،بإعتبار**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،هي من أعرق **الديمقراطيات**،وهي أهم الوسائل لتنفيذ **السياسة الخارجية الأمريكية**مع المؤسسات الدولية[3]،وتتصب في بوتقة **الدور الأمريكي.**[4]

وتعتبر **جماعات الضغط(Lobbyists)**[*]**،والرأي العام**[*]،من العوامل المؤثرة في**السياسة الخارجية الأمريكية**[5]،لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم[6].

---

[1] السيد سليم،المرجع السابق ذكره،ص137.

[2] تعّد **المحددات الداخلية** كالموقع الفلكي والجغرافي والتركيبة الاجتماعية للولايات المتحدة الامريكية مهمة جدا،لمعرفة المزيد من التفاصيل أنظر:

Lebanon Lansas,**Geographic Center of the United States of America**,in website:

http://www.kansastravel.org/geographicalcenter.htm

[3] إياد خلف عمر الكعود ،"**إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية**"(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب و العلوم ،جامعة الشرق الأوسط ، 2016)،ص80.

[4] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص ص154.

[5] طويل،المرجع السابق ذكره،ص ص21 -22.

[6] المرجع نفسه،ص19.

وتؤثر العوامل الإقتصادية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،يؤكد**بريجنسكي(Brzezinski)**[*]،أن "القوة الأمريكية هي أساس الإستقرار العالمي،وأي إنكماش إقتصادي خطير في**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،تنتجه التأثيرات العالمية،ويعكس ذلك على **التجارة العالمية**،كما يؤكد**فرانسيس فوكوياما(Francis Fukuyama)**[*]بقوله:"أصبح **الإقتصاد**،أكثر أهمية من كونه مقياسا**للقوى العظمى(Superpowers)**،والشأن الحقيقي للعالم في المستقبل سيتركز على القضايا الإقتصادية".[1]

وتتميز **القوة الاقتصادية الأمريكية(U.S. Economic Power)**،بتنوع مصادرها إقتصاديا،سياسيا،وعسكريا،وهذا ما يساعد السيطرة على الدول الأخرى[2]،وتعتبر **الشركات النفطية(Oil companies)**،من**المقومات** الخارجية **للإقتصاد الأمريكي(U.S. economy)**،كقوة المحركة للنظام الإقتصادي الأمريكي،ومهمة في مجال **العلاقات الدولية(International Relations)**،وهي بمنزلة **الحكومة الكونية(Global**

---

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص174.

[*] **زيغنيف بريجنسكي(Ziginev Brzezinski):**هومفكر أمريكي،ومنظر جيوإستراتيجي،كان مستشارا سابقا للأمن القومي الأمريكي،مختص في العلوم السياسية،تحصل على شهادة دكتوراه في جامعة هارفارد،من رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية،وأستاذا في السياسة الخارجية الأمريكية في جامعة واشنطن،له العديد من المؤلفات:رقعة الشطرنج الكبرى،زيغنيف بريجنسكي،مترجما،**رقعة الشطرنج الكبرى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوإستراتيجي الملحة**،ط.09(سوريا:دار علاء الدين،2015)،48.

وإعادة النظر في التفكير الجغرافي السياسي لجون ماكندر،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:

Chris Seiple,**Revisiting the Geo-Political Thinking Of Sir Halford John Mackinder: United States—Uzbekistan Relations 1991—2005**,(Presented to the Faculty of The Fletcher School of Law and Diplomacy In partial fulfillment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, 27 November 2006.

[*] **فرانسيس فوكوياما**هوأحد الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين المعاصرين،ينتمي للمدرسة الواقعية،صاحب نظرية ،ومضمونها نهاية التاريخ ستكون نهاية البيرالية بشكل حتمي،ولمعرفة المزيد أكثر أنظر:محمد سيف حيدر،**نظرية توجهات نهاية التاريخ وموقعها في إطار السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**،(أبوظبي:مركز نهاية التاريخ عام 1989م الإمارات للداراسات والبحوث الإستراتيجية،2007)،ص89.

[2] طويل،المرجع السابق ذكره،ص16.

Government)،لأنها أضحت تتحكم بموارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم ضروب النشاط الإقتصادي في العالم.[1]

تعتمد**الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**على**مقومات إقتصادية***،تعظم قوتها الذكية الأمريكية كالإستثمارات الإقتصادية،والتبادل التجاري الأمريكي[2]،حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2020م،حوالي:4.3%-،وأما توقعات عام 2021م،يبلغ 3.1% حسب تقرير صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020م.[3]

فهذه المقومات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تكرس معالم الهيمنة العالمية،حيث يقول **جوزيف ناي(Joseph Nye)** *:"فإن القوة الإقتصادية صارت فعلا أهم مما كانت عليه في الماضي،في عالم من العولمة الإقتصادية.[4]

وهناك**العوامل العسكريةالمؤثرة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،حيثطورت **الولايات المتحدة الأمركية(U.S)**،**الإستراتيجية الأمريكية العسكرية(U.S. Military Strategy)**،بما يتلائم مع تطور الأهداف السياسية

---

[1]الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص187.

[2]المرجع نفسه،ص211.

*__جوزيف ناي(Joseph Nye)__هو:مفكر وعالم سياسة أمريكي الأصل،شغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي،عميد سابق في جامعة هارفارد،تحصل على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة هارفارد،من رواد النظرية النيوليبيرالية في العلاقات الدوليةومن أهم مؤلفاته: **مفارقة القوة الأمريكية**،**لمعرفة التفاصيل أكثر**،**أنظر**:

Joseph Nye,**Curriculum Vitae,** The website was viewed on: 01/09/2020,**https://www.hks.harvard.edu/faculty/joseph-nye.**

[3]**تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**،المرجع السابق ذكره،ص02.

[4]جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، مترجما،ط.1(الرياض: مكتبة العبيكان،2003)،ص37.

*تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية قوة إقتصادية عظمى وإحتلالها لمراتب متقدمة على الصعيد العالمي،فالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في تطور وتصاعد مستمر،سجل أفضل أداء له في السنوات الأخيرة بمجيء "**دونالد ترامب**"بلغ مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2020م حوالي 2,4%،وهو مؤشر مرجح للزيادة فمن المتوقع أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلى للولايات المتحدة الأمريكية عام 2021م،ليصل حوالي4,7%،حسب توقعات تقرير البنك الدولي،أنظر: وليد عبد المنصف،**تباطئ نمو الإقتصاد الأمريكي**،تاريخ التصفح (2020/05/28)،**https://bit.ly/2ZOehVv**

للدولة،وتطوير قوتها العسكرية التقليدية كالجيش الأمريكي،القدرات النووية،وإمتلاكها لأسلحة النووية،بحيث تحتل **المرتبة الثانية**،بعد **روسيا(Russia)**،من المخزون للسلاح النووي،وهناك مؤشرات وأرقام عالمية عند البحث عن الإنفاق العسكري العالمي،وتحتل **المرتبة الأولى** من حيث الإنفاق العسكري على الأسلحة وتطويرها،وتمثل **القوة العسكري,**،أحد العناصر الأساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها في **النظام الدولي(The international system)**،فضلا عن ذلك فهي مفتاح الأمن والإستقرار.[1]

ولها **مجمعات عسكرية أمريكية(U.S. military compounds)**،المتكون من مجموعة من **الشركات** التي تختص بصناعة الأسلحة والتكنولوجيا الحربية،والذي تنامى دورها وأصبحت تؤثر على عملية صنع القرار في **الولايات المتحدة الأمركية(U.S)**،ولها نفوذا واسعا داخل الإدارة الأمريكية،وصنع السياسة الخارجية التي تتوافق مع مصالح الدولة،ويمكن الاستدلال على طروحات **تشارلز ميلز(Charles Mills)*** في كتاب له بعنوان **The Power Elite(نخبة السلطة)**،ويؤكد أن **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،كانت محكومة بنخبة يشغل أصحابها المناصب الحاكمة في **البيت الأبيض(White House)**،**الكونغرس(Congress)**،**ووزارة الدفاع(Ministry of Defence)**،وأكبر مئة من **شركة أمريكية**،وبالتالي فمثل هذه القدرات العسكرية السالفة لنا ذكرها التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية تجعلها تعزز هيمنتها وإستراتيجيتها العسكرية.[2]

---

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص158-169.

[2] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص169.

[2] أحمد نوري النعيمي،**عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**،(المملكة العربية السعودية:دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع،2013م)،ص ص524-552.

خلاصة الفصل الأول:

يمكن أن نستخلص مايلي:

-تظهر **السياسة الأمريكية**(الداخلية والخارجية)من خلال الدور الأمريكي الذي تقوم به،بفضل مؤسسات عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،**ولفهم مدى نجاعة وفعالية عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،لابد من فهم السياسة الأمريكية(الداخلية والخارجية)،وفهم الأهداف الأمريكية في النظام الدولي،والتي تتمثل فيإيجاد حلول دون اللجوء لنشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة،وتعزيز الارستقرار والنمو الإقتصاديين،وتسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة،من خلال تشجيع المؤسسات الغير الرسمية بالتعاون معها للعمل الجماعي،وتعزيز القيم اللبيرالية والديمقراطية.

-تلعب الشركات النفطية(**Oil Companies**)،**في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،دورا هاما،وتأثيرها على **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،بفضل الخصائص التي تتميز بها،والمهام التي تقوم بها،ولقد جعلت من النفط سلعة إستراتيجية وسياسية وإقتصادية بالغة الأهمية،في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.

-تحظى **الشركات النفطية الأمريكية(U.S. Oil Companies**)،أهمية كبرى،خاصة في مدى إدراك **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،لتأثيرها على عملية صنع القرار،في **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**.

-تعتبر **الشركات النفطية(Oil companies)**كقوى مؤثرة،وتظهر **كجماعات ضاغطة(Lobbying groups)**،في عملية صنع القرار في **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،وتسعى لتحقيق مصالح **الولايات المتحدة الأمركية(U.S)**،فهي جماعات مهمة خاصة في المجال النفطي،**كالوبيات نفطية(Oil lobbies)**،التي تؤثر على عملية صنع القرار في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.

-نستخلص أن **للنفط(Oil**)،تأثير على**السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،فهو جوهر **الأمن القومي الأمريكي(U.S. National Security**)،وسلاح **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وأساس تنمية **الأمن الاقتصادي الامريكي(U.S. economic security)**.

-وفي فترة **الإدارة الأمريكية(U.SAdministration)**،للرئيس **دونالد ترامب(Donald Trump**)،تسعى **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،من خلال **الشركات النفطية(Oil companies)**،تأمين

ورادتها النفطية،وبالتالي يعتبر **النفط(Oil)**،الرئة التي تتنفس بها **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وهل سيبقى كذلك في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة **جون بايدن،** الذي سيكون مؤسساتيا،و"المناهض المناسب لترامب"(Anti Trump)،وسوف يسعى إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المتهالكة في الولايات المتحدة الأمريكية،واسترجاع دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وفي النظام الدولي،وكذا إستقرارها والحفاظ على تماسكها داخليا،ويسعى تحقيق وعده في حملته الإنتخابية وهو التجديد.

الفصل الثاني:المدخل النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثاني:الإطار النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المبحث الأول:نظريات العلاقات الدولية في تفسير تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية:

المطلب الأول:النظرية الواقعية

المطلب الثاني: النظرية اللبيرالية

المطلب الثالث:نظرية الهيمنة

المبحث الثاني:النماذج التحليلية المفسرةلتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول: نموذج **سنايدر**

المطلب الثاني:نموذج **جيمس روزنو**

المطلب الثالث: نموذج **غراهم أليسون**

المبحث الثالث:المقتربات المفسرة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

المطلب الأول:مقترب السببية

المطلب الثاني:مقترب صناعة القرار العقلاني

المطلب الثالث:مقترب القوة الذكية

الهدف من هذا الفصل هو فهم **تأثير الشركات النفطية(Oil companies)،على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** بواسطة **نظرياتومقتربات العلاقات الدولية**،وسوف نعتمد على مجموعة من **قواعد تفسيرية*(Explanatory rules)**[1]،والإعتماد على مجموعة من **الأجندة البحثية(Research agenda)** *،لكل من **النظرية الواقعية،النظرية اللبيرالية،ونظرية الهيمنة**،كما يمكن الإستعانة **بمقترب السببية(Causal Approach)،مقترب صناعة القرار العقلاني(-Approaching rational decision making)،ومقترب القوة الذكية(Approaching Smart Power)**،وسوف نتطرق لبعض نماذج تحليلية،**كنموذج سنايدر،نموذج جيمس روزنو،ونموذج غراهم أليسون**،في تحليل **تأثير الشركات النفطية(Oil companies)،على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**وهذا ما سنوضحه في المباحث التالية:

*__قواعد تفسيرية(Explanatory rules)__هي:أي نموذج معرفي يحاول التركيز على مفاهيمه وإفتراضاته النظرية،أي يقدم قواعد تفسير تساهم بدورها توسيع الفهم،فعلى سبيل المثال النوذج المعرفي الواقعي،يقدم مجموعة من قواعد تفسير ظواهر السياسة الدولية،وأليات صراع القوة بين الدول،وكيفية إدارة السياسة الخارجية للدول،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر: أنور محمد فرج،**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،(السليمانية:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007)،ص246.

* **الأجندة البحثية(Research agenda)هي**:الإهتمامات البحثية لأي نموذج معرفي في دراسة ظاهرة معينة،فالنموذج الواقعي مثلا يعتمد علة مجموعة من الأجندة البحثية،ومنها:السياسة الدولية،فكرة الأمن،الدولة العالمية،وغيرها،لمعرفة التفاصيل أكثر أنظر،المرجع نفسه،ص ص256-263.

المبحث الأول:نظريات العلاقات الدولية في تفسير تأثيرالشركات النفطيةعلى عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

وفي **النقاش النظري الحاصل حول دور الفواعل الغير الرسمية في العلاقات الدولية،** تطور مفهوم العلاقات الدولية،وأصبح مفهوم الدولة من المفاهيم الحديثة التي إتسعت وظائفها على المستوى الدولي،فقد أصبح المجتمع الدولي المعاصر يشهد قوى من غير الدول،**كالشركات النفطية** ذات النشاط الدولي وغيره،ولم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام العالمي،والجدير بالذكر خلال العقدين العشرين والحادي والعشرين،زاد تعزيز دور هذه **الفواعل الغير الرسمية** التي تنشط في المجال الإقتصادي،وتفعيل دورهم في الإقتصاد الدولي[1]،ويمكن فهم **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**بواسطة **نظريات العلاقات الدولية**،ويثير وضع،صعوبة الإختيار أيها أنسب في التحليل،بسبب تعددها وتنوعها،فحسب **تيم داون(Tim Dawn)** [*]،و**ميليا كوركي(Milya Korki)** [*]،و**ستيف سميث(Steve Smith)** [*]،"فإن المعيار المتعلق بقرار إختيار من بين **نظريات العلاقات الدولية**هو القضايا التي تريد تفسيرها،ويمكن تبني **طريقة الإختيار والمزج،فنظريات العلاقات الدولية**هي:"**كالعدسات الملونّة(Colored lenses)**المختلفة،إذا وضعت واحدة أمام عينك،سترى الأمور بشكل مختلف"[2].

---

[1] عبد الكريمكيبش،**دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية(دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص الديمقراطية والحكم الراشد،جامعة قسنطينة–منتوري–،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2009)،ص ص25–27.

[2]تيم دان،ميليا كوركي،وستيف سميث(ترجمة ديما الخضرا)،**نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**،ط.1(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016م)،ص ص63–64.

[*]**تيم داون(Tim Dawn)هو**:أستاذ في تخصص العلاقات الدولية،ورئيس قسم العلوم الإنسانية،والعلوم الأجتماعية في جامعة إكسنر،ومحرر المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية،ومن أهم مؤلفاته كتاب نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع،**مع ميليا كوركي(Milya Korki)**هي:محاضرة في نظرية العلاقات الدولية،في جامعة أبريستوايث،ومؤلفة كتاب السببية في العلاقات الدولية:إستعادة التحليل السببي،عام2008م،وحاليا باحثة،ومشاركة في تحرير مجلة العلاقات الدولية،و[*]**ستيف سميث(Steve Smith)هو:**نائب رئيس جامعة إكسترا،وأستاذ في العلاقات الدولية،ومن مؤلفاته تفسير العلاقات الدولية،وفهمها،وهو رئيس للجمعية البريطانية الدراسات الدولية،عضو في أكاديمة العلوم الإجتماعية،وهو أحد مؤلفين كتاب عولمة السياسة العالمية،نظرية العلاقات الدولية اليوم.

الشكل رقم9: المعيار المتعلق بقرار إختيار من بين نظريات العلاقات الدولية

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على:

-جون،بيليس،وستيف سميث،(ترجمة مركز الخليج للأبحاث)،**عولمة السياسة العالمية**،ط.1.دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004،ص04.

-كيغلي،تشارلز وشانون بلانتون،(ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي)،**السياسة العالمية التوجهات والتحولات**.الجزء الأول.الرياض:دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017،ص 23.

المطلب الأول:النظرية الواقعية Realisme Theory

الإعتماد على **قواعد التفسيروالأجندة البحثية(Research agenda)**وفق **النموج الواقعي**يساعدنا على فهم **تأثير شركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.**[1]

تمثل **النظريةالواقعية(RealismTheory)**،أولى النظريات،التي غذّت عقول االقادة،وصناع القرار في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**[2]،ومن المعروف أن التحولات الإقتصادية والسياسية النى تشهدها **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،أفضى إلى إنبعاث جدل فكري في النظريات بين رواد **النظرية الواقعية**،وأتاح إلى ظهور أفكار جديدة أكثر قدرة لإستيعاب المتطلبات الراهنة في **السياسة الأمريكية**،وسبب **التصور التقليدي الواقعي** الضيق،في إعتبار الدولة كفاعل وحدوي،إنتقاد شديد انطلقت منه **الواقعية الجديدة(New realism)**،لتفكيك مفاهيم **الواقعية التقليدية***وظهور الفواعل الأخرى من غير الدول **كالشركات المتعددة الجنسيات(Multinational corporations)**،ومنها **الشركات النفطية(Oil companies)**خاصة في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S).**[3]

---

[1] فرج،المرجع السابق ذكره،ص ص249-262.

[2] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص 120.

[3] المرجع نفسه،ص124.

* **النظرية الواقعية التقليدية وسياقها التاريخي ،وأهم روادها:** جاءت كردة فعل للنظرية المثالية وتعتمد على دعاماتان تحليلياتان هما فكرة القوة والمصلحة،من أهم روادها**ثيوسيديس**التي كانت أفكاره تدور حول **الحرب البيبلونزية thepeloponnesia war**،وبعد ذلك بقرون قدم **نيكولا مكيا فيلي Nicolle machiavel**أفكاره الخاصة بأمن الدول وبقائها في كتابه **الأمير the prince** ،ورأى **توماس هوبز thomas Hobbes** في كتابه **Léviathan** بان حالة الحرب ليست وضعا استثنائيا ،بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول بعضها البعض،أنظر: خالد معمري،"**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر**"(رسالةمقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بابنة، 2008)،ص78.

ما يهمنا في إستخدام **النظرية الواقعية(Realism.Theory)**،في تحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،هي **المفاهيم المركزية للنظرية الواقعية**،وأهم**إفتراضاتها**[1].

ترتكز **النظرية الواقعية**[2]،على متغير **المصلحة الوطنية**،وتعني بهاأولويات الدولة التي يأتي **مبدأ البقاء survial** على رأسها،وحسب **جان باريا** هناك **معنى ذاتي subjuctive**:هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية،أي أنها مرتبطة بالأهداف التي يصبو إلى تجسيدها صناع القرار إلى واقع ملموس من خلال الوسائل و الآليات التي يعتمدونها في سياستهم الخارجية ،**معنى موضوعي objective**:يتمثل في البحث عن القوة، ولذلك فالمصلحة الوطنية مرادف لمفهوم القوة[3].

فالمصلحة هي الهدف الأول في السياسة الأمريكية،وتعتبر مبدأ هام في هذه الأخيرة خاصة،فأساس الإدارة الأمريكية على المستوى الخارجي هو تحقيق المنفعة المادية،كما تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية القوة الصلبة والناعمة في سبيل تحقيق أهدافها بأحسن الطرق وأقل التكاليف،[4]والتركيز على **مفهوم القوة**،وشكل هذا المفهوم موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسات الدولية،وينظر **هانس مورغانتو** للقوة من ثلاث زوايا:القوة كسبب **power as a cause**أي أنها الدافع لسلوك معين،القوة كهدف **power as an outcome**أي أنها نتاج لسلوكات الدول،القوة كوسيلة **power as instrument** أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوةوخاصة **القوة الاقتصادية** التي تتمتع بها **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**[5]،وتشكيلها **للوبيات(Lobbies)**،التي تمول الحملات الانتخابية في **الولايات**

[1] فرج،المرجع السابق ذكره،ص ص 237-245.

[2] المرجع نفسه، ص ص228-233.

[3]معمري،المرجع السابق ذكره،ص121.

[4] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص302.

[5] معمري،المرجع السابق ذكره،ص ص81-83.

المتحدة الأمريكية،وتعتبر **الشركات النفطية**،كقوة محركة **للنظام الإقتصادي الأمريكي**ومهمة في حقل **العلاقات الدولية**.[1]

ولتفسير تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكيةنوظف **مسلمات النظرية الواقعية**[2]،التي يكمن في تصورها الخاص بتوصيف الفاعل في **العلاقات الدولية**،**فالدولة(state)**هي:الفاعل الوحيد،الأساسي،والعقلاني،وهيالإطار الذي تتشكل،وتتحرك ضمنه،كل **الفواعل الأخربكالشركات النفطية(Oil cmpanies)**،وكونها أساس **التفاعلات الدولية(International interactions)**[3]،فالاعتبارات الإقتصادية تغلب احياناعلى حد تعبير **جون ميرشايمر**.[4]

كما نجد ان معظم العلاقات الدولية تفهم **الهيمنة من المنظور الواقعي***، لى انها حالة اللامساواة بين الدولة المهيمنة وغيرها من الدول،اي حالة عدم توازن القوة في النسق الدولي،حيث تحصل دولة على القوة وتمارس قيادتها وسيطرتها على النسق الدولي، ويشار لها انها القوة المهيمنة او القوة الامبريالية التوسعية،والعامل الذي قد يضمن تفوق القوة المهيمنة حسب هانس مورغانتو،هو الموقع الجغرافي او الموارد الطبيعية،الصناعة،او الموارد المالية والاقتصادية،الجهاز الديبلوماسي والتطور التكنولوجي،والامكانيات العسكرية...وغيرها،**فالمهيمن** يمتلك قدرات أكبر وحازت فيه **الولايات المتحدة الأمريكية** على قوة فريدة في **النسق الإقتصادي الدولي** على حد تعبير **روبرت جيلبين**.[5]

---

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص123.

[2] فرج،المرجع السابق ذكره،ص ص207-216.

[3] المرجع نفسه،ص ص217-227.

[4] خليل ،**مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية**،جامعة الإسكندرية،كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية،2020م،ص142.

[5] المرجع نفسه،ص89.

يمكن فهم تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكيةمن خلال**النظرية الواقعية الجديدة***(New realism)[1]،وأقرت النظرية **الواقعية الجديدة**بمسلمة **الدولة(state)**،كوحدة **التحليل(Analysis Unit)**،الأساسية في **العلاقات الدولية**،فهناك تشكل لفواعل جديدة في **النظام الدولي(The international system)**،**كالشركات المتعددة الجنسيات(Multinational corporations)**،ومنها **الشركات النفطية**،في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وهو ما يفرض **إطارا نظريا** يستوعب التواجد لهذه **الفواعل(Actors)**،بغض النظر عن مدى تأثيرها،وفعاليتها في توجيه **التفاعلات الدولية.**[2]

رغم هذا التحول في طبيعة **الفواعل(Actors)**،يبقىجوهر التحليل في **السياسة الدولية**،ثابتا لم يتغير كثيرا،وتفاعل هذه **الفواعل**(دول،منظمات،شركات...إلخ)،يشكل لنا **فاعلا** جديدا مستقلا،عن الأطراف المكونة له،**بنية النظام الدولي**،فهي تفسر **الإقتصاد الدوليوالعلاقات الدولية**،تعّد **الواقعية الجديدة(New realism)**،**ظاهرة أمريكية(American phenomenon)**،تصور نفسها،كمحاولة لتنظيم أفكار **الواقعية الكلاسيكية**،وهو ما أكده **جوزيف ناي(Joseph Nye)**،في قوله "إن العمل المتميز **لكنيث والتز(Kenneth Waltz)***،ليس بخلق نظرية جديدة،وإنما بتنظيم وهيكلة الواقعية"،فتحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،بواسطة**الواقعية الجديدة**،بمثابة

---

[1] دان،كوركي،وسميث،المرجع السابق ذكره،ص63.

[2] فرج،المرجع السابق ذكره،ص ص263-266.

***كنيث والتز(Kenneth Waltz)هو:**أحد المفكرين البارزين في العلاقات الدولية،توفي عام2013م،وعمره88 سنة،أستاذ في جامعة كاليفورنيا في العلوم السياسية،من رواد المدرسة الواقعية الجديدة،من أهم مؤلفاته،الإنسان والدولة والحرب عام 1959م،نظرية السياسة الدولية،وغيره من المؤلفات،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:

Martin Douglas,**Kenneth Waltz Foreign Relations Expert**, 10/09/2020,**https://www.nytimes.com/2013/05/19/us/kenneth-n-waltz.**

Susan Peterson and Michael J. Tierney with Daniel Maliniak,**Teaching and Research Practices, Views on the Discipline, and Policy Attitudes of International Relations Faculty at U.S. Colleges and Universities,**(August 2005), 10/09/2020, **http://mjtier.people.wm.edu/intlpolitics/teaching/surveyreport.pdf**

خارطة فكرية لصناع القرار في **الولايات المتحدة الأمركية**،والمستشارين المساهمين،تساعدنا على فهم الإطار العام **للسياسة الأمريكية**[1].

ونستخدم في هذه **النظرية الواقعية الجديدة**،الصورة الثالثة للتحليل –**حسب إصطلاح كنيث والتز**–أي **النظام الدولي** كمستوى تحليل،يهدف تفسير وفهم سياق الذي نفهم به الفوض القادمة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط،وصراع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على تلك المنطقة،العقد الحالي،وفهم طبيعة توزيع القوة بين الفواعل الأساسية للنظام الدولي في الوقت الراهن(أي بين القوى الكبرى الأساسية)،وقد سبب الارتقال الحاصل في تلك القوة بين هذه الفواعل، وتزايد حدة الإظطرابات في منطقة الشرق الأوسط،لاسيما في سنوات الخمس الأخيرة،كما ان مسألقة القيادة(**حسب كنيث والتز**)،أي الفرد صانع القرار،والفاعل الذي سيمكن العالم العربي،ومنطقة الشرق الاوسط،من تجاوز الأثار السلبية"**للعاصفة المتجمعة**" التي تقترب على حد تعبير الباحث **جلال خشيب** في مقاله الموسوم ب:عاصفة **متجمعة:تحولات بنيوية ونهاية الجغرافية العربية**".[2]

ودعاة **الواقعية الكلاسيكية الجديد**ة ينطلقون في طروحاتهم من الإفتراض القائل بالفوضى الدولية في تحليل السياسة الدولية وتفسير سلوكيات الدول،كما لا تهمل الدور المهم الذي تلعبه المدركات العقلية والنفسية لصناع القرار في مسألة القيادة(شخصية ونفسية صانع القرار الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط)،كما يرى **الواقعيون الجدد** بأن طبيعة التحولات الدولية الراهنة فرضت نظام دولي لبيرالي،أمثال **جون ميرشايمر،ستيفن والت،غراهم أليسون،وريتشارد هاس،وألكسندر كولي،ودانيال نيكسون** وغيرهم،إضفة لذلك،يبتقاطع إحدى الأطروحات الأساسية في مسألة الهيمنة الإقليمية الحميدة مع نظرية **روبرت غبليين** الشهيرة

[1] فرج،المرجع السابق ذكره،ص ص267–268.

[2] جلال خشيب،**عاصفة متجمعة:تحولات بنوية ونهاية الجغرافيا العربية نحو تفكير جغرافي محض قائم على الكتل الإقليمية**،المعهد المصري للدراسات،دراسات سياسية،07 دسيمبر 2020م)،ص02.

عن "**الإستقرار بالهيمنة**"،إلا أنها تقومبالنزول بالفكرة الجوهرية لهذه النظريةمن مستواها الدولي إلى مستواها الإقليمي،وهذا ما ينعكس على **الكتل الإقليمية الثلاثة** صاحبة القوى المهيمنة.[1]

تظهر التغيرات البنيوية عندما يحدث تغير مفاجئ وغير متوقع وغير منتظم في علاقات القوة بين الدول الكبرى في **النسق الدولي**،ومعظم حالات التحول النسقي جاءت بصورة حرب عالمية أو إقليمية،فرجوع الى فروض الواقعية التي وضعها مورجانثو،أضاف **روبرت جبلين** أن هناك علاقة قوية بين القوة الأمريكية والنظام الإقتصادي الدولي وتزايد نفوذها في ظل الهيمنة،كما **يرى نيكولاس سبيكمان** أن توازن القوة هو صورة حالة هيمنة،فكل دولة تسعى لتحقيق هدف الهيمنة،وبالتالي فالصراع مستمر مع الأخرين،وعندما يتوقف الصراع لفترة قصيرة سيحدث توازن،ولن يؤدي أبدا إلى الإستقرار،فلإستقرار هو في الهيمنة لأنه لا أحد يريد التوازن،ولكن الكل يرغب في الوصول للهيمنة.[2]

ويمكن الإستناد على على **الواقعية الإقتصادية لروبرت جيبلين**،والتي أصبحت تعرف **النظرية الواقعية بالتعديلية النظامية**،فعلى الرغم من الإرتياح بخصوص الوضع الراهن،فقد تم الإعتراف بالدولة كفاعل رئيسي،بغض النظر للفواعل التي تميل إليها،نحو مايسمى بالتعديلية،وتوصف أنها كل قوة تسعى لقولبة النظام الدولي وترسيخه لصالح مكاسبها الخاصة.[3]

---

[1] خشيب،المرجع السابق ذكره،ص ص02-03.

[2] خليل،المرجع السابق ذكره،ص ص90-96.

[3] حسين قادري،منال مزراق،"**لتقاطعات الإستراتيجية الأمريكية-الروسية في الشرق الأوسط بين المحافظة على الوضع القائم ومراجعته**"،مقال في ملتقى بعنوان:"**التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط**"،سلسلة دراسات أكاديمية(05)،منشورات مخبر الأمن الإنساني،(السداسي الأول 2019م)،ص ص174-175.

خلاصة القول في التفسير الواقعي لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية، أن الواقعيون يرون أن **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** مرتبط بالمفاهيم التي ترتكز عليها **النظرية الواقعية**.

إن تركيز **الولايات المتحدة الأمريكية** على متغير **المصلحة الوطنية** و**القوةالإقتصادية** التي تتمتع بها **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية** يساعده ذلك على تشكيلها للوبيات التي تمول الحملات الإنتخابية للرؤساء في **الولايات المتحدة الأمريكية** للتأثير على القادة الساسيين في **السياسة الأمريكية**.[1]

وفي إستخدام **دبلوماسية الشركات النفطية كفواعل غير دولاتية حسب النظرية الواقعية في دراسة أثرالشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**،نستخلص أن **النفط في العلاقات الدولية** سمة من سمات **تغير التحالفات الدولية حسب التصور الواقعي**،بحيث لا توجد صداقة دائمة،وإنما هناك مصالح دائمة،فقد أكد **ممدوح سلامة** في كتابه حول أسباب إنخفاض أسعار النفط،إلى أن هناك إتفاق سري خفي بين **الولايات المتحدة الأمريكية**،**والمملكة العربية السعودية**،بحكم العلاقة الإستراتيجية والتاريخية بينهما،وبحكم أنهم من كبار منتجي النفط في العالم،يشمل على زيادة االإنتاج بهدف إضعاف **روسيا** التي إستطاعت في العقدين الأخرين،من تطوير إمكانتها الإقتصادية بفضل إتفاع أسعار النفط،لذلك يتم توجيه صفعة في مداخيل **روسيا**،ويعود توظيف مثل هذه الإستراتيجية بينهما،لمطلع السبعينيات من القرن العشرين،ثم فرض بيع النفط السعودي بالدولار،مما نشأ بما يعرف **بالترودولار**،كما كان هناك إتفاق سعودي أمريكي على تخفيض الأسعار من أجل التأثير على إسقاط الإتحاد السوفياتي سابقا،بحيث تم إغراق كميات من كبيرة من النفط،حيث تدهورت الأسعار إلى

[1] "**تقرير حول المال السياسي في أمريكا...الديمقراطية في خدمة الأثرياء**"،09 فيفري 2020،تاريخ التصفح:يوم:2020/06/15م)،على الربط الإلكتروني:**https://f24.link/6jege**

10دولارات،ويبرز الجانب الجوسياسي المتعلق بالدول المنتجة للنفط،في التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران[1].

كما ورغبت السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ببسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط،وخاصة دول الخليج العربي،بإعتبارها المنتج الأول في المنطقة[2]،وتأثرت **الشركات النفطية الكبرى** بتداعيات إنهيار أسعار النفط،وجاءت على إثره إجتماعات بين العديد من الفاعلين في مجال النفط،وحاصة دول الأوبك،لفهم واقع وإنعكاسات إنهيار أسعار النفط،وإرجعها لمستويات المتوازنة للسوق،ولجميع الأطراف،فإنهيارسوق النفط،يؤثر على الإقتصاد العالمي،باعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية،عالمية محركة للنمو الإقتصاد الدولي والعالمي،فتراجع الصناعة النفطية العالمية يؤدي لإنكماش إقتصاديات الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

[1] عبد الجبار بن عرعور،إسماعيل كرازدي،"**الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية:دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**"،مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجلد 05،العدد02،العدد02(2021م):236-251.

[2] زكرياء وهبي،"**التحولات الجيو-نفطية العالمي الجديدة:واقع وتحديات**"،مجلة مدارات سياسية،المجلد01،العدد04،(مارس 2018)،ص169.

[3] المرجع نفسه،ص169.

المطلب الثاني:النظرية اللبيراليةLiberalisme Theory

تعتبر النظرية الليبرالية(**Liberalism Theory**)،من أهم المقاربات التي وجدت لنفسها مكانا في السياسة الدولية،ونتيجة لما قدمته من تفسيرات جديدة للظواهر في **العلاقات الدولية**[1]،وما يهمنا في إستخدام **النظرية الليبراليةتحليل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكيةالقوة الناعمة(Soft power)،والمصلحة الوطنية،والإعتماد المتبادل(Interdependence)**[2]،وأهممسلماتهابغض النظر عن نشأة **النظرية الليبرالية،وأهم روادها**[*].[3]

ومن أهم الأسس التي ترتكز عليها**النظرية الليبرالية الكلاسيكية(Classical Liberal Theory)**[*]،هناك **فواعل(Actors)**،من غير الدول هي وحدات مهمة في **السياسة العالمية(Global Politics)**كالأفراد،الجماعات والمؤسسات،و**الدولة(state)**،ليست **فاعلاوحدويا(actor unitaryNo)**،بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح،وخاصة **الشركات النفطية الأمريكية**[4].

---

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص130.

[*] **السياق التاريخي والفكري للنظرية الليبرالية الكلاسيكية:**ترجع الجذور التاريخية للنظرية الليبرالية إلى القرن التاسع عشر المتمثل في القلق الأخلاقي تجاه أسباب الحرب وشروط السلام والأمن،وعلى الرغم من اختلاف مخططات كل من **غروشيوس وروسو وهوبز وكانط** إلا أنهم اشتركوا جميعا ،وفي القرن العشرين الطريق إلى السلام يمر عبر علاقات الشعوب مع بعضها البعض مع التجارة الحرة وانتشار الديمقراطية والمؤسسات الدولية،أنظر:سليم قسوم،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ب.س.ن)،ص84.

[2] فرج،المرجع السابق ذكره،ص ص278-283.

[3] المرجع نفسه،ص ص271-277.

[4] قسوم،المرجع السابق ذكره،ص ص85-86.

تفضل **النظرية الليبرالية الكلاسيكية(Classical Liberal Theory) المجال الإقتصادي**،وتعطي للإقتصاد أولوية كبرى،وهذا ما تعتمده **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**[1]،وإعتبار أن **الدولة(state)**ليست دائما،**فاعل عقلاني(A rational actor)**،في اتخاذ القرار،بل يجب الإعتماد على الفواعل الأخرى[2].

التعاون الدولي بين **الفواعل(Actors)**ممكن بإعتبار ذلك يساعد في تجسير الهوة بين الدول،فهناك تأثر بالطبيعة **اللاوحدية للدولة**،مركزا على **الفرد(Individual)**،**كوحدة تحليل(دور صنّاع القرار في السياسة لأمريكية)**،وهذا ما يدل أن **الليبراليين** اهتموا **بالتنظير عبر مستويات التحليل(Analysis levels)**،وأما **الليبراليون الجدد** يؤكدون على دور الفواعل الأخرى،في تحقيق التعاون،**الاعتماد المتبادل(Interdependence)**،وبناء مؤسسات،لإدارة التفاعلات المنظومة الدولية،وهي من أهم الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها **الليبرالية الجديدة*(The New Liberal)**،فالتعاون بين الدول،ونشر **القيم الليبرالية(Liberal values)**،وحرية التجارة،وذلك بفتح الحدود،والتبادل الحر،وتطوير تبادل الرأس المال،سيؤدي إلى تحقيق المصالح الاقتصادية،وتحقيق الأمن،الإستقرار،والرفاهية لجميع الفاعلين في **النظام الدولي(The international system)**.[3]

فالإتجاه الإقتصادي للنظرية اللبرالية،يحظى بنفوذ كبير خاصة ما طرحه بعض الباحثين من أن عولمة الأسواق العالمية وظهور فواعل من غير الدول كالشركات،ساهمت في تقويض من صلاحيات الدول،وحولت الإهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الإقتصاد والرفاه،وأصبح المجتمع في شبكة الإرتباطات الإقتصادية،تركز النظرية اللبرالية الإعتماد

---

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص132.

[2]Paul Williams ,**Security studies , in introduction**(Newyork:Rowtldg,2008),05.

[3]جويدة حمزاوي،"**التصور الأمني الاروبي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**،"(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة لحاج لخضر باتنة،2011)،ص23.

المتبادل لتفسير التعاون على المستوى الدولي،فالفاعلون الغير الرسميون يشكلون الفاعلون الأساسيين في السياسة الدولية(أنظر للشكل).[1]

عنوان الشكل رقم 10:مخطط توضيحي للنطاق الشامل لشبكة الإرتباطات الدولية في العلاقات الدولية

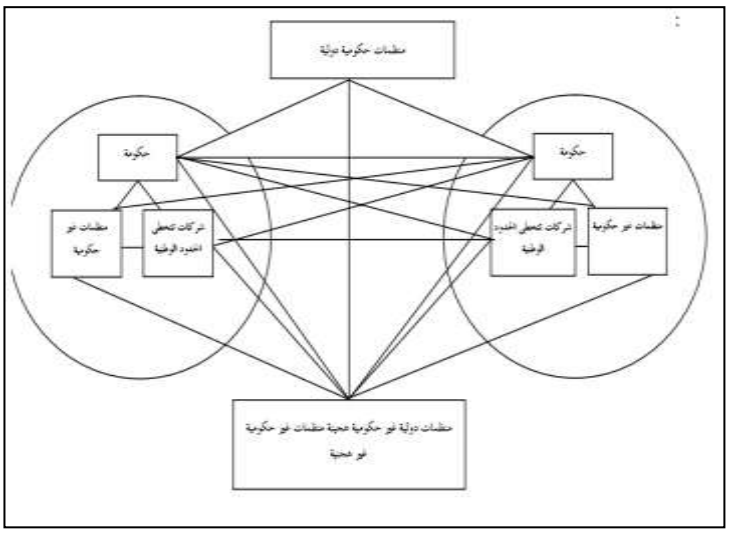

المصدر:كيبش،المرجع السابق ذكره،ص30.

وأقر **ديفيد لايك** أن السياسة الدولية تعتمد على قواعد ومؤسسات دولية تساعد على تحقيق الهيمنة في النظام العالمي،وهذا ما أقره أيضا **روبرت غبلين**،فمن مقومات النظام الدولي وجود قواعد تنظم الواقع الدولي،ويهتم **أيكنبري** بالأساليب المختلفة التي خلقت بها الدول القائدة للنظام الدولي،ولا يستثني في ذلك **الولايات المتحدة الأمريكية** أو**النظام الأمريكي اللبيرالي المهيمن**،ولا شك أن **الولايات المتحدة الأمريكية** لها رصيد لا يضاهى من **القوة الناعمة** التي تتمثل في **الديمقراطية وموقع تبوأها في المؤسسات الدولية**،الأمر الذي أدى إلى صورة من صور الهيمنة،وهي الهيمنة الإقناعية،أي الدولة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية إحلال الإستقرار في النسق الدولي،ويؤكد أيكنبري أن الهيمنة الأمريكية قد بميت على عقد توماس

[1] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص ص29-30.

هوبز ،وخاصة أن أوروبا الغربية سلمت مقاليد الأمور للولايات المتحدة الأمريكية،تماما مثل الأفراد لدى هوبز في حالة الطبيعة الذين ينشؤون سلطة عليا طوعيا للدولة.[1]

ويرى **كيندلبرجر** أن النسق الإقتصادي الدولي يستقر عندما يحقق أسولق مفتوحة،تعاون على مستوى السياسة الإقتصادية الكلية،وأكد أن القيادة المهيمنة مطلوبة لأن تأخذ على عاتقها مسؤولية إحلال الإستقرار النسقي،ومن وجهة نظر لبيرالية،فالعامل الإقتصادي يحتل مكانة وحجر الأساس لتحقيق المكانة السياسية للقوة المهيمنة،وفي سبيل حماية الإقتصاد السياسي الدولي من أي تدخل أي منافس،يرى كيوهن بأهمية توقر القدرات العسكرية للمهيمن،فالأمر يختلف كثيرا في عالم اليوم ذي الإقتصاد العالمي المعتمد على **الشركات المتعددة الجنسيات** ومنها **الشركات النفطية**،وتوصف الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الدولة المهيمنة،لأنها تحقق السيطرة والمصلحة،ولكن هذه الهيمنة لا تدوم للأبد.[2]

كما تتجلى مضامين النظرية اللبرالية في العديد من **توجهات السياسة الأمريكية**،وذلك في العديد من توجهات السياسة الأمريكية،من خلال تركيزها على مبدأ السلام الديمقراطي،وبنشرها للديمقراطية،وتركيزها على حماية حقوق الإنسان[3].

وتفترض النظرية **اللبيرالية المؤسساتية(Liberal Institutionalism)**على أن المؤسسات المحلية والدولية،تلعب دورا في تحقيق التعاون،ولقد قدمت هذه النظرية نفسها على أنها تصحيحية للنظرية التقليدية اللبرالية في العلاقات الدولية،ويرى ايمانويل كانط،أن المؤسسات الدولية يمكن أن تسهل التجارة الدولية،فالمؤسسات الإقتصادية كصندوق النقد الدولي،والبنك الدولي،والشركات المتعددة الجنسيات وخاصة **الشركات النفطية**،أثبتت قدرتها في

[1] خليل،المرجع السابق ذكره،ص ص11-112.

[2] المرجع نفسه،ص ص114-121.

[3] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص302.

مساعدة الحكومة الأمريكية،منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،ليومنا هذا وتأسيسها على أسس النظام البيرالي العالمي اليوم.[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية،قامت ببناء شبكة من المؤسسات الإقتصادية،لمساعدتها في توفير الإستقرار الإقتصادي،وتعزيز قدراتها،وتحقيق أهدافها الخاصة،وغيرها من المنافع في النظام الدولي،والإعتماد على كيانات متنوعة في مجالات معينة متخصصة،وتطوير خبرة عميقة،والتعاون بفعالية،وممارسة السلطة،مع الدولة،وهذا ما نادت به الوظيفية،والوظيفية الجديدة في نظرية التكامل والإندماج،وهذا ما تحدث عنه روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما السلطة والترابط عام 1977م،لدور الشركات،والحكومات دون الوطنية،والمجتمع المدني،والتفاعل مع بعضهم البعض من خلال الروابط الإقتصادية،وتأسيس للسياسة جديدة مجتمعية،ويرى كيوهان بوجود ترابط بين اللبرالية المؤسساتية والواقعية.[2]

ويقول **روبرت كيوهان** في مقاله المعنون ب:"**عشرون عاما من الليبرالية المؤسساتية** "بأنه "لا يريد الإحتفال باللبيرالية المؤسساتية،بل التشكيك فيه،ويسعى لتقييم السنوات الأخيرة العشرين من الهيمنة الليبيرالية في السياسة العالمية،فالإزدهار الإقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية بفضل التعاون على أساس المصلحة الذاتية،وهو ما أكدته الواقعية،خاصة مساندته،وإستحضاره لأفكار **إدوارد هالت كار**".[3]

ومع ذلك إنتقدت **النظرية الواقعية**أفكار **المؤسساتية اللبرالية**،خاصة التي جاء بها **كيوهان**،في **إمكانية التعاون الدولي بين المؤسسات الإقتصادية(تم شرحها سابقا)**،ولا يمكن إعتباره سهلا كما يعتقد كيوهان وغيره،ويرون أن اللعبة في الواقع صفرية في محصلتها،لأن الدولة تسعى لتحقيق المكاسب النسبية وليست المطلقة،وهناك من يرفض هذا الطرح أمثال

[1]Tana Johnson and Andrew Heiss,**Liberal Institutionalism**,chap.09,(London: Routledge, 2018),pp01-05.
[2]Tana Johnson and Andrew Heiss,op.cit, pp06-10.
[3] Robert Kheohan,"**Twenty Years of Institutional Liberalism"**,International Relations ,n12(2012):127-128.

روبرت باول الذي يرى أن التثبيت في المكاسب النسبية يتم في ظروف خاصة،وأما روبرت أكسلرود يرى أن العديد من الحالات في السياسة الدولية ،تشترك مع معضلة السجناء،وهي أن إستراتيجية كل لاعب هي الهيمنة بدلا من التعاون،لكي تكون الدولة سائدة ودائمة.[1]

جميع أبحاث علماء **العلاقات الدولية وممارسي السياسة،ومؤسسي اللبرالية المؤسساتية** تدور حول "هل اللبرالية المؤسساتية على عتبة الإنهيار،أم تعاني فقط من ألام متزايدة،وهل يمكن لمجموعات المجتمع،والشركات،والجهات الفاعلة غير الحكومية،تجلب المزيد من الإستقرار للشؤون العالمية،وما مدى بقاء المؤسسات الدولية تعتمد على الديمقراطية للحفاظ على المؤسسات المحلية،وهل يمكن للنظام اللليبرالي العالمي الذي أسسته الدول الغربية،أن تحافظ عليها دولة قوية غير ليبيرالية مثل الصين،فالمستقبل محفوف بالمخاطر،ولكن بالنسبة للمؤسسات اللبيرالية التي كان لديها دائما هو الحال".[2]

ويمكن القول أن الأفكار التي نفّذت بها **النظرية اللبيرالية(Liberalism Theory)**،على أرض الواقع كانت من أفكار **جوزيف ناي(Joseph Nye)**،في شأن **القوة الذكية الأمريكية**،ونفذت بنودها في ظل الإدارة الأمريكية،للرئيس **دونالد ترامب(Donald Trump)في صياغة السياسة الأمريكية**،والإعتماد على فكرة **التعاون(Cooperation)**،لقيادة العالم بفواعل من غير الدول،وبالتالي برزت**الشركات النفطية الأمريكية**،لترسيخ مكانة **الولايات المتحدة الأمريكية**،فتبني هذه الأفكار**النظرية اللبرالية الجديدة**[3]،وخاصة الفواعل من غير الدول **كالشركات النفطية(Oil companies)**،التي تؤثر على **عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**، والإعتماد على **قواعد التفسير،والأجندة البحثية(Research agenda)**،وفق **النموذج اللبيرالي** تساعدنا على فهم **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية.**[4]

---

[1]Johnson and Heiss,p11.

[22]Johnson and Heiss,op.cit,pp 15-17.

[3] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص ص133-134.

[4] فرج،المرجع السابق ذكره،ص ص284-315.

فخلاصة القول في تحليل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وفق النظرية اللبرالية،يكمن أساسا في تركيزها على **الدبلوماسية الإقتصادية في** شكل صيغة مساعدات مالية يساهم في صياغة النظام الدولي جديد يحقق مصالحها بالدرجة الأولى.[1]

إن أهم الأفكار التي تأسست بها **اللبيرالية واللبيرالية الجديدة** على أرض الواقع كانت من أفكار **جوزيف ناي**،في شأن القوة الذكية،ونفذت بنودها في ظل **الإدارة الأمريكية** خاصة **إدارة الرئيس باراك أوباما**،**ودونالد ترامب في صياغة السياسة الأمريكية**،والإعتماد على فكرة التعاون والتشاركية لقيادة العالم بفواعل من غير الدول،وبالتالي برزت الشركات النفطية،لترسيخ مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وتميزها من مختلف الدول.[2]

فتفسير **اللبراليون لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** يكمن في التعاون،وهم يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية لها دور مركزي وأساسي بفضل تعاونها مع الشركات النفطية،ولاشك أن القوة الأمريكية القدرات الإقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية برزت في حربي أفغانستا نوالعراق.[3]

---

[1] رقولي،المرجع السابق ذكره،ص302.

[2] سيف الهرمزي،**مقتربات القوة الذكية الأمريكية كألية من ألبات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**،ط.1(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)،ص133.

[3] المرجع نفسه،ص134.

المطلب الثالث:نظرية الدور:Role Theory

من أهم النظريات الجزئية التحليلية المستخدمة في تحليل السياسة الخارجية،رغم أنها في الأصل ليست نظرية،بل نفهم ذلك في الغالب،فهي إطار جزئي تحليلي نظري تستخدم المفاهيم المطبقة في تحليل السياسة الخارجية مثل **مفهوم الدور الوطني**،فقد كانت الإنطلاقة الأولى في نشأة هذه النظرية* عندما إستخدم **كالفيهولستي** مفهوم الدور في تحليلاته في مقالة بعنوان"**رد على الوضع في الإنضباط العلاقات الدولية والسياسة الخارجية**".[1]

ومن أهم روادها **ماكس فيبر**،**بروس بيدل** وغيرهم،ويرى **بروس بيدل** أن **نظرية الدور** هي:"**العلم الذي يهتم دراسة السلوميات في ظروف معينة**،**وماكس فيبر يرى أنها العلم الذي يدرس السلوك الإقتصادي**"[2]،وتمثل **نظرية الدور** تيارا فكريا في **العلاقات الدولية**(والتي من ضمنها السياسة الخارجية)،وصنّاع القرار يتصرفون بناءا على مفاهيمها،ويرى **ستيفن والكر** في مقاله الموسوم ب:"**تصورات الدور القومي والنتائج النسقية الصادر عام 1975م**"،تطرق لمفهوم الدور الوطني في السياسة الخارجية،ويعني به تصور واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي،وتشمل هذه التصورات أنواعا عامة من القرارات والإلتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية، ثم جمع هذا الباحث إهتماماته في مؤلفه الموسوم ب:"**نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية**"الصادر عام 1987م"[3].

---

[1] Vít Beneš,**"Role Theory: A Conceptual Framework for the Constructivist Foreign Policy Analysis"**,The CzechJournal of International Relations Foreign Policy,Vol 45 No 4 (2010):72-73.

[2] حبيبة زلاقي،"**نظرية الدور بين الأصول الإجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد 17،(جانفي 2018م):772.

[3] المرجع نفسه،ص777.

نظرية الدورهي تلك النظرية التي تتعلق بتحليل سلوك الأفراد وأدوارهم،وتشرح تلك الأدوار من خلال التبصر في مناصبهم،كما تستخدم نظرية الدور في فهم الأنظمة،وإستيعاب المصالح الواسع،فهذا ما يساعدنا على **فهم وتحليل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وتحليل سلوكات صناع القرار منذ فترة الرئيس الأمريكي بوش الإبن،وفترة الرئيس باراك أوباما،وفي ظل الإدارة الأمريكية الحالية لدونالد ترامب والتمهيد لفترة **جون بايدن**،وإستيعاب علاقة هؤلاء **الرؤساء بالشركات النفطية.**[1]

وغالبا ما يكون للقادة أدوار مهمة،وإن كانت متغيرة في صنع السياسة الخارجية،فأساليبهم القيادية لها علاقة مع الأتباع التي تؤثر على العديد من جوانب عملية صنع القرار في السياسية الخارجية،وهذا ما هو موجود في ظل الإدارة الأمريكية **للرئيس دونالد ترامب**،وإرتباطه **بالشركات النفطية.**[2]

وبالتالي أصبح بالامكان من الناحية النظرية والعملية،إستخدام نظرية الدور في تحليل وتفسير سلوك الدول في السياسة الخارجية،بإعتبار الدول كأعضاء في المجموعة الدولية،وحتى الكيانات والفواعل الأخرى مثل **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**،وتأثيرها على **عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**،وتحقيق أهدافها المسطرة ضمن سياستها الخارجية،من خلال توظيف إمكانيتها ومواردها المختلفة لأجل ذلك،**كالقوة الإقتصادية التي تمتع بها الشركات النفطية،للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.**[3]

إن التركيز على **نظرية الدور**يساعدنا على **فهم أدوار وتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،ولم تتوقف نظرية الدور في تطورها في تحليل ودراسة الأدوار السياسية،بل تعدت إلى **تحليل الأدوار الإقليمية** للدول،فلا يخفى علينا أن تتعامل الوحدة(الدولة) مع النسق الدولي ووحداته المختلفة ويتطلب أن تحدد كل وحدة

[1]Biddle,op.cit,p67.

[2] Thomas Preston,"**Leadership and Foreingn policy Analysis"**,Foreing Policy,(Décember 2017),pp02-08.

[3] زلاقي،المرجع السابق ذكره،ص777.

لذاتها وللأخرين طبيعة موقعها في هذا النسق،ويتم تعبيرها عن هذا الدور عن طريق الوظائف أو الوظيفة الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في إطار النسق الدولي،ويكون ذلك بشكل مستمر ،فضلا عن **العلاقات الدولية** الرئيسية للوحدة،بهذا المعنى فإن كل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية،علما أن موقع **الولايات المتحدة الأمريكية**في النظام الدولي يرتبط بمكانتها العالمية،وترى أنها دولة قائدة ملزمة بقيام بالأعباء التي يفرضها عليها وضعها المتميز[1].

كما أستخدمت **نظرية الدور** لتفسير سلوك المسؤولين بحكم المناصب التي يشغلونها،في النظام السياسي،ومدى إدراكه للأدوار المرتبطة بها،وعلاقتهم مع شركاء منظومة الدور مع شاغلي المناصب الأخرى داخل الدولة،وقد ظهر ذلك في دراسة **والكي وزملاءه**،عام 1962م،حيث قارنو تصورات الدور لدى أعضاء الكونغرس المنتمين لأربع ولايات أمريكية،كما شرح **دفيد إسيتون في نموذجه النسقي الوظيفي أو المستوى الدولي** المرتبط **بتحليل سلوك صناع القرار**،والذي شرحه **ريتشارد سنايدر**(تبلور الإتجاه السلوكي في العلاقات الدولية)،مع كل من **واطسون وغراهم والاس**،ثم جاءت بعد ذلك دراسة جيمس روزنو عام 1968م،ويرى أن الدور الذي يقوم به القائد السياسي يفرض عليه تحديد أو إلغاء مواقفه وتحيزاته الشخصية.[2]

كما يمكن إعطا تفسير إقتصادي لدور الدول في توجهاتها الخارجية،على **نظرية السلعتين**،التي ظهرت مؤخرا،وترتبط **بنظرية الدور**،والتي جاء بها المفكرين الأمريكيين **جيلين بالمر**،**وكليفتون مورغان**،من خلال كتابهما الموسوم ب:"**نظرية السياسة الخارجية**" والتي تنطلق من كون أن أي دولة في العالم تسعى لتحقيق هدفين على المستوى الخارجي،وهما **التغيير** الذي يضمن الجهود الهادفة لتغيير الوضع القائم،**والحفاظ**الذي يتضمن الجهود لمنع

[1] لزهر وناسي،فهيم رميلي(تحرير حسين قادري)،**المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط:دراسة في الأدوار والتفاعلات**،مقال في سلسلة دراسات أكاديمية(05)،منشورات مخبر الأمن الإنساني،عنوان السلسة التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط،(السداسي الأول 2019م):50-51.

[2] زلاقي،المرجع السابق ذكره،ص ص778-780.

التغير في الوضع القائم،والولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحفاظ على وضعها القائم من خلال االوسائل وإمكانيات الدولة المتاحة،**كالشركات النفطية**[1]،و**الولايات المتحدة الأمريكية**القطب الرئيسي الذي يسيطر على الإقتصاد العالمي،حيث إستطاعت الحفاظ على الصدارة في الأسواق العالمية،من خلال جملة من الوسائل والدعائم التي تمكنها من تحقيق الهيمنة العالمية،ومنها **الشركات النفطية**[2]،وتوظيف **نظرية الدور** يمكن فهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها لتحقيق مكانتها من خلال مواردها وتوظيف قوتها الإقتصادية بواسطة **الشركات النفطية.**[3]

ما يمكن أن نستخلصة أن في تتحليل وتفسير **دور الولايات المتحدة الأمريكية وتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار وفق نظرية الدور** هدفها هو **تحقيق الإستقرار بالهيمنة**،التي تناولها العديد من الباحثين في **العلاقات الدولية**،مسقطين هذا الدور على **الولايات المتحدة الأمريكية**[4]، **فنظرية الدور الأمريكي**"هي تلك النظرية التي تتعلق بتحليل سلوك الأفراد وأدوارهم،وتشرح تلك الأدوار من خلال التبصر في مناصبهم،كما تستخدم نظرية الدور في فهم الأنظمة،وإستيعاب المصالح الواسع"،فهذا ما يساعدنا على فهم وتحليل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،وتحليل سلوكات صناع القرار منذ فترة الرئيس الأمريكي بوش الإبن،وفترة **الرئيس باراك أوباما**،وفي ظل الإدارة الأمريكية **لدونالد ترامب وجون بايدن**،وإستيعاب علاقة هؤلاء الرؤساء بالشركات النفطية.[5]

---

[1] زلاقي،المرجع السابق ذكره،ص ص784-785.

[2] خير الدين بوزرب،وعبد اللّه منصوري،**تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية دراسة بإستخدام نظرية الإستقرار بالهيمنة**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد44،(ديسمبر 2015م):113.

[3] زلاقي،المرجع السابق ذكره،ص778..

[4] بوزرب،و منصوري،المرجع السابق ذكره،ص121.

[5] B.J.Biddle,**"Recent Developements in role theory"**,Ann.Rev.Sociol,n.12,(1986):67.

المطلب الرابع:نظرية الهيمنة:

بعد نهاية **الحرب الباردة(The Cold War)**،تكرست **سيادة الولايات المتحدة الأمريكية(Sovereignty of the United States of America)**،على الساحة الدولية،وتكريس **الهيمنة الأمريكية(American Hegemony)**،كنموذج مهم لإدارة العالم وفق أليات وخيارات جديدة[1]،وفق **نظرية الإستقرار المهيمن** و**الهيمنة** إحدى السمات الرئيسية للظام الدولي والعالميمن **نظريات الإقتصاد السياسي الدولي**،وجزء لا يتجزأ من **نظرية الهيمنة في العلاقات الدولية**،والتي ركّز عليها **روبرت غبلين**،في كتابه الموسوم ب:**الإقتصاد السياسي الدولي**[2]،والتي حاولت وصف وضعية الولايات المتحدة الأمريكية،في النظام الدولي والعالمي،حيث أرسى دعائم هذه النظرية كل من **تشارلز كيندلبورجر**،**روبرت كيوهان**،**وجوزيف ناي**،**وسوزان سترونج**،ويعرف روبرت كيوهيوهان نظرية الإستقرار المهيمنة بأنها" أساس الموارد المادية،وهي التي تهيمن عليها القوة المهيمنة،كالمواد الخام،مصادر رأس المال،الأسواق والإنتاج،الحاجات العالية القيمة،وأما سوازن ترى أن مفهوم الهيمنة مرتبطة بمفهةم القوة البنيوية،وهي القوة التي تتحكم في العلاقات الإقتصادية الدولية.[3]

---

[1] حسن سعد عبد الحميد،**نظريات الهيمنة الأمريكية:بريجنسكي،كوندليزا رايس أنموذجا**،المركز الديمقراطي العربي،18نوفمبر 2015،(تاريخ التصفح2020/06/17م،**https://democraticac.de/?p=22688**

-ظهر كتاب **جوزيف ناي** عن **مستقبل القوة(The future of power)**،والذيأكد على تصنيف القوة الناعمة **كقوة ذكية(Smart power)**،**أنظر:**
Joseph Nye,**The Future of Power**(New York :Public Affairs,2011) ,22.

وظهر كتاب جوزيف ناي عن "**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**"**(Governance in a globalized world)**،عام 2002م،ليقدم نظرة تحليلية لأنظمة الحكم،ودور الفواعل الدولية في السياسة العالمية في ظل العولمة،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:جوزيف ناي،وجون دونهايو،مترجما،**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**(الرياض:مكتبة العبيكان،2002)،33.

[2] روبرت غبلبين(ترجمة مركز الخليج للأبحاث)،**الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**(دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص99.

[3] بوزرب،ومنصوري،المرجع السابق ذكره،ص ص121-122.

وتنطلق **نظريةالهيمنة في العلاقات الدولية** من فرض **السلام الدولي**من خلال القيادة الأحادية للعالم،وروّج الكاتب الأمريكي **جوزيف ناي(Joseph Nye)**،لفكرة **الهيمنة(Hegemonic)**،في أبحاثه،لمقاربة **القوة الناعمة(Soft power)**،وظهر كتابه عن **مستقبل القوة(The future of power)**،والذيأكد على تصنيف القوة الناعمة **كقوة ذكية(Smart power)**'وأورد **جوزيف ناي(Joseph Nye)**،في كتابه"**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة"**،أن **السيطرة الأمريكية**،لم تعد مباشرة كما كانت في **الحرب الباردة**،بل أصبحت تعتمد على**فواعلوكيانات أخرى** ومنها **الشركات النفطية**،ومن هذه الفواعل،نجدأكثر من 500 **شركة متعددة الجنسيات**،ومنها **الشركات النفطية**،وتتحكم **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،في أكثر من نصف العدد،250 شركة عالمية مسيطرة،تساهم في خدمة **السياسة الأمريكية للهيمنة العالمية**[1].

وروجّ الباحث الأمريكي **فرانسيس فوكوياما(Francis Fukuyama)**،في مؤلفه"**بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين***"،على حتمية دفع النظرية المؤسسية إلى التطبيق في مختلف الدول لعقلنة أنظمةالحكم،وتسهيل التحكم في الدول الضعيفة،وأورد في كتابه"**نهاية التاريخ**"،**والإنسان الأخير***"،في أحقية **الولايات المتحدة الأمريكية**في **الهيمنة العالمية**.[2]

---

[1] بن الشيخ،المرجع السابق ذكره،ص ص290-291.

[2]المرجع نفسه،ص292.

*كتاب **فرانسيس فوكوياما(Francis Fukuyama)**،**بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"**يتناول فكرة أساسية،وهي طرق التحكم في الدول الضعيفة،وفق النظرية المؤسسية،لمعرفة االمزيد من لتفاصيل أنظر:فرانسيس فوكوياما،مترجما،**بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**(الرياض:منشورات العبيكان،2007م)،ص48.

*أما **كتاب "نهاية التاريخوالإنسان الأخير "(End of History) ،لفرانسيس فوكوياما**،أورد فيه مفهومين وهم:إمبراطورية الحقد،والتي تأسست على أيديواوجيات مناقضة للحرية،وإمبراطورية الإحترام،فهي أخلاقية،تفرض الأمن والسلم،وإحترام القانون،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:فرانسيس فوكوياما،مترجما،نهاية التاريخ والإنسان الأخير،(بيروت:مركز الإنماء القومي،1993م)،ص241.

ويشير **كنود إيريك يورقنسن(Knud Eric Jorgensen)*** ،أن حقل **العلاقات الدولية**،يعرف منذ عقود **هيمنة أمريكية**،واضحة،نفت عنه صبغة عالمية،وأصبغت عليه صبغة أمريكية خالصة،لخصها **ستيف سميث**في مقولة "**بلد مهيمن على العالم يستلزم حقلا مهيمنا عليه"**،والتي جعلها عنوانا لواحدة من دراساته حول **الولايات المتحدة الأمريكية**.[1]

ويصّر "**زيغنيف بريجنسكي**،على قوة النموذج الأمريكي،بقوله:"**تبقى أمريكا مركز الإهتمام العالمي،شاء المرء،أم أبى**"،وينصح **القيادة الأمريكية**،بإعادة توجيه،وصياغة **السياسةالخارجية الأمريكية**،بطريقة تستعيد إعجاب العالم،بتفوق النظام السياسي الأمريكي،ووجهات وهذا ما أكده،في مؤلفه:**رقعة الشطرنج الكبرى(Grand Chessboard)**،بحيث يرى أن **الولايات المتحدة الأمريكية**،تمتلك كل عناصر التفوق،وهي بذلك مؤهلة**لقيادة العالم**،نظرا لما تطرحه من شعارات **كحقوق الإنسان(Human rights)**،**والديمقراطية(Democracy)**،وهي قادرة على التحكم بمناطق كثيرة في العالم،**كمنطقة الشرق الأوسط**،والهدف الأساسي،هو**تكريس الهيمنة الأمريكية**،وتشكيل نفسها،كنموذج لإدارة العالم وفق أليات وخياراتها،ويؤكد "**زيغنيف بريجنسكي**"(**Ziginev Brzezinski**)،أن **الولايات المتحدة الأمريكية**،وتسعى لتحقيق **ديمومة الهيمنة الأمريكية**.[2]

---

[1] محمد الطاهر عديلة،"**تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس**"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية،جامعة لحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم الساسية،2014م-2015م)،ص40.

***كنود إيريك يورقنسن:**أستاذ العلاقات الدولية،بجامعة أزمير بتركي،عام 2015م،أستاذ العلوم السياسية بجامعة أرهوس بالدانمارك،من أهم كتاباته:بعد الهيمنة في العلاقات الدولية،أو الأسطورة المستمرة للهيمنة التأديبية الأمريكية،لمعرفة التفاصيل أكثر ،أنظر:

Knud Erik Jorgensen,**"After Hegemony in International Relations, or, the Persistent Myth of American Disciplinary Hegemony",**European Review of InternationalStudies,Volume1,(2014):57.

[2] بن الشيخ،المرجع السابق ذكره،ص292.

ويقدم بريجينسكي في مؤلفه الهام"**رقعة الشطرنج الكبرى:السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواٍستراتيجيا(Le Grand Ethiquier :L Amérique et le Rest du Monde)** [*] تنظيرا **للهيمنة الأمريكية(American Hegemony)**على العالم،إضافة إلى الجائزة **الجيوبوليتيكية(Geopolitics)**،الهامة التي حضيت بها **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.[1]

كتبت**هيلاري كلينتون(Hillary Clinton)**،في مذكراتها المنشورة سنة 2015م،عن التهديدات الجديدة التي تواجه قيادة **الولايات الأمريكية(U.S)**،للعالم،وكيف قامت إدارة **الرئيس باراك أوباما(Barack Obama)**،بمواجهتها،من خلال "**بناء الإزدهار الأمريكي**"،على أساس الإستحقاق الأمريكي القيادي للعالم،في القرن الحادي والعشرين،بإستخدام ما أصطلحت على تسمية"**القوة الذكية"(Smart power)**،في **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**.[2]

ويميل الأستاذ **شبلي زكي تلحمي(Shibley Telhami)** [*]،إلى تأكيد مركزية **الشرق الأوسط(Middle East)**،في **السياسة الأمريكية للهيمنة العالمية(U.S. Policy of Global Hegemony)**،من خلال إرساء السلام،في تلك المنطقة،ويلخص **الهيمنة الأمريكية(American Hegemony)**،على العالم،في"**دفع الأخرين إلى التحدي الإرادة الأمريكية**"،وتأكيد التخطيط الأمريكي :"**إستنفار عدوانية الأخرين**"لتبرير السيطرة الأمريكية على العالم.[3]

---

[1] بن الشيخ،المرجع السابق ذكره،ص293.

[2] المرجع نفسه،ص288.

[3] المرجع نفسه،ص289.

[*] **شبلي زكي تلحمي(Shibley Telhami)هو:**باحث أمريكي،من أصل فلسطيني،أستاذ العلوم الساسية في جامعة كاليفورنيا،عضو في معهد بروكنغر،من أهم كتابته،نجد **مقاربة ترامب للشرق الأوسط تتجاهل الماضي والمستقبل والحالة الإنسانية**،لمعرفة التفاصيل أكثر،أنظر:

Shibley Telhami**,How Trump's approach to the MiddleEast ignores the past,the future,and the human condition),brookings**,(Monday,may20,2019)**.**

تعد **نظرية الإستقرار المهيمن** أحد النظريات القائدة في تفسير أليات تفاعل الدول والأنماط النسقية التي تتواجد فيها،مثل الحرب والتجارة والإستقرار الدولي،ومضمون هذه النظرية أن الدول القوية المهيمنة تسيطر على النسق الدولي،وتبقيه مستقرا حتى تظهر قوة تمثل النظام الدولي،تمتلك كل الإمكانيات المادية من أجل قيادة النسق الدولي[1]،ليضمن فرض**الهيمنة**والمهيمن السلام الدولي بعدة طرق،ومنها تقديم قوة المهيمن الإقتصادية أساسا لنظام اقراض دولي ونظام تجارة حرة وفرصة اقتصادية لتعاون الدول وتخطي الحروب،وتشترك الدول المهيمنة في صفة عامة ألا وهي "القوة البنيوية" او تلك التي سماها **جوزيف ناي القوة الناعمة**،وهي التي تجعل المهيمن يحتل مكانة مركزية في النسق الدولي،والقدرة على تشكيل تفضيلات الدول الأخرى ومصالحها.[2]

يشهد النسق الدولي بذلك تحولا عظيما فمن الملاحظ ففي وقت من الأوقات تزعمت **الولايات المتحدة الأمريكية** السياسة الدولية،ولكننا نشهد اليوم تفوق **الصين**،فهناك زيادة ملحوظة في الثروة والقوة والنفوذ،الامر الذي ادى الى التنبؤ البعض بنسق دولي ثنائي تتزعمه الولايات المتحدة والصين،ولكن القوة تتسرب من يد الولايات المتحدة الأمريكية،ولذلك نشهد وجود صراع على القيادة والهيمنة والمؤسسات العالمية،وتحرص على الجمع بين العاملين السياسي والإقتصادي في **مؤسسات صنع الأمريكي**،ولعب دور مهم في **الشرق الأوسط**،ودعم مكانتها،وعليه يضع البعض مكونات للهيمنة الأمريكية،من خلال القواعد ومؤسسات صنع القرار الأمريكي،والإدارة الإقتصادية،ووصفت شرطي العالم[3].

---

[1] خليل،المرجع السابق ذكره،ص91.

[2] المرجع نفسه،ص142.

***الهيمنة هي**:كلمة يونانية تشير للحكم أو الأمر،وتشير مبدئيا للسيطرة،وتعرف على أنها السلطة أو النفوذ على الأخرين،كما يعرفها قاموس أكسفورد انها القيادة أو سيطرة دولة واحدة على الأخرين،فيما يخص مفهوم الهيمنة والمفاهيم ذات الصلة بها كالسيطرة والإمبراطورية والقوة المهيمنة الفرعية والإقليمية،وعناصر لنشأة وبقاء القوة المهينة،وغيرها من التفاصيل،أنظر:المرجع نفسه،ص ص81-88.

[3] المرجع نفسه،ص ص143-145.

تواجدت**الشركات النفطية الأمريكية(U.S. Oil Companies)**،في **منطقة الشرق الأوسط(Middle East)**،وممارسة الفاعلين الرؤساء الأمريكين،خاصة في فترة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب(Donald Trump)**،والتحكم في قوى الأحداث السياسة الأمريكية،تجاه**منطقة الشرق الأوسط**،وفرض**القوة**،**وتكريس الهيمنة الأمريكية(American Hegemony)**، بفضل **الشركات النفطيةالأمريكية**،في تلك المنطقة،وممارسة أدوارها[1]،وأصبحت السمة الأساسية **للنظام العالمي الجديد**،هي **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية**،خاصة في عهد الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش الإبن(George Bush Jr)**، إلى غاية الفترة الراهنة،ولفهم هذه **الهيمنة الأمريكية** على العالم،لابد فهم الترابط بين القوة التي تؤمن الهيمنة والجغرافيا.[2]

يعتبر مفهوم **الهيمنة العالمية(Global hegemony)**،من المفاهيم الأساسية في **التحليل الجيوبوليتيكي**،ومنها **الهيمنة الأمريكية للعالم**،ويؤكد"**كلاوس دودز "(Klaus Dodds)** [*]،في كتاباته عن موضوعات **الجيوبوليتيكس النقدي**،أن هناك موضوعات أساسية يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في التحليل **الجيوبوليتيكي المعاصر**،ومنها:موضوع "**تكريس الهيمنة الأمريكية**"،خاصة بعد إنتهاء **الحرب الباردة**،**االشركات النفطية**، أحد الأدوات الإقتصادية المهمة في تكريس **الهيمنة الأمريكية**[3].

---

[1] فؤاد حمه خورشيد،**الجيوبوليتيكس المعاصر تحليل منهج سلوك**،(كردستان:السايمانية للنشر والتوزيع،2013)،ص39.

[2] يحي قاعود،"**الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام السياسي الدولي**"،المركز الديمقراطي العربي،28 يونيو2017م،(تاريخ التصفح 09/ 2020/09م)،**https://democraticac.de/?p=22688**

[*] "**كلاوس دودز "(Klaus Dodds)هو:**مؤلف،وجيوسياسي بريطاني،من أهم كتاباته،نجد:الجغرافية السياسية:مقدمة قصيرة جداوالجغرافية السياسية في عالم متغير جدا،ولمعرفة المزيد من التفاصيل،أنظر:

Klaus Dodds, **world cat identities**,The website was viewed on10/09/2020,**https://www.worldcat.org/identities/lccn-n97049062/.**

[3] فؤاد حمه خورشيد،المرجع السابق ذكره،ص93.

جرّدت **العولمة** مسار**الجيوبوليتيك** وألقى الإنتباه على حقل **الإقتصاد الدولي** أساسا في **العلاقات الدولية**،وهذا ما ذكره الأستاذ **ستانيسلو بيلين**بأن **الجيوبولتيك والعولمة هما**"**وجهان لعملة واحدة**"،وكلاهما مهمان **في تفسير العلاقات الدولية**،وتعنى الجيوبولتيك بالتوازن العالمي للقوى والتي تعّد القوى العظمى الراهنة أو المحتملة الأكثر أهمية،وتقوي الإعتماد المتبادل والتكامل،**فالجيوبولتيك المعاصرة** تحاول فهم العلاقات بين اللاعبين المختلفين،بما فيه اللاعبين غير دولاتيين الذين يتنافسون في مجالات وأماكن عديدة[1]،فأهمية وفائدة**المنظور الجيوبويتيكي** في هذا التحليل،يكمن في نشر الباحث الأمريكي الشهير **روبرت كابلان** سنة 2012م،كتابه الموسوم ب:"**إنتقام الجغرافيا**"،أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نست أمر الجغرافيا،فانتقمت منهم أفغانستان والعراق،كما توصل أيضا **كلوز دود** بقوله:"**من الذكاء أن تكون ذا حجّة جيوبوليتيكية**".[2]

وبعد هذه التحليلات يمكن طرح تساؤلا:**هل ستستمر الهيمنة الأمريكية مابعدفترة الإدارة الأمريكية لدونالد ترامبعل النظام الدولي والعالمي؟**،لاشك أن هناك تحولات في **بنية النظام الدولي**،حيث لم يكن هناك قوة دولية في **النظام العالمي الجديد**سوى **الولايات المتحدة الأمريكية**،ظهرت قوى جديدة بداية القرن الحادي والعشرين،تتطلع لدور أساسي في **النظام العالمي الجديد**،يتناسب مع تنامي قوتها الإقتصادية **للولايات المتحدة الأمريكية كقوة العالمية**،**المهيمنة**،يكن ليست وحدها،فهناك عودة لأقطاب جديدة،في **النظام الدولي** مثل **الصعود الصيني**،وحتى تكون النظرة أكثر واقعية،علينا أن نستوعب جيدا بأن القوى الصاعدة لم تصل بعد إلى قوة **الولايات المتحدة الأمريكية**في كافة المجالات،وبالرغم من ذلك مازالت **الولايات المتحدة الأمريكية**مهيمنة،ولكن تبقى **الهيمنة**،ليست هيمنة مطلقة[3]،ومن جهة أخرى

---

[1] أغينتيشكا لغوتسكا،(ترجمة وتحرير جلال خشيب)،**الجيوبولتيك الجديدة:ما الجديد فعليا في هذا الحقل؟**،مركز إدراك للدراسات والإستشارات،ص ص07-08.

[2] المرجع نفسه،ص16.

[3] يحي قاعود،المرجع السابق ذكره،ص50.

هناك من يرى أنه ضرورة الكشف عن منطق إنهيار الهيمنة الأمريكية وتدهورها،أمثال **وليام ولفورث**،فيقول:"**هل تقهر الهيمنة نفسها**"،ويجيب بأن الهيمنة تحمل في داخلها بذور فنائها،ولقد فشل الباحثين في التفريق بين العوامل الداخلية والخارجية في تراجع وإنهيار الهيمنة،وأليات الهيمنة غير معروفة.[1]

عنوانالشكل رقم11:مخطط توضيحي لأنشطة الحكمودور الفواعل الدولية الأخرى

قطاع ثالث	**حكومي**	**خاص**
منظمات غير حكومية NGO's	**منظماتحكومية عالمية IGO's**	**شركات عبر الأمم وتسمى بالشركات المتعددة الجنسيات كالشركات النفطية**	**فوق الأمة**
بدون أرباح Non Profits	**مركزي Central**	**شركات Firms**	**قومي**
محلي Local	**محلي Local**	**محلي Local**	**تحت القومي**

المصدر:عصام بن الشيخ،"**الهيمنة" كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية" دراسة في أدبيات جوزيف ناي،فرانسيس فوكوياما،وزيغنيو بريجنسكي أنموذجا**،مجلة دفاتر السياسة والقانون11(جوان 2016):291.

[1]خليل،المرجع السابق ذكره،ص148.

خلاصة القول تنطلق **نظريةالهيمنة في العلاقات الدولية(Hegemonic Stability Theory)**،من الأفكار التي روّجها الكاتب الأمريكي **جوزيف ناي(Joseph Nye)**،لفكرة **الهيمنة(Hegemonic)**،في أبحاثه،لمقاربة **القوة الناعمة(Soft power)**[*]،وظهر كتابه عن **مستقبل القوة(The future of power)**،والذيأكد على تصنيف القوة الناعمة **كقوة ذكية(Smart power)**،وأورد **جوزيف ناي(Joseph Nye)**،في كتابه"**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة"(Governance in a globalized world)**،أن **السيطرة الأمريكية**،لم تعد مباشرة كما كانت في **الحرب الباردة**،بل أصبحت تعتمد على**فواعل** أخرى.[1]

ومن هذه الفواعل،نجدأكثر من 500 **شركة متعددة الجنسيات(Multinational corporations)**،ومنها **الشركات النفطية(Oil companies)**،خاصة،وتتحكم **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،في أكثر من نصف العدد،250 شركة عالمية مسيطرة،تساهم في خدمة **السياسة الأمريكية(U.S. Politics)**،**للهيمنة العالمية**.[2]

[1] عصام بن الشيخ،"**الهيمنة" كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية" دراسة في أدبيات جوزيف ناي،فرانسيس فوكوياما،وزيغنيو بريجنسكي أنموذجا**"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد11(جوان 2016):290-291.

[2] المرجع نفسه،ص291.

المبحث الثاني:النماذج التحليلية المفسرة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن الإعتماد مقاربة **تطوير البحث التحليلي في مجال السياسة الخارجية**[1]،وفي هذا الصدد نجد نموذج **ريتشارد سنايدر(Richard Snyder)**في تفسير **التفاعل المشترك بين الشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،ونموذج **جيمس روزنو James Rosneau**،بالإضافة إلى **نموذج غراهم أليسون**الملائم **للبيئة الأمريكية**،ولهذا سوف نتطرق لها من خلال المطالب الأساسية:

[1] J.Holsti**, The Comparative Analysis of Foreign Policy: Some Notes on the Pitfalls and Paths to Theory**,(ed: The Political Economy of Foreign Policy in Southeast Asia, International Political Economy Series. Palgrave Macmillan, London,1990),p09.

المطلب الأول: نموذج سنايدر:

برز **ريتشارد سنايدر(Richard Snyder)**[*] في**السياسة الخارجية(Foreign Policy)**،وبالضبط في مجال **عملية صنع القرار(Decision-making process)**،يحاول تفسير **العوامل التي تؤثر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية(Foreign policy decision-making)**،وتركيزها في متغير **المصلحة الوطنية(National interest)**،ومتغير **القوة(Power)**،وهذا ما ينعكس بالضبط على عملية **صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،والوحدة النهائية في **تحليل السياسة الخارجية(Foreign Policy)**،هي **عملية صنع القرار(Decision-making process)**،وفحوى هذه العملية،هو"**أن الحركة السياسية،لصانع القرار السياسي،لابد أن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم بالموقف،ليصل إلى القرار الرشيد الذي يتخذه تعبيرا عن مصالحه**"[1].

وقدم **رتشارد سنايدر(Richard Snyder)**نموذجا نظريا،لتفسير نشاطات **صناع القرار**،معتمدا في ذلك على **الفرد(Individual)**كوحدة تحليل أساسية،على أساس أن نشاطات الدول،هي نشاطات صناع القرار التي يمثلونها،ويسمى **بتشخيص الدولة(State Diagnosis)**.[2][*]

---

[*] **ريتشارد سنايدر(Richard Snyder):**هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة براون،من المؤلفين والمهتمين بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول،ومهتم بالأزمات،ومن أهم مؤلفاته:**السياسة النيوليبيرالية.**

[1] إناس شيباني،"**في تحليل السياسة الخارجية:النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل**"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية،تخصص العلاقات الدولية،جامعة الحاج لخضر –باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية:2018م–2019م)،ص212.

[2] شيباني،المرجع السابق ذكره،ص ص212–213.

التشخيص(Diagnosis)هو:تحديد طبيعة الشيئ،وسببه،ويستخدم هذا المصطلح في عدة تخصصات،ومنها العلوم السياسية،بمعنى تشخيص الدولة،وهي نشاطات صنّاع القرار،في السياسة الخارجية للدول،لمعرفة المزيد من التفاصيل،أنظر:

Diagnosis,**Orrigine and Meaninig of diagnosis,**Online etymonology Dictionary,Official The website:**https://www.etymonline.com/word/diagnosis**

ويهمنا في **رتشارد سنايدر(Richard Snyder)**،هو **المحيط الخارجي(Outer Ocean)**،في عملية صنع،وإتخاذ القرار في **السياسة الخارجية(Foreign Policy)**،والذي يشمل **الوضع السياسي الدولي**،وفكرة **المصالح الإقتصادية الدولية**،والتي يمكن أن نعبر عنها في **الشركات النفطية**،**وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،**والمحيط الداخلي(Inner Ocean)**،والمتمثلة في **السياسة الداخلية الأمريكية**،**والرأي العام الأمريكي(American Public Opinion)**،**والبيئة المجتمعية والسلوكية**،والتي تشمل **الأنماط المؤسسية في السياسة الأمريكية(U.S. Politics)**،التي تحدد الأدوار،وتخصيصها في **المجتمع الأمريكي**،**وعملية صنع القرار الأمريكي(U.S. Decision-Making Process)**،وهي التي تعبر عن سلوك **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.[1]

ونلاحظ أن**ريتشاردسنايدر** في نموذجه لتحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية،إستخدم أساليب **البحث السلوكي(Behavioral Research)**،وتزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة،والتي تمكن من إتخاذ القرار،يخدم طبيعة الأهداف المرجوة،ودوافع صانع القرار.[2]

*جيمس روزنو(James Rosneau):هو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة "جورج واشنطن"، أحد رواد مدرسة "تحليل السياسة الخارجية" (FPA).

[1] يوسف ناصيف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،ط.1(بيروت:دار الكتاب العربي،1985م)،ص ص177-179.

[2] شيباني،المرجع السابق ذكره،ص213.

المطلب الثاني:نموذج جيمس روزنو:

يمكن الإستعانة في البحث عن علاقة **الشركات النفطية بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**بنموذج**جيمس روزنو*(James Rosneau)**[1]،الذي يركز على العوامل،والمتغيرات المؤثرة في تحليل **السياسة الخارجية(Foreign Policy)**،ويعّد **جيمس روزنو**من أهم المنظرين الذين اهتموا **بالسياسة الخارجية**وقدم مساهمته في إطار نظري.[2]

ميز **جيمس روزنو(James Rosneau)**في نموذجه،مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة واحدة بين فترتين مختلفتين،فمثلا **مقارنة السياسة الخارجية الأمريكية**،قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م،وبعدها،وأعطى أهمية لمتغيرات معينة،في تحليل وتفسير **السياسة الخارجيةللدول(Foreign policy of states)**،وقدم ترتيب عناصر التأثير حسب وزنها،وإعتبرأن هناك خمستغيرات**(المتغيرات النفسية،والتنظيمية*،والعوامل الحكومية)**،والتي تشمل مؤسسات النظام الدولي والعلاقة القائمة بين مختلف مؤسساتها،مؤثرة في صناعة القرار في الدولة،وتساعد على فهم وتحليل **السياسة الخارجية للدول.**[3]

أقرّ **جيمس روزنو(James Rosneau) بالعوامل الفردية**(كشخصية صانع القرارات من خبرته وأسلوبه)،وعوامل متعلقة **بالدور**كمجموعة السلوكات المفسرة التي يقوم بها كل فرد في

---

[1] قدم **جيمس روزنو** نموذجه في "**نظرية أولية**" لتوجيه بحث "السياسة الخارجية" نحو الوجود المنظم والعلمي والكمي، ويهدف "الإطار ما قبل النظري" إلى تركيز الانتباه على المستويات المختلفة والمتميزة المسببة لسلوك الدولة في السياسة الخارجية، مثلا مستوى الفرد والحكومة ونمط المجتمع ومستوى العلاقات الدولية والنظام الدولي، ليكون خطوة نحو ما أسماه **روبرت ميرتنMerton Robert** بمفهوم "نظرية الصف المتوسط" « **Middle range theory** »،كما تعمل النظرية القبلية إلى إدراك الدور الذي يمكن أن يقود إلى خيارات معينة في السياسة الخارجية، كما يؤدي إلى فهم كيف أن مستوى تطور الدولة يعد من خيارات السياسة الخارجية المتاحة لها، ويمكن أن تشكل مع بعضها البعض نظرية كبرى والتي لها الافكار المتعددة والمتباينة والمضامين المختلفة للسياسة الخارجة،أنظر:عامر مصباح،**المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008م)،ص ص245-248.

[2] رياض حمدوش،**تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011)،ص21.

[3] حتي،المرجع السابق ذكره،ص193.

مركز معين للسلطة متعلقة بصنّاع القرار،حيث تشمل شخصيتهم، تكوينهم،مستواهم،ويؤثر الأسلوب السياسي للقادة فيتحديد التفاعل الخارجي للدولة،فالأسلوب ينتج عن تكوين الشخص وخبرته،ومن الأساليب القيادة مثلا نجد التوسط والتوفيق،ينعكس على **صانع القرار في الإدارة الأمريكية.**[1]

وقدّم **جيمس روزنو**مفهوما آخر،يساعد على فهم **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول**بما يسمى **بالاعتماد المتبادل(Interdependence)**،فعلى سبيل المثال:إعتماد **الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الأمريكية** على كيانات أخرى مثل **الشركات النفطية(Oil companies)**،وتعتبر **العوامل الإقتصادية**من المعايير المؤثرة،في **تحليل السياسة الخارجية**،وذلك يقاس بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة،كمعدل إنتاج الفرد ومعدل دخل الفرد السنوي،تراكم رأس المال الوطني،ومعدل النمو الاقتصادي،كل هذه المؤثرات لها دور في رسم **عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**[2]،وقسّموفق **المعيار الإقتصادية**على أساس **الوضع الاقتصادي للدولة**،إلى **دولة متقدمة**،وأخرى **دولة متخلفة**،وقد تكون أيضا **دولة في طريق النمو**أو **دولة نامية**[3]،وعلى سبيل المثال نجد في **السياسة الخارجيةللولايات المتحدة الأمريكية**،كدولة كبرى،ومتقدمة،**نظامها السياسي مفتوح**،وهذا وفقا لمعيار جغرافي،واقتصادي وسياسي،فقام بترتيب العوامل المؤثرة في **السياسة الأمريكية**،(أنظر للجدول رقم10).[4]

---

[1] حتي،المرجع السابق ذكره،ص195.

[2] حمدوش،المرجع السابق ذكره،ص ص19-24.

[3] حتي،المرجع السابق ذكره،ص195.

***النظام السياسي المفتوح(OPEN POLITICAL SYSTEM)هو:**عرفه **دفيد إيستون**،أنه ذلك النظام الذي ينظر للحياة السياسية،على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة به،وأن التفاعلات السياسية،في إطار النظام السياسي،تتم إستجابة للتأثيرات البيئة،لمعرفة التفاصيل أكثر ،أنظر :نموذج ديفيد إيستون المبسط للنظام السياسي،الموسوعة السياسية،(تاريخ التصفح0/09/2020م)، **HTTPS://POLITICAL-ENCYCLOPEDIA.ORG/DICTIONARY**

[4] حتي،المرجع السابق ذكره،ص196.

عنوان الجدول رقم 11:جدول يوضح تصنيف العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية

مثال / عوامل التصنيف	الولايات المتحدة الأمريكية
الجغرافيا والموارد الطبيعية	**دولة كبرى**
وضع الإقتصاد	**متقدم**
شكل النظام السياسي	**مفتوح**
ترتيب عوامل التأثير	**عوامل الدور ،المجتمعية،الحكومية،النظامالدولي،الفردية**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مرجع:حتي،المرجع السابق ذكره،ص199.

إدراك**صانع القرار الأمريكي**في **السياسة الأمريكية**لمتغير **المصلحة الوطنية**في صناعة القرار الخارجي **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**،و[1] يمكن إستخدام،نموذج **جيمس روزنو(James Rosneau)**،في تفسير وتحليل **السياسة الأمريكية** وصناعة القرار الخارجي عند الرئيس الأمريكي(**Donald Trump**)،بالتركيز على مختلف العوامل،أو المتغيرات السالفة ذكرها،**فعملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**حسب هذا النموذج،هي أحد أعقد العمليات،وهذا راجع إلى التأثر بأجهزة ومؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،والأدوار والوظائف **الشركات المتعددة الجنسياتالشركات النفطية أنموذجا**،والمتغير الذي حاز الاهتمام في نموذج **جيمس روزنو(James Rosneau)**،هو **شخصية صانع القرار الأمريكي**،ومتغير **المصلحة الوطنية**،دون أن نسسى،أهمية المتغيرات،أوالعوامل الأخرى السالفة لنا ذكرها.[2]

خلاصة القوليمكنالتركيز على تأثير **العوامل أو المتغيرات السياسية والإقتصادية** في **عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**،فحسب هذا النموذج هي أحد أعقد العملياتوهذا راجع إلى التأثر بأجهزة الدولة والأدوار والوظائف الموزعة على الأشخاص والبنية الدولية(**كالشركات النفطية**)،ومن خلال تناولنا لنموذج "**جيمس روزنو**" يمكن القول أن المتغير الذي حاز الاهتمام حتى في نظرياته السياسية الخارجية،والمقتربات الجزئية في تفسير تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية نجد **شخصية صانع القرار الأمريكي**،حسب دور باقي القرارات السياسية والاقتصادية في إطار النظام السياسي الأمريكي،**ومتغير المصلحة الوطنية**.[3]

---

[1] حتي،المرجع السابق ذكره،ص ص40-41.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،ط.2،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)،ص 46.

[3] رياض حمدوش،**تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011)،ص21.

المطلب الثالث:نموذج غراهم أليسون:

السبب الذي جعلنا نتطرق **لنموذج القرار الرشيد لغراهم أليسون**[1]تأثره**بنموذج القرار الرشيد حقل الإقتصاد الجزئي،ونظرية المنفعة المتوقعة**، وساعدت على تفسير السلوك الاقتصادي للدول **كالولايات المتحدة الأمريكية**[2]، وإعتمد على هذا النموذج في تحليله على **ثلاثة أطر تحليلية**لفهم وإستيعاب عملية صناعة القرار الخارجي،وهي:**نموذج الفاعل العقلاني**،ويقوم على محاولة تفسير سلوك دولة تجاه دولة أخرى،عبر **تحليل عقلاني**للأهداف التي تعمل بها الدولة،ومن أهم رواده أيضا **هانس مورغانتو**،ويعتمد هذا النموذج على وضع معايير موضوعية أو ثوابت لتفسير سلوك الدول تجاه دولة أخرى، ويستعمل هذا النموذج عدة نظريات ومنها **نظرية الألعاب**،وتمثل سلوكية الدولة وحدة تحليل أساسية لجانب الفواعل الأخرى**إختيار القرار العقلاني الرشيد**وفق ما يخدم أهدافها[3].

ويعتمدعلى مفهوم أساسي في **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول**وهو **الرشادة**والتي عرفها بأنها:"**الإختيار الثابت،الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة،فمتخذ القرار دائما يختار البديل الذي يحقق له أفضل النتائج**،"**فنموذج االقرار الرشيد هو الذي يعبر عن عملية إختيار البدائل الصحيحة،من أجل تحقيق المصلحة القومية**" **يجعل الدولة الفاعل الرئيسي،والتي تقوم بتعظيم المنافع،وتحديد الأهداف البديلة لحل المشكلات،والإختيار الأمثل لها،والحصول على المعلومات الدقيقة،وقياس التهديدات،والفرص المتاحة للدولة.**[4]

وأما نموذج العملية التنظيمية،فنظام صناعة القرار حسب هذا النموذج،ليس موحدا،بل يتكون من عدة وحدات،الإعتماد على الفواعل الأخرى في صناعة القرار،فسلوك الدولة،لا يقوم

---

[1] Graham T. Allison,"**Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis",**The American Political Science Review,Volume 63, Issue 3 (Sep., 1969),pp 689-718.

[2] ليلى مرسي،"**نموذج القرار الرشيد في تحليل السياسات الخارجية للدول"بالتطبيق على أزمة الصواريخ الكوبية**"(جامعة الإسكندرية،كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية،قسم العلاقات السياسية الدولية،2019م)،ص04.

[3]حتي،المرجع السابق ذكره،ص ص188-189.

[4] ليلى مرسي،المرجع السابق ذكره،ص05.

على الإختيار الحر الموحد،بل هي نتاج ما تقوم به وحدات عديدة،بوظائفها،وأدوارها،حسب قواعد معينة،كنتاج للعبة،تتم في إطار بنينها التنظيمية،فالفاعل في هذا النموذج ليس الدولة،موحدة تحليل،وإنما شبكة من الوحدات،وعلى رأسها القيادة.[1]

ويعتمد **غراهام أليسون**،على **نموذج السياسة الحكومية**،ويتناول في تحليله على مستوى القيادة،أو الفئة الأعلى في نظام صناعة القرار،بحيث **نموذج العملية التنظيمية**يتعاطى مع القيادة كصانع قرار موحد،تصله الخيارات من الوحدات الأخرى،بشكل هرمي.[2]

وأما هذا النموذج فيحاول تفسير وشرح العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة،بحيث أن لكل فرد سلوكية،ومصالح،ودور خاص،وله وزن سياسي،في لعبة مميزة،تتسم بالتنافس،والتعاون بينهم،وتفسير سلوك الدولة كنتاج للعملية التفاوضية التي تجرى في القيادةوبالتالي توجد فواعل عديدة في إطار القيادة،وسيطرة كل فاعل على موارد القرار تحدد تأثيره على النتيجة[3].

[1] حتي،المرجع السابق ذكره،ص ص190-191.

[2] المرجع نفسه،ص191.

[3] المرجع نفسه،ص193.

خلاصة القول هذه هي **العدسات المفاهيمية الثلاثة** على حد تعبير **غراهم أليسون**،تجعل القارئ يستوعب النظر في الطرق المشتركة لتحليل السياسة الخارجية،وهذا ما أدى**جون كينيدي** بقوله:"**جوهر القرار النهائي،لا يزال منيعا للمراقب،في كثير من الأحيان،في الواقع،المقرر نفسه**"**(أنظر جدول رقم11).**[1]

جدول رقم 12:يوضح النماذج الثلاثة لصناعة القرار عند غراهام أليسون

النماذج الثلاثة لصناعة القرار عند غراهام أليسون		
نموذج الفاعل العقلاني	**نموذج العملية التنظيمية**	**نموذج السياسة الحكومية**
الواقعية،والواقعيةالجديدة:**هانس موغنتو،كنيث والتز،هنري كسنجر**	اللبيرالية،واللبرالياةالجديدة:**كيوهان**	الرئيس **باراك أوباما** مقابل الجمهوريين في الكونغرس
وحدوية الدول كفاعل وحساب التكاليف والفوائد،من الخيارات السياسية لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة.	لا تتصرف في الخيارات بل تعتمد على مخرجات العملية التنظيمة للسياسة الحكومية.	المنافسة تكون بين وحدات صنّاع القرار، لا توجد خطة وإستراتيجية واحدة،بل توجد الأهداف الشخصية

المصدر:ترجمة و إعداد الباحث،بالإعتماد على:

Allison's Three Models of Government Action,Atlas of public Management,viewedon:(18/09/2020),**http://www.atlas101.ca/pm/concepts/allisons-three-models-of-government-**

[1] Gobinda Chakraborty,**Government Politics Model (The organizational Process Model),On the basis of Graham T Alisson's Essence of Decission,(**Course title: **Understanding Public Policy,**UNIVERSITY OF DHAKA,Department of Political Science,September 17, 2019),p02.

المبحث الثالث:المقتربات المفسرة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

تنظيم التفسير النظري حول **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**غير كافيا،فلهذا لابد من التعرف على **القرارات المتعلقة بنظريات صنع القرار**(أنظر الشكل رقم11)،وإسقاطها على **عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية** من قبل الجهة الفاعلةمن خلال مجموعة من **المقتربات**منها **مقترب السببية**(**Causal Approach**)،**مقترب صناعة القرار العقلاني**(-**Approaching rational decision making**)،**ومقترب القوة الذكية الأمريكية**(**U.S. Smart Power Approach**).

عنوان الشكل رقم 12:القرارات المتعلقة بنظريات صنع القرار:

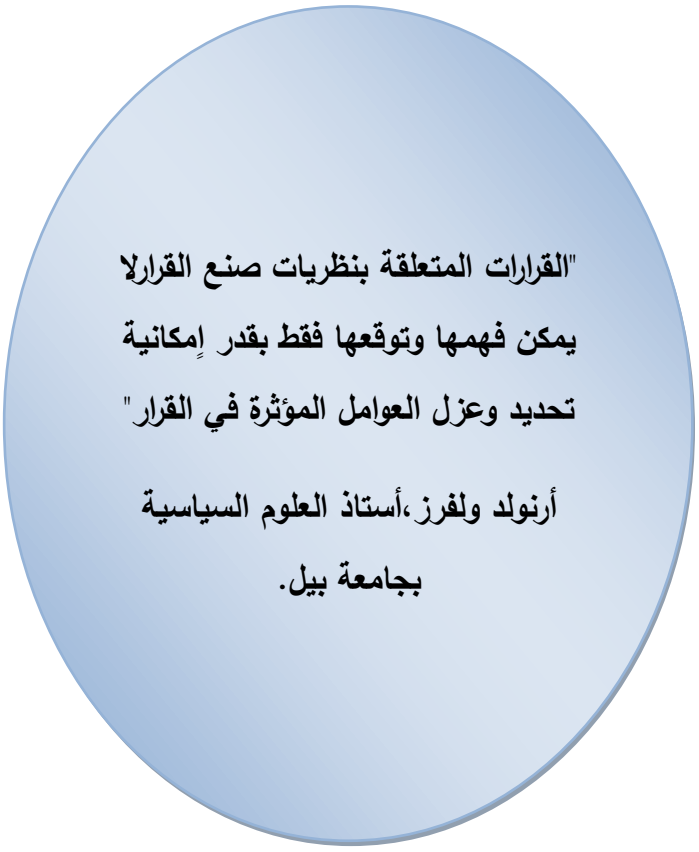

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على:

-كيغلي،تشارلز وشانون بلانتون،(ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي)،**السياسة العالمية التوجهات والتحولات**.الجزء الأول.الرياض:دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017،ص 71.

المطلب الأول:مقترب السببية:

يعتمد**مقترب السببية(Causal Approach)**،على العديد من المتغيرات،ومنها **الظروف الدولية(International circumstances)**،**كمتغيرات سببية في تفسير تأثير الشركات النفطية في السياسة الأمريكية**،فلا توجد فئة واحدة من السببية يمكن أن تشارك في عملية صنع القرار في **السياسة الأمريكية**،بل أن عدد من الفواعل الأخرىتتلاقى لتشارك في تحديد القرارات التي تنتج **مخرجات السياسة الأمريكية**[1].

أتاحت فترة الرئيس الأمريكي(**Donald Trump**)فرصة لدمج كيانات الأخرى في **عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**،مثل **الشركات النفطية**،وهذا ما أكده **كوينسي أدامنز(Quincy Adams)***،بقوله:"**أنا لا أعرف لي تغير في السياسة التغير فقط في الظروف**"،ومعظم التحولات في **الظروف العالمية**تؤثر على عملية صنع القرار في **السياسة الأمريكية**،ويقول **ريتشلارد نيكسون:"لقد تغير العالم،يجب أن تتغير سياستنا الخارجية معه**"[2]،وتفهم قيادة صنع القرار في **الولايات المتحدة الأمريكية**من كل فاعل على المسرح العالمي من خلال سماته الخاصة،والتي تعمل أيضا لتحديد خيارات **السياسةالأمريكية**،مثل الخصائص التي تتميز بها **الشركات النفطية**،كقوة وحجم **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،والموارد المالية التي تمتلكها،لتمويل الحملات الإنتخابية الأمريكية،وهذا ما يؤثرعلى اتخاذ القرارات في خيارات **السياسة الأمريكية**،للإستجابة للظروف الدولية،وأصبحت الشركات **النفطية**،من الفواعل الأخرى المهمة في **السياسة الأمريكية**،والتي تشكلت من قبل التحولات التي طرأت في **العلاقات الدولية**،وبسبب تأثير هذه التغيرات العالمية على خصائص الجهات الفاعلة.[3]

[1] كيغلي،وبلانتون،المرجع السابق ذكره،ص73.

[2] المرجع نفسه،ص74.

[3] المرجع نفسه،ص76.

وتعمل هذه الفواعل في التأثيرعلى شكل"**مدخلات**"(**Imput**)،وتشكل عملية صنع القرار،وتؤدي في النهاية،للنتائج أو **"مخرجات(Output)**،والتي بدورها توفر"**التغذية الاسترجاعية(Feedback)**قد تؤثر لاحقا على المدخلات نفسها،بالاضافة،فإن **مخرجات السياسة الخارجية**،ومايترتب عنها،من عوامل على نفس المدخلات،لأنها تضغط **كتغذية عكسية(Reverse feeding)**،على العوامل السببية،عندما يشارك قرار السياسة في الظروف التي ستؤثر على قرار لاحق.[1](أنظر للشكلرقم12).

عنوان الشكل رقم 13:رسم بياني يفسر كيفية تأثير فواعل وعوامل صناعة القرار في السياسة الخارجية.

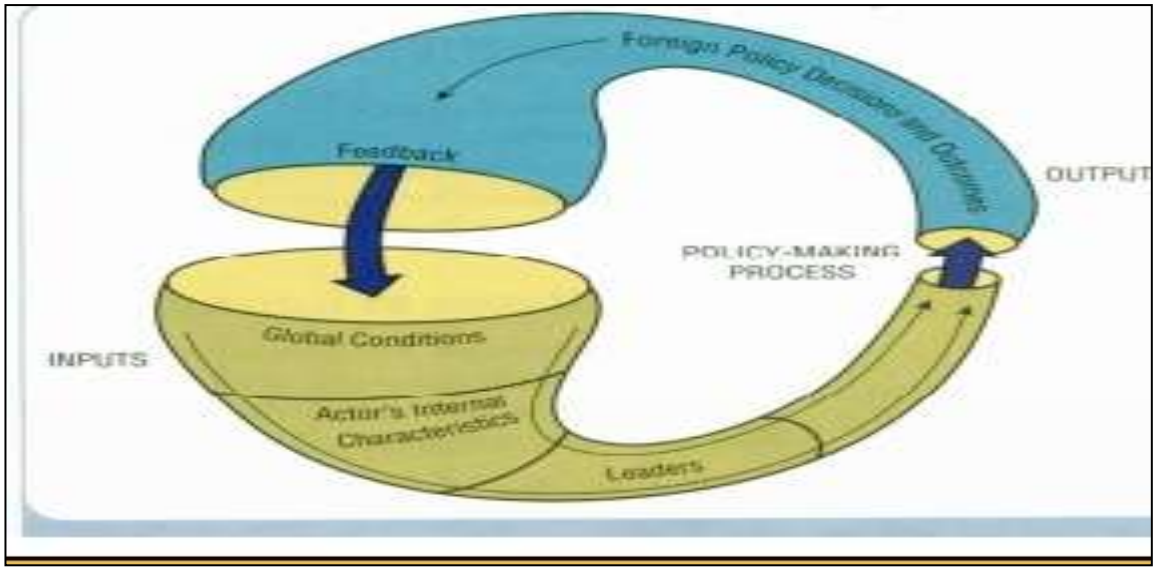

المصدر:كيغلي،وبلانتون،المرجع السابق ذكره،ص78.

شرح الشكل:فهذا النموذج المقدم ديناميكي،في دراسة قرارات سياسية،وسولوكيات رؤسات **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،والقوى المؤثرة **كالشركات النفطية(Oil companies)**، خاصة على عملية صنع القرار،والتأثير على قرارات لاحقة تتبعها أثار،وهذا منظار يمكن من خلاله رؤية وتفسير **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،بطريقة نظرية لأنه مرتبط بفاعل بعينه.[2]

[1] كيغلي،بلانتون،المرجع السابق ذكره،ص77.

[2]المرجع نفسه،ص78.

وخلاصة القولأن **مقترب السببية** أحد المقتربات المفسرة **لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،وذلك من خلال تركيزه على مجموعة من المتغيرات ومنها **الظروف الدولية**،و**السببية**،وهذا ما أكد عليه كل من **هنري كسنجر**بأنه"تلعب **الظروف الدولية** السائدة في كل فترة من الرؤساء في **السياسة الأمريكية** دورا في عملية صنع القرار مثلا القرارات التي أصدرها الرئيس **باراك أوباما** في الغزو الأمريكي للعراق،وإعتبار **الشركات النفطية** فواعل مهمة تعمل كحافز لإتخاذ القرارات الدولية،بفضل المساعدات الماليةالتي تقدمها في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**.[1]

[1] تشارلز كيغلي،وشانون بلانتون(ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي)،**السياسة العالمية التوجهات والتحولات**،الجزء الأول(الرياض:دار جامعة الملك سعود للنشر،2017)،ص77.

المطلب الثاني:مقترب صناعة القرار العقلاني:

دراسة هذا الموضوع وفق **مقترب صناعة القرار العقلاني** يستوجب بالضرورة إستخدام**مقاربة الإختيار العقلاني(Rational choice approach)*** حسب منظار الإستبصارات في العلاقات الدولية على حد تعبير البروفيسور **عادل زقاغ(أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة باتنة01-الحاج لخضر)**[1]،وعلى هذا الأساس ف القرارات في **السياسة الخارجية**تتبثق من إعتبارات **مصلحية**محدودة الدقة تفرضها **العقلانية(Rationality)**،فهيتستدعي لفحص الخيارات الممكنة،في إطار عملية حسابية دقيقة لمخرجات كل منهما،وإختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة.[2]

وتفترض **النظرية الواقعية(Realisme theory)**[3]،أن **عملية صنع قرار في السياسة الخارجية(Foreign policy decision-making)**،تتكون بشكل رئيسي من تكيف الفاعل الدولي ما تفترضه **المقاربة العقلانية**،أن كل صانعوا القرار بشكل عام متشاهبون في توجهاته بالنسبة لصناعة قرار في **السياسة الخارجية**[4].

---

[1] عادل زقاغ،"مناقشة أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بعنوان"**تفاعلات الملف النووي الغيراني وتداعياتها على المثلث الإستراتيجي العالمي(الولايات المتحدة الأمريكية،روسيا،الصين)**"،جامعة باتنة01،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،يوم:الأربعاء 2022/02/23م.

***مقاربة الإختيار العقلاني(Rational choice approach)هي**:التي تعتمد على دراسة سلوك صنع القرار،الإعتماد على النموذج السلوكي،ومن أهم روادها،نجد هربرت سايمون،والذي كتب في مقال بعنوان:الإختيار العقلاني والنموذج السلوكي،أنظر:

Herbert A. Simon,**A Behavioral Model of Rational Choice**,TheQuarterly Journal of Economics,Vol. 69, n°1(Feb., 1955):99-118.

[2] حسين بوقارة،**السياسة الخارجية:دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل**(الجزائر:دار هومة،2012)،ص136.

[3] لمعرفة المزيد من التفاصيل حول **النظرية الواقعية**:أنظر للفصل الثاني الموسوم ب:**المدخل النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،المبحث الأول:**الشركات النفطية وعملية صنع القرار في نظريات العلاقات الدولية**،المطلب الأول:**النظرية الواقعية**.

[4] كيغلي،وبلانتون،المرجع السابق ذكره،ص78.

فعملية صنع القرار لكل الفاعلين يمكن دراسته كأنه الفاعل الوحيد**حيث أن سلوك الخيار العقلاني**سلوك هادف موجه نحو هدف،ويبرز عندما يرد الفرد على حدث دولي،ويستخدم أفضل المعلومات المتاح،ويختار واحدة من كم هائل من الخيارات، ويؤدي ذلك إلى تعظيم أهدافه[1]،ويصف المفكرين **العقلانية**أنها سلسلة من عمليات صنع القرار،وتنطوي على مجموعة من الخطوات،**تحديد المشكلة وتعريفها،تحديد الهدف،إختيار البديل الأفضل**فعلى سبيل المثال الحديث عن تدخل الشركات النفطية الأمريكية في الحرب على العراق،أحداث 11 سبتمبر 2001م،ثم نادوا بإنسحابها(كإختيار بديل الأفضل)[2].

نستخلص أن **مقترب صناعة القرار الذي يعتمد على مقاربة لإختيار العقلاني حسب النظرية الواقعية**"[3]، القرارات في السياسة الخارجية تنبثق من إعتبارات مصلحية محدودة الدقة تفرضها العقلانية، وتستدعي لفحص الخيارات الممكنة في إطار عملية حسابية دقيقة لمخرجات كل منهما،وإختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة،وتفترض العقلانية أن كل صانعوا القرار بشكل عام متشاهبون في توجهاته بالنسبة لصناعة قرارات السياسة الخارجية"[4].

[1]كيغلي وبلانتون،المرجع السابق ذكره،ص79.

[2] المرجع نفسه،ص80.

[3]لمعرفة المزيد من التفاصيل حول **صناعة القرار الذي يعتمد على مقاربة لإختيار العقلاني حسب النظرية الواقعية**:أنظر للفصل الثاني الموسوم ب:**المدخل النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،المبحث الأول:**الشركات النفطية وعملية صنع القرار في نظريات العلاقات الدولية**،المطلب الأول:**النظرية الواقعية.**

[4]كيغلي وبلانتون،المرجع السابق ذكره،ص80.

المطلب الثالث:مقترب القوة الأمريكيةالذكية:

يقول **سيف الهرمزي(Saif Al-Haramzi)***في كتابه "**مقتربات القوة الذكية الأمريكية كألية من أليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا"**،أن"القوة مفهوم حركي غير ثابتيدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة الماديةوغير الماديةوإن القدرة تتصف بندرتها،فيترتب عن ذلك،أن الدول تحرص على ما تملكه ومهما ملكت من قوة، وتحاول عدم تشتيت جهدها[1]،**قوة الدولة**دائمًا نسبيةويتوقف تقديرها على أمرين:**أولهما**:القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحةأو الكامنة إلى قوة فاعلة،**وثانيهما**:محصلة قوة الطرف الآخر،إذ ربما تتساوى دولتان في إمتلاك مصادر القوة،إلا أن قدرة إحداهما،وعدم قدرة الأخرى على توظيف أحد،أو بعض مصادر قوتها،يجعلان الدولة القادرة على توظيف مصادر القوة،قوى نسبيًا من الأخربعلى الرغم من تساوي مصادر القوة في كلتا الدولتين".[2]

ويصّف **القوة الذكية الأمريكيةبالمركّب**، و**إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية**عوامل القوة لا يكفي كي تكون الدولة مؤثرة"،وهذا بسبب تحديات،تعرقل**القوة الأميركية**بصورها،ومسمّياتها

---

[1] سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية الأمريكية كألية من أليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**،ط.1(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)،ص38.

سيف الهرمزي(Saif Al-Haramzi)هو:د. سيف الهرمزي،هو عضو في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،مقرر قسم الدراسات الدولية،جامعة تكريت،وسكرتير تحرير مجلة تكريت للعلوم السياسية،ومن الباحثين المهتمين بالواقعية البنوية،والجديدة،من أهم مؤلفاته:مقتربات القوة الذكية الأمريكية،لمعرفة المزيد من التفاصيل،أنظر:

Saif Al-Haramzi**,Biography,** the Washington instituite for Near East policyDecember 07,2020, The website was viewed on :(10/09/2020),

https://www.washingtoninstitute.org/experts/view/sayf-hermazi

* ويرى **سيف الهرمزي**أن الأصول الفكرية **لمفهوم للقوة الأمريكية الذكية**،تكمن في فحوى منطلقات أفكار المدرسة الواقعية التقليدية و"النيوواقعية" التي جاءت وفقًا للحاجة الماسة إلى المرحلة،أكان في الطرح أم في التطبيق في القرن الحادي والعشرين،وفي مدارس القوة الأميركية وخزانات الفكر وأهم مفكري القوة بشكل عام،والقوة الأميركية بشكل خاص،نجد **هانز مورغنتاو، وفرانسيس فوكوياما، وصموئيل هنتنغتون، وستانلي هوفمان وريتشارد مانسبا ودونالد لامبتر**، إلى جانب الإنسانية والقوة الأميركية،وغيرهم،أنظر: الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص120.

[2] المرجع نفسه،ص138.

المختلفة وصولًا إلى الاستجابة الأميركية،للتحديات من منطلقات **القوة الذكية(Smart Power)**والتي توظفها في**منطقة الشرق الأوسط.**[1]

وفي مستقبل **القوة الذكية الأميركية(American Smart Power)**،فهي بين مشهدي التراجع والاستمرار،،يقول **سيف الهرمزي(Saif Al-Haramzi)**:"لعل من أول واجبات إستشراف المستقبلالأميركي،في ظل التغيير الدولي،تلك الواجبات التي تكمن في تحديد المقاصد من البُعد الاستراتيجي **للقوة الذكية الأمريكية(American Smart Power)**،من أجل تأطير التغيير الذي يوضح الرؤية التي عمدت من أجلها المدركات الأميركية إلى توظيف المتنافسات وتحفيز المتناقضات،فخرج ذلك المدرك بنتيجة هي أن صناعة المستقبل تعتمد على إمتلاك **القوة الذكية الأمريكية**،الأمر الذي دعا إلى تحديد مكانة المستقبل في مدرك **صانع القرار الأميركي(U.S. Decision Maker)**[2]."

ونستلخص أنه يمكن **تفسير تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**من خلال **مقترب القوة الذكيةالأمريكية(U.S. Smart Power Approach)**،فأهمية **القوة الذكية في السياسة الأمريكية(The Smart Power of U.S. Politics)**،في الألفية الجديدة للقرن الحادي والعشرين،جاءت للإستجابة لمتطلبات جاءت للتحكم في **الأهداف القومية العليا الأمريكية**،وفهم الكيفية التي تتحرك بها **الشركات النفطية(Oil companies)**،لتحقيق تلك الأهداف من خلال **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** لرسم معالم **الهيمنة الأمريكية(American Hegemony).**

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص120.

[2] المرجع نفسه،ص335.

خلاصة الفصل الثاني:

ومن خلال ما سبق،يمكن أن نستخلص مايلي:

-هناك أكثر من إطار نظري مفسر **لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،لكن الإطار النظري الذي حظي بالإهتمام الكبير عند المفكرين،يتمثل في **النظرية الواقعية(RealismTheory)**،**فالتفسير الواقعي**،يكمن أساسا في **المفاهيم التي ترتكز عليها النظرية الواقعية**،ومنها متغير **المصلحة الوطنية(National interest)**،**للولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،والتركيز على مفهوم **القوة**،خاصة **القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وتشكيلها**لوبيات**،تمول الحملات الانتخابية،في الولايات **المتحدة الأمريكية(U.S)**،Sومن المعلوم أن **الشركات النفطية الأمريكية** تحتل مكانة هامة في إستقرار السوق النفطي الأمريكي،إنتاجا،وإستهلاكا،فهي تؤثر بشكل واضح على صانع القرار،لأن البناء المؤسساتي الذي يرتكز على **اللبيرالية**،هو أحد أوجه تدخل المال،والإقتصاد في الترتيبات السياسية الداخلية،والخارجية.

-يمكن تفسير وتحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** بواسطة **نظرية الدور**،الذي تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه النظرية،تعّد القطب الرئيسي الذي يسيطر على الإقتصاد العالمي،حيث إستطاعت الحفاظ على الصدارة في الأسواق العالمية،من خلال جملة من الوسائل والدعائم التي تمكنها من تحقيق الهيمنة العالمية،ومنها الشركات النفطية ،ومن خلال توظيف نظرية الدور يمكن فهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها لتحقيق مكانتها من خلال مواردها وقدرتها وتوظيف قوتها الإقتصادية من خلال تلك الشركات النفطية،ما يمكن أن نستخلصة أن في تتحليل وتفسير **دور الولايات المتحدة الأمريكية،وتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار وفق نظرية الدور** هدفها هو **تحقيق الإستقرار بالهيمنة**،التي تناولها العديد من الباحثين في **العلاقات الدولية**،مسقطين هذا الدور على **الولايات المتحدة الأمريكية.**

-وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية وفق نظرية الهيمنة فرض قوتها،من خلال الجمع بين العاملين السياسي والإقتصادي(مؤسسات صنع الأمريكي والشركات النفطية)،في قرار لعب دور المهيمن،ومثلت حرب الولايات الأمريكية على العراق وغزوها 2003م،بلوة مهمة للمجال السياسي والعسكري والإقتصادي،مما يخدم مصالحها في الشرق الأوسط،ودعم مكانتها،وعليه يضع البعض مكونات للهيمنة الأمريكية،من خلال القواعد ومؤسسات صنع القرار الأمريكي،والإدارة الإقتصادية،ووصفت شرطي العالم،فتواجد **الشركات**

النفطية الأمريكية(U.S. Oil Companies)،في **منطقة الشرق الأوسط(Middle East)**،وممارسة الفاعلين الرؤساء الأمريكين،خاصة في فترة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب(Donald Trump)**،والتحكم في قوى الأحداث السياسة الأمريكية،تجاه**منطقة الشرق الأوسط**،وفرض**القوة**،**وتكريس الهيمنة الأمريكية(American Hegemony)**،من خلال،**الشركات النفطيةالأمريكية(U.S. Oil Companies)**،في تلك المنطقة،وممارسة أدوارها.

وأصبحت السمة الأساسية **للنظام العالمي الجديد(The new world order)**،هي **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية(Hegemony USA)**،خاصة في عهد الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش الإبن(George Bush Jr)**،إلى غاية الفترة الراهنة،في عهد الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب(Donald Trump)**،ولفهم هذه **الهيمنة الأمريكية(American Hegemony)**،على العالم،لابد فهم الترابط بين القوة التي تؤمن الهيمنة والجغرافيا،**وهل ستستمر الهيمنة الأمريكية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة في فترة الرئيس جون بايدن،على النظام الدولي والعالمي؟**،ويمكن القول،لاشك أن هناك تحولات في **بنية النظام الدولي**،حيث لم يكن هناك قوة دولية في **النظام العالمي الجديد**،سوى **الولايات المتحدة الأمريكية**،ومع بداية القرن الحادي والعشرين،ظهرت قوى جديدة تتطلع لدور أساسي في **النظام العالمي الجديد**،يتناسب مع تنامي قوتها الإقتصادية،وهذا يوضح أن **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،هي **القوة العالمية**،**المهيمنة**،يكن ليست وحدها،فهناك عودة لأقطاب جديدة،في **النظام الدولي** مثل **الصعود الصيني**،وحتى تكون النظرة أكثر واقعية،علينا أننستوعب جيدا،بأن القوى الصاعدة لم تصل بعد إلى قوة **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**، في كافة المجالات،وبالرغم من ذلك مازالت **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،هي **المهيمنة**،ولكن تبقى **الهيمنة الأمريكية(American Hegemony)** [*]،ليست هيمنة مطلقة،ومن جهة أخرى هناك من يرى أنه ضرورة الكشف عن منطق إنهيار الهيمنة الأمريكية وتدهورها،أمثال **وليام ولفورث**،فيقول:"**هل تقهر الهيمنة نفسها**"،ويجيب بأن الهيمنة تحمل في داخلها بذور فنائها،ولقد فشل الباحثين في التفريق بين العوامل الداخلية والخارجية في تراجع وإنهيار الهيمنة،وأليات الهيمنة غير معروفة.

-وهناك أيضا نماذج عديدة،يمكن إستخدامها في تحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،**كنموذج سنايدر(Snyder Model)**،والذي يفسرعلاقة **الشركات النفطية**،**بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،**نموذج جيمس**

روزنو،وغراهم أليسونفي تحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وهو الأكثر تلائما **للبيئة الأمريكية.**

-كما يوجد هناك أكثر من **مقترب(approache)**،مفسر **لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،ومن أهمها،**مقترب السببية،مقتربصناعة القرار العقلاني،ومقترب القوة الأمريكية الذكية.**

الفصل الثالث:الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية:"دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:2001م-2020م"

البحث عن **واقع ودور الشركات النفطية كلاعبين سياسيين في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** يستدعي بالضرورة التطرق **للجماعات ضاغطة في السياسة الأمريكية(اللوبي النفطي)**،بفضل النفوذ المالي والقوة الإقتصادية التي تتمتع بها الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية،وترتبط الشركات النفطية بشخصية صانع القرار الأمريكي،وهذا ما لاحظناه في فترة كل من الرئيس**(بوش الأب والإبن،باراك أوباما** وفي ظل الإدارة الأمريكية للرئيس**دونالد ترامب)**.

كما أشرنا سابقا في **التأصيل المفاهيمي للشركات النفطية وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،والمدخل النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**،يمكن أن نستعين بهما كأدوات تحليلية لمحاولة فهم القيمة التحليلية لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكيةتجاه منطقة الشرق الأوسط من 2001م-2020م،وخاصة دول الخليج العربي أنموذجا،فذلك يستدعي بالضرورة فهم وتحليل أداء إدارة الرئيس **دونالد ترامب** تجاه منطقة الشرق الأوسط،خاصة في ظل التحولات الدولية الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط،وهذا ما نستشفه في المباحث التالية:

المبحث الأول:أهمية الشركات النفطية وعلاقتها بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

تحديد القوة السياسية التي تمارسها **الشركات النفطيةللتأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** هو أمر صعب جدا، وفي نفس الوقت هو بالغ الأهمية لأنه يجعل من **الشركات النفطية كلاعبين سياسين في السياسة الأمريكية**،فممارسة السلطة على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة جماعات الضغط السياسي**(اللوبي النفطي)**،التي يديرها القادة الأمريكيون في الإدارات الأمريكية وتلونها بالطيف السياسي الأمريكي،يعزز من علاقتها بمؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،فهذا ما سوف نحاول التعرف عليه في المطالب الأساسية:

المطلب الأول:الشركات النفطية كلاعبين سياسيين الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني:نفوذ الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثالث:مكانة الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول:الشركات النفطية كلاعبين سياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية:

يرى كل من الأستاذ "**إيفلين ليونارد Evelney Léonard"**[*]،"**فاليريا بوليغانو**"،**ريان لامار**"RyanLamar"**،**و"**توني إدواردTonyEdwards**،في مقالة بعنوان: **« Multinational Corporations As Political Players »** "**الشركات المتعددة الجنسيات كلاعبين سياسيين**"،والتي نشرهايوم22 أفريل2014 في مجلة:

« **Transfer :European Review Of Labour And Research** »،وتناولت هذه المقالة فهم القوة والسياسة في الشركات المتعددة الجنسيات،والإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية:**كيف تستفيد الشركات عبر الوطنية من خصائصها وتنظيمها دعماً لذاتها بالسلطة؟كيف تتفاعل مع البيئات المؤسسية المختلفة التي تعمل فيها،وما علاقات القوة التي تنطوي عليها هذه التفاعلات؟.**[1]

وجزء من الاهتمام المتزايد في هذا الصدد نجد "القوة السياسة"،في**الشركات النفطية**،وتعدجهات فاعلة سياسية تستخدم سلطتها لتشكيل الظروف في ظلها التي يقومون بأنشطتها الإنتاجية،والتفاعل مع **السلطات السياسة**،**وجماعات المصالح**،وهذا ما ينعكس على **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،ويتطلب تحليل دور **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**،تحديد "**قواعد اللعبة**"،والسؤال الذي يطرح نفسه:"**هل يفعلون ذلك لممارسة السلطة السياسية خارج السيطرة الديمقراطية**"،فإهتمام الباحثين **بدور الشركات النفطيةكلاعبين سياسيين**ليس بجديد،بل يبحث هؤلاء الباحثين،أولاً في السبب الذي يجعل **الشركات النفطية**،**لاعبين سياسيين**،ومعرفة كيفية إستخدام القوة **السياسية** وممارستها والتأثير على **عملية صنع القرار**والسلطة **السياسية**،فهيلا تؤثر فقط كأطراف فاعلة اقتصادية،وإنما أصبحت كيانات تؤثر في استخدام السلطة داخل المجتمع.[2]

---

[1]EvelyneLéonard,and al,op.cit,p173

[2] Do¨rrenba¨cher and Geppert**,Political and power in the Multinational Corporation: The role of institution, Interest and identities**(Cambridge University press,2011),p174.

وأحد الجوانب المهمة في **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،هو مؤشر حاسم"**التمويل**"،فتمويل **الشركات النفطيةللحملات الانتخابية** مثلا في **السياسة الخارجية الأمريكية**،يجعلها من **اللاعبين السياسيين في عملية صنع القرارالأمريكي**،ويرى **جلين مورغان**في "**تمويل"الشركات النفطية**،كجهات فاعلة في **عملية صنع القرارالأمريكي**،أن "**التمويل**" يثير قضايا بالنسبة لصانعي السياسات،ويعتبر مؤشر حاسم في **السياسة الخارجية الأمريكية** خاصة في ظل الإدارة الأمريكية **(للرئيس دونالد ترامب)**[1]،ويحلل **Do¨rrenba¨cher**و**Geppert**،**القوةالسياسة في للشركات المتعددة الجنسيات**،**وخاصة الشركات النفطية**،ويرى أن القوة السياسية ليس مفهوم جديد،بل أصبحت **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات** تعرف ب:"**المناورة السياسية**".[2]

الشركات النفطية المتعددة الجنسياتأو ما يسمى **بالشقيقات السبعة**،تمارس **المناورة السياسية** من خلال **الإحتكار النفطي**،وعلى سبيل المثال **الشركات أمريكية الكبرى**[3]،والجدير بالذكر أنها لا تمتلك فقط القوة الاقتصادية،بل تتعدى تلك القوة لتصبح **أداةضغط سياسية**،و قد سجل التاريخ في هذا السياق أمثلة بارزة نذكر منها **منطقة الشرق الأوسط**،أستعمل فيها النفط **كسلاح ضغط سياسي** من طرف شركات **أمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر2001م**،ويقول **أنتوني سابسون**:أستعمل إتحاد **الشركات النفطية الكبرى**،النفط كسلاح مضاد لمواجهة الدول المنتجة،التي حاولت السيطرة على ثرواتها النفطية،وسيطرت **الشركات النفطية**العظمى لمدة طويلة على المراحل المختلفة لصناعة النفط"،واحتلت **شركات النفط الأمريكية** كما سبق،مكانة خاصة في صناعة النفط على المستوى الدولي.[4]

---

[1]Morgan Glenn,**Transnational communities and business system**,Global Networks(n°2),(2001):113-130.

[2]Do¨rrenba¨cher and Gepper,op.cit,p174.

[3]حافظ برجاسعلي ،**الصراع الدولي على النفط العربي**، (بيروت،بيسان للنشر،200)،ص233.

[4]خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص ص133-134.

يمكن البحث عن **تأثير الشركات النفطيةعلى عملية صنع القرارفي السياسة الامريكية**،في**منطقة الشرق الأوسط**،بحيث كان **الإهتمام الأمريكي**،بالنفط في تلك المنطقة،معروف **بسياسة الباب المفتوح**،بحيث لا يمكن البحث عن علاقة **الولايات المتحدة الأمريكية**،بتلك المنطقة،بمعزل مسألة النفط[1]،وبالتالي ظهرت الشركات النفطية **كلاعبين سياسين** في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط،**وممارسة المناورة السياسية**،وأصبحت **الشركات الأمريكية**،عمالقة للبترول والسياسة في الوقت نفسه،وإزداد تداخل **الشركات البترول الأمريكية**،مع **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**.[2]

فمنذ بداية القرن العشرين،تحاول **الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة السياسية والإقتصادية على المناطق المتواجدة فيها النفط في دول الخليج العربي**،وقد بدأت المحاولات **بمنطقة الشرق الأوسط**،بإعتبارها أغنى منطقة في العالم وتحديدا **المملكة العربية السعودية**،وتعتمد **الولايات المتحدة الأمريكية على الأنظمة النفطية الموالية لها ،كدول الخليج العربي**،لتحقيق مصالحها وتربط مصائرهم بمصيرها الإقتصادي والسياسي والعسكري والمالي[3]،**القرار النفطي والسوق النفطية للولايات المتحدة الأمريكية في تبعية منذ نهاية الحرب الباردة**،في تبعية نفطية كبيرة **لدول الأوبك** والخصوص **الشرق الأوسطية**،وذلك لإعتمادها على الأنظمة الموالية لها،وهي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها **الولايات المتحدة الأمريكية** لتحقيق هدفها والحصول على **النفط** والتحكم بأسعاره في **منطقة الشرق الأوسط**،بالنظر لإحتوائها على جلّ الإحتياطات النفطية العالمية،وضخامة إنتاجها الذي يشكل تقريبا معظم إنتاج دول الأوبك.[4]

---

[1] برجاس،المرجع السابق ذكره،ص ص211-212.

[2] مؤيد جبار،المرجع السابق ذكره،ص424.

[3] المرجع نفسه،ص ص63-64.

[4] محمد كريم خيدر،**الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها على منظمة الأوبك**،المجلة الجزائرية للسياسات العامة،العدد 02،(أكتوبر2013م):60-61.

المطلب الثاني:نفوذ الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية:

يسمح **الدستور الأمريكي**بتشكيل **جماعات الضغط السياسية الأمريكية**للتعبير عن المصالح الفئوية داخل المجتمع الأمريكي،وتتلون **بالطيف السياسي الأمريكي** على حد تعبير **إدوارد تيفنان*** ،وهذا "**التلون**" وليد تجارب وتراكمات منذ سنوات الخمسينيات من القرن الماضي حتى اليوم،وعلاقتها **بمؤسسات صنع القرار في الأمريكية**[1]،و"**اللوبي**"*أو "**جماعات الضغط السياسي**" هي التي يديرها القادة الأمريكيون في **الولايات المتحدة الأمريكية**،وتسير وفق القوانين الأمريكية التي تحكم حركة الجماعات الضغط السياسي فيما بينها،وهومصطلح مرتبط ما يقوم به نشطاؤها في **الولايات المتحدة الأمريكية**،من ممارسات تدفع دائما بصانع القرار الأمريكي لإتخاذ مواقف مؤيدة لسياستها على حساب الاخرين،وهناك عدد كبير من جماعات الضغط الأمريكية **كالجنة العلاقات العامة الأمريكية، التي تعرف بالأيباك**،ولها القدرة على جمع الأموال التبرعات اللازمة لتوفير تكاليف الحملات الإنتخابية،لمنصب رئيس الجمهورية،والتأثير على الإدارة الأمريكية،وإمتلاكها لشبكة العلاقات العامة الواسعة.[2]

ويعد **اللوبي النفطي** من أقوى الجماعات التي تمارس ضغط في **السياسة الأمريكية**،تقوم بنسج شبكة متداخلة من العلاقاتالتي تربط **صانع القرار** في **البيت الأبيض** بالمصالح التي يمكن أن يحققها،وهو ما ينطبق بشكل واضح على **الإدارة الأمريكية الحالية**،وهذا ما ذكره تقرير لمجلة **نيوزويك**،إذ ذكر**كينث لي لاي*** ،يمتلك شبكة واسعة من

[1] تيفنان،المرجع السابق ذكره،ص09.

[*] **إدوارد تيفنان هو**:مؤلف وباحث سياسي،كان يكتب في **مجلة"تايمز** الأمريكية،ويساهم في إنتاج المواد الإعلامية،تحصل على شهادة الدكتوراه في جامعة برنكتون الأمريكية،ومن أهم مؤلفاته نجد**اللوبي القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية**

[2] المرجع نفسه،ض10.

العلاقات داخل الكونجرس،وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس **بوش** الإنتخابية،بقيمة تقدر بنحو 146 مليون دولار.[1]

تعّد شركة "**إكسون موبيل**" **من الشركات النفطية** التي ترتبط بعلاقة وثيقة **بصناع القرار الأمريكي**،ولها تأثير كبيرفي قرارات رؤساء الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية،والدليل على ذلك،الإسهامات التي قدمتها هذه الشركة لعدد من المؤسسات ودوائر البحث التابعة"**لي رايمون**"*،وقد قدمت هذه الشركة منحا وهبات لمعهد**هيرتاج فاونديشن***،تقدر بنحو 65 ألف دولار عام 2001م، وهو أيضا من ،كذلك تلقى **أنتونيكوردسمان***،من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية نحو 135 ألف دولار من **إكسون موبيل** عام 2001م.[2]

وإنطلاقا من قناعة أن **الإقتصاد السياسيالدولي**هو المدخل الأساسي للسيطرة على عملية **صنع القرار في السياسةالأمريكية**[3]،امتلكت **الشركات النفطية**نفوذها من الناحية السياسية والاقتصادية في **السياسة الأمريكية**،تداخلا وثيقا فيما بينها،ومن **الشركات البترولية**

---

[1] الشاهر،أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعداحداث 11سبتمبر 2001م،المرجع السابق ذكره،ص06.

[2] المرجع نفسه،ص06.

* **كينث لي لايهو**:ولد عام 1942م،توفي سنة 2006م،كان ورئيس تنفيذي امريكي عام 1998-2001م، رئيس مجلس إدارة شركة " **إنرون للطاقة**" ،يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونجرس، وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس بوش الانتخابية في ولاية تكساس عام 1994، حيث قدم تبرعات تقدر بنحو 146 مليون دولار، وكان من أكبر الداعمين للحملة الرئاسية عام 2000م.

* "**ليرايمون**" رئيس شركة "**إكسون موبيل**" عضوا في مجلس إدارة معهد**American Enterprise Institute**.

* **هيرتاج فاونديشن**هو مركز ومعهد أبحاث،تأسس سنة 1973م في واشنطن،يختص في قضايا سياسية للولايات المتحدة الأمريكية،أعضاءه هم صناع القرار،وأعضاء الكونغرس،أهم منشوراته مجلة **بوليسي ريفيو**،يتلقى تمويلات من طرف الشركات النفطية،والؤسسات ورجال الأعمال.

* **أنتوني كوردسمان**:هو مفكر أمريكي ومحلل إستراتيجي،ولد عام 1939م بشيكاغو،تحصل على درجة دكتوراه بجامعة لندن في بريطانيا،أستاذ في الإستراتيجية في مركز الدراسات الدولية،وكان محللوأستاذ الأمن القومي في جامعة جورج تاون.

[3] غبلين،المرجع السابق ذكره،ص ص18-22.

الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية نجدها ذات نفوذ **لوبي صهيوني** ذات أصول يهودية ومنها **شركة موبيل**،و**شركة تكساس للبترول**،ويعتبر المالفي **الولايات المتحدة الأمريكية** عامل ضغط أساسي على **صانع القرار الأمريكي**،ويعتبر **النفوذ المالي للشركات النفطية**محركا هاما في الولايات المتحدة الأمريكية،والمهيمن عليها المصالح اليهودية التي يأخذها **رئيس الولايات المتحدة الأمريكية** دائما بعين الإعتبار نظرا لحاجاته لأصوات الناخبين ونفوذهم المنتشر في **مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية.**[1]

ويتجلى دور المال من نفوذ مدراء **شركة النفط الأمريكية** الذين يمارسون ضغوطهم على حكومات الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة منذ العشرينيات إلى غاية الفترة الراهنة،و السيطرة على مناطق النفط في منطقة الشرق الأوسط[2]،فكانت ردة فعل الأولى للشركات الأمريكية هي تنظيم نفسها في **المجمع البترول الأمريكي**المعروف بإختصار **"API"**سنة 1991م،وتشكيل لجنة علاقات خارجية وترأسها "**وولتر ستيغل**" رئيس شركة **ستاندارد اويل كومباني**،التي اصبحت فيما بعد باسم **شركة إكسون.**[3]

وتسعى **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**تحقيق مجموعة من الأهداف،بغية تحقيق وزن فاعلا في السياسة الدوليةوالقيام بمجموعة من الأدوار التي تضمن

---

[1] الشاهر،المرجع السابق ذكره،ص66.

[2] المرجع نفسه،ص66.

[3]محمود شرقي،**أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدةالأمريكية**،مجلة المفكر،العدد الرابع،بسكرة،ص147.

مجمع البترول الأمريكي لم يكن الوحيد الذي دفع الحكومة الامريكية لخول نفط منطقة الشرق الاوسط،هناك منظمة اقدم حثت على ضرورة تحركها في هذا الاتجاه،وهم مهندسي المعادن الامريكيون الذي كان له قسم خاص بالبترول ففي شهر مارس 1920م قدم هذا المجمع الى الرئيس والكونغرس عريضة بعنوان:"**الحاجة الملحة الى سياسة خارجية حازمة فيما يتعلق بصناعة النفط**"،دافع فيه على وجهة النظر التي تدفع الادارة الامريكية للاحتجاج لدى الحكومات الاجنبية طلبا للمساواة للوصول الى حقول النفط الجديدة التي لديها،ونتيجة للضغوط شركات البترول الامريكية اصدر الكونغرس **قانون استئجار الاراضي الغنية بالمعادن** الذي اصدر عام 1920م،الذي يمنع مواطني اي بلد استبعدت حكومته شركات البترول الامريكية من الوصول الى الحقول النفط التي تقع تحت سيطرتها من الوصول الى اراضي النفط الأمريكيةأنظر:شرقي،المرجع السابق ذكره،ص147.

التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي،وتمكنت في الفترة الراهنة(فترة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب)**،وتحقيق نجاحات هامة،وأصبحت لها دور مهم في **عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**[1]،وتبنت الإدارة الأمريكية في فترة **الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن**هدف تحقيق أمن الطاقة الأمريكية في مجال النفط،والإعتماد على شقين هما:**الأول داخلي**:يركز على الإستثمار والتنقيب عن النفط في الولايات المتحدة الأمريكية،**والثاني خارجي**:يركز على تقليل الإعتماد على الطاقة المستوردة في مجال النفط عموما،ومن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص،وتنوع مصادر الطاقة الأمريكية.[2]

وهناك العديد من العوامل التي ساعدت **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،في تلك الفترة،كتوفر المناخ السياسي،لتدعيم وتمويل الحملات الإنتخابية،وذلك يعود **لطبيعة النظام الحر في الولايات المتحدة الأمريكية**[3]،الذي يمتاز ،بإطلاقه للحريات الفكريةالسياسية،والإقتصادية،وهذا ما يسمى **بالنظام الديمقراطي الليبرالي الحر**،وهذا ما ساعد **الشركات النفطية**التغلغل أكثر في **السياسة الخارجية الأمريكية**،والتأثير على صانع القرار الأمريكي،فلقد **تقاطعت مصالح صانع القرار في السياسة الأمريكية مع الشركات النفطية**،وبالتالي إحتلتمكانتها لدى **صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،خصوصا بوجود الثروة النفطية الهائلة،والتي إستحوذت عليها **الشركات البترولية** وتقديم الدعم الأمريكي وإستمالة أعضاء **الكونغرس في السياسة الأمريكية.**[4]

والتطورات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م،وتولي مسؤولين ذوي صلات قوية بكبرى الشركات النفطية الأمريكية، بإدارة

---

[1] الشاهر ،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11سبتمبر 2001م**،المرجع السابق ذكره،ص64.

[2] عبد العاطي عمرو،**أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية**،ط.1،(بيروت:المركز العربي لابحاث ودراسة السياسات،2014)،ص ص14-15.

[3] غيبليين،المرجع السابق ذكره،ص423.

[4] الشاهر،أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001م،المرجع السابق ذكره،ص ص64-65.

الرئيس الأمريكي**جورج بوش** دفع الإدارة الأمريكية إلى إعطاء الأهمية للبعد الخارجي في تأمين النفط الأمريكي، لأمر الذي يظهر تأثير أمن الطاقة خاصة النفط في السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة رئاسة **بوش**،ولم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلا في المصالح بين الإدارةالأمريكية،**والمجمع النفطي الأمريكي**مثلما شهدته إدارة الرئيس **جورج بوش*** ،خصوصا الأولى،حيث تولى عدد من المرتبطين بعلاقات **باللوبي النفطي** مناصب عليا في إدارتي **بوش**،ويؤثر اللوبي النفطي الأمريكي في صنّاع القرار الأمريكي من خلال تبرعاتهم للمرشحين، سواءا الإنتخابات رئاسية أم الكونغرس،وهذا مابدا جليّا إبان الإنتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2000م.[1]

تركّز **السياسة الأمريكية**،على مفهوم أمن الطاقة في مجال النفط،وهو الذي لم يكن يلقى اهتماما كافية لدى الإدارات الأمريكية السابقة،إلى أن جاء**ديك تشيني**،في ظل فترة الرئيس الأمريكي **بوش**[2]،ولقد كانت **الإستراتيجية الوطنية للطاقة**،هي أحد إبداعات **ديك تشيني**،التي قدمها للرئيس الأمريكي **بوش**في ماي2001م،وعرفت لاحقا باسم "**تقرير تشيني**"* ،وذلك بهدف رسم **السياسة النفطية الأمريكية**[3]،وفي هذا الصدد تحدث **جوزيف ناي** في كتابه **مستقبل القوة الأمريكية** عن تفسير الإخفاقات التي تعرضت لها السياسة الخارجية الأمريكية بسبب المفرط للقوة العسكرية خلال العقود الماضية خاصة في فترة الرئيسالرئيس **باراك أوباما**، ووجّه مجموعة من النصائح لإدارة الرئيس **باراك أوباما** لإعادة صقل توجهات **السياسة الخارجية الأمريكية**،من خلال إعطاء الأولوية للمصالح الذاتية،وللقوة

---

[1] عبد العاطي عمرو،المرجع السابق ذكره،ص15.

[2] الشاهر،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11سبتمبر 2001م**،المرجع السابق ذكره،ص103.

* **بوش**جاء للرئاسة بفضل دعم شركات النفطلتي تهيمن عليها **القوى اليمينية**في الحزب الجمهوري مع زميله **ديك تشيني**،حيث ترأس **شركة هاليبرتون** للطاقة حتى عام 2000م،وبفضل علاقاته السياسية،حصل من جراء صفقات بترولية قام بها مع العراق لصالح شركة **هاليبرتون**،و**الاستراتيجية الوطنية للطاقة**،هي أحد إبداعاته التي قدمها للرئيس بوش في مايو 2001،وعرفت لاحقا باسم "**تقرير تشيني**"،وذلك بهدف رسم السياسة النفطية الأمريكية،لمعرفة المزيد من التفاصيل،أنظر:المرجع نفسه،ص07.

[3] المرجع نفسه،ص07.

الإقتصادية،**كقوة تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،كنظرة واقعية براغماتية ممزوجة بالعمل السياسي والإقتصادي،وهذا ما برز جليا في الادارة الحالية للرئيس **دونالد ترامب**[1]، ويقول **يوشكا فيشر** ***Joschka Fischer**،أصبح العالم في نظام جديد يقوده محافظون بخطوات أكثر تشددا[2]،وكما يبدو أن شعار "**أمريكا أولا**"،جاء ليؤكد حقيقة أن أمريكا لم تعد قادرة أو راغبة في ممارسة دور الشرطي مقابل حصولهاالقوة الأعظم في العالم،**فالسياسة الخارجية الأمريكية** هي إنعكاس لما يحدث على صعيد **السياسة الداخلية الأمريكية**.[3]

لخص الكاتب **وبير ميري Mary Weber**،التباين بين الرؤيتين في مقال له بعنوان " **كيف أحل ترامب التوجه القومي محل التوافق الأمريكي حول العولمة**"؟[4]،وما يهمنا هو**تأثير الشركات النفطية بالإدارة الأمريكية في ظل الادارة الأمريكية**،للرئيس"**دونالد ترامب**"،الذي يعتمد على الشركات النفطية،وأصبحت كفاعل سياسيينفي السياسة الخارجية الأمريكية،لما لها وزن كبير في العلاقات الدولية،على حد تعبير "**روبرت غبلين**" بأنها تمثل قوة الإقتصاد السياسي للعلاقات الدوليةفي كتابه الموسوم ب:**الإقتصاد السياسي في العلاقات الدولية**.[5]

تميزت الأدارة الأمريكية في فترة **دونالد ترامب** ببروز**الدور السياسي والإقتصادي لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القراتر في الولايات المتحدة الأمريكية**،وهو الهدف الأساسي الذي تسعى تحقيقه،وهذا ما ظهر جليا في تأثير على الأحزاب السياسية والمرشحين الرئاسيين على العملية السياسية أو المخرجات السياسية، وإنطلاقا من هذا الهدف تسعى

---

[1] الهرمزي،المرجع السابق ذكره،ص82.

***يوشكا فيشر هو:**من مواليد 1948م،وهو السياسي الألماني وزعيم حزب الخضر في ألمانيا،شغل منصب وزير خارجية ونائب مستشار بألمانيا من 1998م-2005م.

[2] جمال خالد القاضي،"**السياسةالخارجيةالأمريكيةفيظل إدارة ترامب**"، مجلة العلوم السياسية والقانون07(فبراير 2018):76.

[3] المرجع نفسه،ص77.

[4] المرجع نفسه،ص77.

[5] غبلبين،ص287.

الشـركات النفطيـة فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الضـغط علـى **دوائـر صـنع القـرار الأمريكي**لتحسين صورتها لدى صناع **القرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية**،وتتبع أهمية تلك **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية** من قدرتها على تغيير وممارسة قواعد اللعبة السياسية.[1]

[1] رغدة البهي،**لماذا تزايد لجوء الدول لشركات العلاقات العامة؟**،مركز المستقبل للدراسات والابحاث،(الاثنين 12 يونيو 2017):01.

المطلب الثالث:مكانة الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية:

ينظم **القانون الأمريكي عملية التمويل السياسي** والتى تشرف عليها **هيئة الانتخابات الفيدرالية**،حيث يحدد 2600 دولار لتبرعات الأفراد،بينما لم يضع سقفا محددا لتبرعات وتمويل الشركات والهيئات خاصة بعد القانون الشهير الذى أصدرته المحكمة الفيدرالية فى عام 2010م،وعرف باسم **اتحاد المواطنين** والذى ينص على عدم وجود سقف محدد لتبرعات الشركات للمرشحين فى إطار ما أسماه حرية التعبير.[1]

وأبرز **توفيق الشيخ** في كتابه "**البترول والسياسة**"،**علاقة الشركات النفطية بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،ويرى أن هناك تعاظم لدور **الشركات البترول الأمريكية**،**وتأثيرها على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**قائلا:"تطورا مطردا شهد القرن العشرون،في حجم **الشركات النفطيةالأمريكية**،ودورها السياسي والإقتصادي،متوازيا مع تطور **الإقتصاد الأمريكي**،من النطاق القومي إلى الإنتشار الكوني"،كما تطرق إلى الطرق المختلفة التي تلجأ إليها **شركات البترول الأمريكية**،من أجل جعل **النخبة السياسية**،ممثلة لمصالح هذه الشركات،ومنها إقامة معاهد الأبحاث المستقلة،أو**تمويل مؤسسات الأبحاث والدراساتالأكاديمية** التابعة،للجامعات الأمريكية،وتشكيل **نوادي النخبة** التي تضم كبرى الشخصيات ذات التأثير على **السياسة الخارجية الأمريكية**،ومن أمثلتها "**مجلس العلاقات الخارجية**"،لجعل **النخبة السياسية**،ممثلة لمصالح الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية ومدافعة عنها".[2]

---

[1] **تقرير حول المال السياسي في أمريكا...الديمقراطية في خدمة الأثرياء**،09 فيفري 2020،(تاريخ التصفح2020/06/15م)،**https://f24.link/6jege**

[2] مؤيد جبار،المرجع السابق ذكره،ص424.

إحتلت **الشركات النفطية الأمريكية**مكانة بالغة تجاه العديد من الدول والمناطق **كالشرق الأوسط** منذ العشرينيات إلى يومنا هذا[1]،يرجع ذلك للمال الذي تمتلكه الشركات النفطية،كما تلعب دورا مهما في تمويل في الانتخابات الأمريكية،سواء الرئاسية أو التشريعية،حيث يتم إنفاق الأموال فى كل انتخابات وتجاوزت 7 مليارات دولار فى انتخابات 2012،وفى انتخابات عام 2016م،والتى تشمل الانتخابات الرئاسية،وإنتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى،إضافة إلى انتخابات حكام الولايات يؤثر المال السياسى بشكل متصاعد ويمثل أحد الأوراق الحاسمة فى ترجيح هذا المرشح أو ذاك،وهو ما يطرح التساؤل حول **مصداقية العملية الانتخابية والنموذج الديمقراطى الأمريكى**خاصة مع التسابق الكبير بين المرشحين على جمع التبرعات خاصة من جانب المرشحين **هيلارى كلينتونودونالد ترامب**،وأصبحت ظاهرة المال السياسىإحدى قواعد اللعبة الانتخابية الأمريكية ويأخذ شكل التبرعات من جانب الأفراد الطبيعيين أو الإعتباريين مثل **الشركات النفطية الامريكيةالكبرى**لدعم حملات المرشحين.[2]

أصبح **النفط** هو الهدف الأسمى في **السياسة الأمريكية** لحماية ما يعرف **بأمن الطاقة الأمريكي**،بحيث تدرك **الولايات المتحدة الأمريكية** بأهمية **النفط** فهو جزء ومكّون أساسي **للأمن القومي الأمريكي**،وشرط مسبق لضمان **النمو الإقتصادي المستدام**،كما عبر عنه ذلك وزير الطاقة الأمريكي **سنبسر أبراهام في حكومة بوش الإبن**،ولتعزيز **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية**،وفرض نفسها كأكبر **قوة متزعمة للعالم** وبالتالي إنتهجت أساليب جديدة لتحقيق **أمنها الطاقوي الأمريكي**،منذ بعد الحرب الخليجية الثانية،إلى غاية الفترة الراهنة وتبنيها لسياسة جديدة يمكن منحها **صفة "الجيل الثالث" من قضايا النفطية الأمريكية.**[3]

---

[1] شرقي،المرجع السابق ذكره،ص148.

[2] **تقرير حول المال السياسي في أمريكا...الديمقراطية في خدمة الأثرياء**،09 فيفري 2020،(تاريخ التصفح2020/06/15م)،**https://f24.link/6jege**

[3] خيضر،المرجع السابق ذكره،ص67.

المبحث الثاني:دور الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط من2001م-2021م:منطقة الخليج العربي أنموذجا:

تحظى **منطقة الشرق الأوسط** بأهمية بالغة وكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية،وفي كل الإدارات الامريكية(خاصة في **ظل الإدارة الأمريكية للرئيس دونالد ترامب)**،وهذا راجع الى ما تمتلكه منطقة الشرق الأوسط من الأهمية الجيواستراتية،ويعتبر النفط في الشرق الأوسط **عصبة الاقتصاد للشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**،ومازالت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية،مستمرة ليومنا هذاللسيطرة على النفط وضمان الوصول لها،بواسطة **الشركات النفطية الأمريكية** المتواجدة في **منطقة الشرق الأوسط**[1]، وتسمى **منطقة الشرق الأوسط**في بعض دوائرصنع القرار بمنطقة غربي آسيا وشمالي إفريقيا،وهي من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى،ومنها **الولايات المتحدة الأمريكية**،التي تستعمل **الشركات النفطية كأحد الأدوات الإقتصادية المهمة في منطقة الشرق الأوسط للسيطرة على النفط**،كما تنافسها العديد من الدول **كروسيا والصين**[2].

[1] عبد الرزاق بوزيدي،**التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا في منطقة الشرق الاوسط 2010-2016**،مجلة العلوم القانونية والسياسية15(جانفي 2017):266.

[2] نبيل سرور،**الصراع على النفط والغاز واهمية منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية**،مجلة الدفاع الوطني اللبناني96(نيسان 2016):01 .

المطلب الأول:واقع الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

يحظى الواقع **الجيو-الإقتصادي والطاقوي لمنطقة الشرق الأوسط،بأهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية**،فإن **جيوبوليتيك الشرق الاوسط** يمثل مركز الثقل **للمنطقة الأوراسية** وتتقاطى فيه الكثير من الممرات،والتي تعتبر بمثابة الشريان الرئيسي للإقتصاد الدولي والتجارة،مرورا **بمنطقة الخليج العربي،ومضيق هرمز،والمحيط الهندي،وبحر العرب،ومضيق باب المنذب،والبحر الاحمر،وقناة السويس،وحوض المتوسط الذي يمتد للمحيط الاطلسي عبر مضيق جبل طارق.**[1]

تعتبر **منطقة الشرق الأوسط**ذات أهمية اقتصادية كبرى، تتعاظم فيها **مصالح القوى الإقليمية**و**الدولية**،حيث يلعب **النفط** دورا كبيرا في صياغة أهمية المنطقة إقتصاديا، وبالرغم من ذلك،ونظرا لهذه الأهمية دفعت **الولايات المتحدة الأمريكية**لطرح مثل هذه المبادرة،علما بأن مراجعة تاريخ **السياسة الأمريكية**،وهو ما دفع البعض إلى القول بان إطلاق مثل هذه المبادرة يذكرنا بما سبق وأطلقه **بوش الأب** في أعقاب **حرب الخليج** برفعه شعار " النظام العالمي الجديد ".[2]

وفي ضوء كل ذلك،دار حوار داخل **الدوائر الرسمية الأمريكية** حول الإستراتيجية الواجبة والفعالة لتحقيق المصالح الأمريكية، وبرز تيارين: التيار المحافظ المتمثل في الحزب الجمهوري ويؤمن بفلسفة القوة العسكرية والاقتصادية لتحقيق والحفاظ على تلك المصالح والتي يطلق عليها القوة الصلبة.[3]

---

[1] حداد،المرجع السابق ذكره،ص60.

[2] جهاد عودة، **مدخل للتحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين**،ط.1،(القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2016م)،ص ص350-352.

[3] المرجع نفسه،ص352.

على الجانب الآخر برز **التيار الليبرالي والمتمثل في الحزب الديمقراطي ويرى أن المصالح الأمريكية يمكن حمايتها وتحقيقها من خلال تبنى القيم الأمريكية ونشرها مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقات الاقتصادية أو** ما يمكن أن نطلق عليه"**القوة الناعمة**،والذي يعد **جوزيف ناي** أول من استعمل مفهوم القوة الناعمة في مقال له عام 1990م،عندما تناول أهمية الإقناع والثقافة والأيديولوجية في جذب الآخرين بإتباع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأنها اقل تكلفة من القوة العسكرية،ومع وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي اتفقت مع إستراتيجية القوة الناعمة التي طرحها جوزيف ناي والتي أكد خلالها على جاذبية الأفكار والإقناع بدلا من استعمال القوة العسكرية، حيث طرح **جوزيف ناى**إستراتيجية أمريكية بعيدة المدى تقوم على دبلوماسية الرأي العام،من خلال تبادلاتتهدف إلى تأسيس مجتمع مدني أكثر انفتاحا و أكثر في منطقة الشرق الأوسط، ومن اجل تحقيق ذلك،فإن من يتحدث باسمها لا يجب أن يكونو الأمريكيين أنفسهم بل أهل تلك الدول الذين يتفهمون قيمها،أي أن ناي يدعو إلى تجنيد نخبة من داخل المجتمعات العربية والإسلامية لتبني حملة دعائية تروج للقوة الناعمة الأمريكية.[1]

كما جاء تأسيس "**منبر من أجل المستقبل**" على المستوى الوزاري لوزراء الخارجية والاقتصاد **لمجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير** بهدف تعزيز نفوذ القوى الإقتصادية، والتأكيد على تغيير البنية الثقافية في **المنطقة العربية الإسلامية** بما يخدم أهداف هذه الدول وهو ما يتفق تماما مع **نظرية القوة الناعمة**[2]،ومن الجدير بالإشارة أن **الولايات المتحدةالأمريكية**قد استنفرت مراكز الأبحاث الإستراتيجية لدراسة وتفهم الأسباب والدوافع وراء وقوع أحداث 11 سبتمبر،وقد قامت تلك المراكز البحثية بناء على تفكير إستراتيجي وتحليل ثقافي معمق إلى دعوة الولايات المتحدة لتبني مفاهيم الإسلام الليبرالي وتشجيع الذين يرفعون لواءه، ومن أهم تلك الدراسات دراسة صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية حول التحديث والديمقراطية في العالم الإسلامي، ودراسة **ريتشارد هانس**،مدير التخطيط السياسي **بوزارة الخارجية الأمريكية** تحت عنوان " **نحو ديمقراطية**

[1] عودة،المرجع السابق ذكره،ص ص352-354.

[2] المرجع نفسه،ص ص354-355.

شاملة"، ولكن اخطر تلك الدراسات هي التي أعدتها **شيرل بينارد**،تحمل عنوان "**الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات**"،وقد دعت الدراسة الحكومة الأمريكية لتبني الإسلام الليبرالي ومؤديه وشن حملة تشويه على التيارات التي تعادي القيم والمبادئ الأمريكية والتي تميل إلى العنف والتطرف، فإذا كانت الولايات المتحدة قد استخدمت القيادات الإسلامية المتطرفة في أفغانستان أثناء فترة الحرب الباردة.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة لم تجد عدوا جديدا لها، ولكن صاحب **نظرية صدام الحضارات صموئيل هنتغتون** قد أوجد لها هذا العدو في كتبه، والذي تمثل في أن العداء للإسلام والحضارة الإسلامية قد يساعد بشكل كبير في تحقيق التفاف الأمريكيين المنشود حول هويتهم الوطنية في المستقبل،نخلص من ذلك إلى القول بأن **مبادرة الشرق الأوسط** جاءت لتحمل العديد من المشكلات، فبعد أن فشلت إستراتيجية استعمال القوة لجأت الولايات المتحدة إلى إستراتيجية،والتحول الديمقراطي من اجل تحقيق أهدافها في المنطقة،إلا أن المشكلة تتمثل في أنه لا يوجد أحد في **المنطقة العربية** والعالم يصدق **المبادرة الأمريكية**،ومن ثم فعندما تفقد الولايات المتحدة الثقة، فان كل مبادرة للإصلاح ستكون فاشلة وتحتاج إلى إستراتيجية حقيقية ذات مصداقية، وخاصة أن استراتيجية القوة الناعمة التي تتبناها **الإدارة الأمريكية متمثلة في مبادرة الشرق الأوسط الكبير** تحمل في جوهرها جوانب خطيرة .[2]

ويوضح **كنيث كاتزمان في مقاله الموسوم ب:تشخيص لتورط الولايات المتحدة الأمريكية** الذي تم نشره في 13 نوفمبر 2020م،في المركز العربي في واشنطن،" **ليس هناك اي مجال في الشك أن النهج الأمريكي كان يخضع لتغيير كبير وسوف تسعى للقيام بذلك،قد يمثل نتيجة الرأي العام الأمريكي،ونتيجة تحليل لتكلفة والفوائد التدخلات العسكرية الأمريكية،وإنفاق الموارد الإقتصادية في الدبلوماسية الأمريكية**".[3]

---

[1] عودة، ص ص354-355.

[2] المرجع نفسه،ص ص355-356.

[3]Kenneth Katzman, **A prognosis for American involvement in the Middle East,arab center Washington,november13 2020,p13.**

ومن الواضح أن هذا الحساب قد تسبب في تحول كبير في الرأي العام المحلي ضد التدخلات العسكرية الجديدة الرئيسية في المنطقة،مع مراعاة تطور السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،فإدارة بايدن قد تغيرها بشكل هامشي ولكن ليس بشكل كبير،لا تزال هناك تهديدات للمصلحة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية،فضلا عن الأحداث غير المتوقعة التي من شأنها أن تولد نشاط مجموعة المصالح،هذه قد تجبر أو تفرض على أي إدارة القيام بإعادة السياسة الهامة،بما في ذلك العمل العسكري".[1]

ويعّد نفط منطقة الشرق الأوسط،ذات الأهمية الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية[2]،ولقد ظلت سياسة النفط للولايات المتحدة الأمريكية منافسة شركات البترول الدول الأخرى،وتعتمد **الشركات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية على بترول الشرق الأوسط وهذا ما جعل الإدارات الأمريكية تعتبر النفط مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية،فأغلب الإحتياطات البيترولية الضخمة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**[3]،وتستهلك **الولايات المتحدة الأمريكية**25%،من الإنتاج العالمي للنفط،وهي تستورد ثلثي هذا الإستهلاك من **منطقة الشرق الأوسط**،الأمر الذي جعل هذه المنطقة تكون بؤرة إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية.[4]

وبفضل **النفط** أصبحتبعض الدول في **الشرق الأوسط** قوة إقتصادية،**فالنفط الشرق الأوسطي** موجود بكثرة في **منطقة الخليج العربي**،وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تشرف على المنطقة،واليوم **المشرف الوحيد على المنطقة هو الولايات المتحدة الأمريكية،وبصفة خاصة للنفط في الشرق الأوسط**،لأنه غير مكلف،فمن كل بئر نفط تستخرج **الشركات النفطية الأمريكية**،كميات كبيرة ولا لحاجة لحفر أبار كثيرة وعميقة،وفي هذا السياق تشير

---

[1]Kenneth Katzman,op.cit,p13.
[2]Fikreyesus,p08.
[3]بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص 268.
[4] سعد شاكر شبلي،**الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط**،ط.1،(عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2013)،ص ص120-121.

الإحصائيات الى ان 62%من انتاج النفط عالميا يتم نقله بحريا عبر ناقلات الفط البحرية،ويوجد حاليا 396 ناقلة ضخمة تتسع لأكثر من 2 مليون برميل،وناقلات النفط وتلك تنقل النفط عبر خطوط نقل بحرية تأخذ مسارات عدة،هذه الممرات البحرية يوجد بها ممرات ومضائق أهمها خمس مضائق وقناتان(**قناة السويس،قناة بنما،مضيق البوسفور،مضيق هرمز،مضيق باب المندب،مضسق ملقا،المضيق الدانمركي**)،ثلاث منها تحيط بها **دول مجلس الخليجالعربي(مضيق باب المندب،مضيق ملقا،مضيق هرمز،قناة السويس)**،والثلاث يمر عبرها 45% من إجمالي النفط،الذي يمر عبر الممرات البحرية المختلفة،و28%،من إنتاج النفط العالمي،و25,4 مليون برميل يوميا،منها 17 مليون برميل عبر **مضيق هرمز** وحده،وهذه الأرقام توضح أهمية تلك الممرات المائية للإقتصلد الخليجي والعالمي وأمن الطاقة العالمي،وخزان إستراتيجي لإنتاج النفط،فهي تؤمن مصدرا متدفقا من الموارد الإقتصادية،وحوالي 34% من **الإستهلاك العالمي للنفط.**

خلال العقد الماضي ويوجد في بلدان الشرق الأوسط 70% من **إحتاطيالنفط العالمي**،وهو مصدر الطاقة الأساسية للدول الصناعية أكثر من 800 مليار دولار من **الإستثمارات العالمية مصدرها عربي**،وتضيف إلى رصيد القوى الكبرى المتعاملة معها سمعة دولية،بمعنى الإستحواذ على إقرار عملي من القوى الأخرى بالأدوار التي تقوم بها في منطقة الشرق الأوسط التي تعد مهمة للعالم،[1]تعتبر **منطقة الشرق الأوسطمصدرًا** مهّما للموارد الأوليةبالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية**[2].

[1] حداد،المرجع السابق ذكره،ص ص60-61.

* **بيل رتشاردسون** هو :سياسي أمريكي من مواليد 1947م،ومؤلف ودبلوماسي،كان سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية ووزيرللطاقة في ظل إدارة **كلينتون**،ووزيرا للتجارة في عهد **أوباما**،ومن ال حزب الديمقراطي.

[2] سرور،المرجع السابق ذكره،ص20.

ضاعف إكتشاف **النفط** من أهمية **الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية**،فقد أصبحت **منطقة الخليج العربي**،بوجه الخصوص،والدول المطلة عليها بمثابة الجزيرة العالمية للنفط في العالم،مما جعل الشرق الأوسط محطة أنظار العديد من الدول.[1]

وإنطلاقا من هذه الإعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان الرخاء والقوة،**وبات النفط يمثل قطاعا ممها للإستثمار الرأسمالي،وهكذا كان النفط محورا لصراع الرأسماليات والشركات النفطية**،فمصادر الطاقة الكبيرة التي يحتويها **الشرق الأوسط** جعلت منه ذو أهمية حيوية خاصة للدول الصناعية الكبرى،وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية،حيث تعتبر بمثابة الحد **الإستراتيجي المركزي الثالث** في الميزان العسكري العالمي،فأهمية الشرق الأوسط **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية** لها بعد جيو إقتصادي مهما في الترتيبات الإستراتيجية،حيث قامت بدعم وتثبيت الإستقرار السياسي كأولوية عليا لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط،حتى ولو كان على حساب القيم والديمقراطية،وتطور المجتمعات العربية إنسانيا وإقتصاديا،وأصبح أمن الطاقة مرادفا للتهديدات الإرهابية،وعدم اليقين في بعض الدول المصدرة وإلى سباق التنافس الجيوسياسي،وحاجة الدول للطاقة لتعزيز النمو الإقتصادي.[2]

وأصبح نفط الشرق الأوسط يؤدي دورا إقتصاديا مكملا لإقتصاد العالمي،بمعنى أصبحت تلك المنطقة،مرتبطة إرتباطا عضويا بالإقتصاديات العالمية،ولا يمكن الإستغناء،حتى لو أدى ذلك لإستخدام القوة،ويقول **بيل رتشاردسون*Bill Richards**:"**النفط فقط له القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية والأمنية للدول للعقود عديدة**".[3]

[1] حداد،المرجع السابق ذكره،ص 61.

[2] المرجع نفسه،ص62.

[3] بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص266.

ركزت **الولايات المتحدة الأمريكية** من جانبها على تأمين إمداداتها من النفط في **منطقة الخليج العربي**،وذلك نتيجة للدور الحاسم الذي تلعبه منطقة الشرق الأوسط،في أسواق النفط العالمية،وفي ظل إعتماد إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على توفير إحتياجاتها النفطية من حلفائها،فتأمين مصادر الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط،كانت ضمن أولويات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في يومنا هذا،وتمثل محور رئيسي في رسم المبادئ الأساسية لخدمة **أمن الطاقة** وخاصة **النفط**،وهو جزء من **الأمن القومي الأمريكي** الذي لايمكن مساومته.[1]

ويتميز **نفط منطقة الشرق الاوسط** بالعديد من المزايا التي تدفع العيد من **الشركات النفطية ومنها الأمريكية** السيطرة عليها ومنها:إنخفاض تكاليف إنتاج **البترول في الشرق الأوسط** وذلك نظر لإرتفاع معدلات الانمتاج وقلة عمق الأبار وإرتفاع نسبة النجاح في إكتشاف **البترول** وانخفاض نفقات البحث والإستثمارات المطلوبة،نخفاض الاسعار المعلنة **لبترول الشرق الأوسط** مقارنة بأسعار المناطق الأخرى في العالم ميزة النوعية،فالشرق الأوسط ينتج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تتناسب الأسواق المختلفة[2].

تحتل**الولايات المتحدة الأمريكية** المرتبة الأولى عالميا في الصناعات النفطية،وبالنظر لإمتلاك **منطقة الشرق الأوسط**لإحتاجات نفطية هائلة،فقد أصبح الوصول إلى هذه المنطقة من أهداف**الشركات النفطية**،وقد راعت **الشركات النفطية** أن تأمين الطاقة في **الولايات المتحدة الأمريكية**،وفق توجهات **ومصالح الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**،هناك إمكانيات للتعامل مع 15 مليون برميل من النفط يوميا،ومن **أبرز الشركات النفطية الأمريكية** في الشرق الأوسط نجد:**شركة إكسون موبيل،وشركة شيفرون**[3].

[1] الطاهر،المرجع السابق ذكره،ص60.

[2] بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص266.

[3] المرجع نفسه،ص ص268-269.

تعتبر شركة **اكسون موبيل** هي الكبرى بين **الشركات النفطية** العملاقة،حيث تبلغ اصولها نحو 143 مليار دولار فيها،ولعبت **الشركات البريطانية للبترول(BP)وشركة شل**،وبالتعاون مع **الشراكة الأمريكية** لإستعادة وضعهم السابق في قطاع النفط العراقي،ولعبوا دور قيادي في صناعة النفط العالمية، وتسعى الولايات **الولايات المتحدة الأمريكيةالتحكم في أسعار النفط**،لذا فان التحكم بأسعار النفط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يوفر لها الفرصة في التحكم في مصالح الدول الكبرى،فمهمة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بعدم السماح لأي خصم بأداء دور معين في **منطقة الشرق الأوسط**معارض **الهيمنة الأمريكية**.[1]

وأصبح من أولويات **السياسة الأمريكية** هو ضمان المحافظة على تدفق **النفط الخليج العربي** بشكل امن وبأسعار معقولة،ومنع أي قوة دولية من التعرض لهذه المصالح،او ان تكون منافسة لها،كما تتعامل الولايات المتحدة الامريكية مع فكرة "تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة" عبر اتباع سياسات متعددة تتلائم مع مصالحها ومتطلباتها،لذلك فقد واجهت ادارة الرئيس **باراك اوباما** تحديات كبيرة في مجال النفط مقارنة **بالرئيس دونالد ترامب**[2]وركزت **السياسة الأمريكية** على النفط من **منطقة الشرق الأوسط**،لتكون أكبر منتج للنفط في العالم بحيث تمثل حصة **إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط** بلغت حوالي 70%خلال الأشهر الاخيرة عام2020م،كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية بناء مخزونات استراتيجية ضخمة[3].

لم تسمح **الولايات المتحدة الأمريكية** لأية دولة في النسق الدولي،لاسيما في مجال نفوذها بصنع أية سياسة خارجية،أو تطبيق أية قرارات قد تهدد **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والإقتصادية**،فأي ضعف منها في المكانة الإقتصادية الأمريكية سيؤثر على ميزان سياسة قوتها،في إنخراط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية

[1] شبلي،المرجع السابق ذكره،ص ص 122-124.

[2] بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص268.

[3]الطاهر،المرجع السابق ذكره،ص07.

1991م،نتيجة **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية السياسة والإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط**،وكقوة مهيمنة،وكان للولايات المتحدة الأمريكية أن تعاقب كل دولة تمثل تهديدا محتملا لمكانتها في **منطقة الشرق الأوسط**.[1]

تظهر **علاقة الشركات النفطية الأمريكية بالنظم السياسية الشرق الأوسطية**،من خلال التأثير المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط،خاصة مع دول الخليج العربي،في مجال الإقتصاد النفطي،سواء تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة،للعلاقات بين الدول الشرق الأوسطية المصدرة للنفط،والولايات المتحدة الأمريكية،ولقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة في الساحة الخليجية،وساحة الثروة النفطية،وعلى الساحة الدولية،لكنها أصبحت تتراجع بظهور فواعل أخرى في تلك المنطقة،وبأ تقلص نفوذها وقوتها وتراجع أدوارها،والتراجع للوراء مما يستدعي ضرورة رسم سياستها وخلق توازن إقتصادي جديد.[2]

أعلن الرئيس الأمريكي السابق **دونالد ترامب** في خطابه أمام الجمعية العامة لأمم المتحدة(سبتمبر 2018م)،أن بلاده تعمل مع **دول مجلس التعاون الخليجي العربيمصر والأردن**،لأقامة ت**حالف إستراتيجي إقليمي لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط**،وهذا التحالف لا يشمل فقط التعاون العسكري،ولكن يمتد أيضا للتعاون الإقتصادي والدبلوماسي،ومحاولة إنهاء الصراع في سوريا،ومواجهة إيران،ومعالجة مختلف قضايا الشرق الأوسط.[3]

[1] خليل،المرجع السابق ذكره،ص145.

[2] خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص ص181-183.

[3] خالد هاشم محمد،خالد هاشم محمد،**الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير في عهد ترامب**،موسوعة العلوم الساسية والعلاقات الدولية،16أفريل2019م،(تاريخ التصفح 2020/11/08م)، **https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_16.html**

تقوم السياسة **الأمريكية عند الرئيس دونالد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط** في ظل المتغيرات الجديدة على أسلوب التعاون في **منطقة الشرق الأوسط**،وسعى الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** لصياغة سياسة خارجية في منطفقة الشرق الأوسط،على نحو ذلك الأسلوب،فقام الرئيس الأمريكي بمجموعة من زيارات لمنطقة الشرق الأوسط منذ عام 2018م،حاملا معة عقود تجارية وعسكرية مع الدولة الحليفة المملكة العربية السعودية،تقدّر بنحو 450مليار دولار أمريكي،ووصلت بنحو 900مليار دولار مع دول الخليج العربي،مع صفقة الأسلحة مع قطر،وتفويض تحقيق أمن الخليج العربي،وملف التنيسيق الكامل بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لتصدي للإرهاب،وهو يحاول إثبات قوة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على العالم.[1]

وتمثلت الخطوط الرئيسة **للسياسة الخارجية الأمريكية** الجديدة،حول أحد نقاط قوة **إيران** في المنطقة،المتملثة في سيطرتها على **مضيق الهرمز**،وما تخوله من التحكم في السيطرة على حركة التدفقات النفطية،من دول الخليج العربي،إلى أوروبا والشرق الأقصى...،ومن هذا برزت فكرة تجنب مرور ناقلات البترول البحرية،من كل من الإمارات والسعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر،ومضيق هرمز،والإستعاضة عنه بنقل البترول عن طريق أنابيب تمر من الصحراء السعودية،وصولا ارلى سلطنة عمان،ومن موانئها يتم نقلها على سفن،إلى أوروبا والشرق الأقصى،من خلال باب المندب،وقناة السويس،بما يقطع الطريق أمام إيران،للتدخل في سير صادرات نفط الخليج العربي(أنظر الخريطة رقم01).[2]

[1] سمير فرج لواء،المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط،**مجلة الأهرام**،(07 يونيو 2017م)،ص02.

[2] المرجع نفسه،ص05.

عنوان الخريطة رقم01:خريطة توضح أنابيب البترول البديلة لمضيق هرمز.

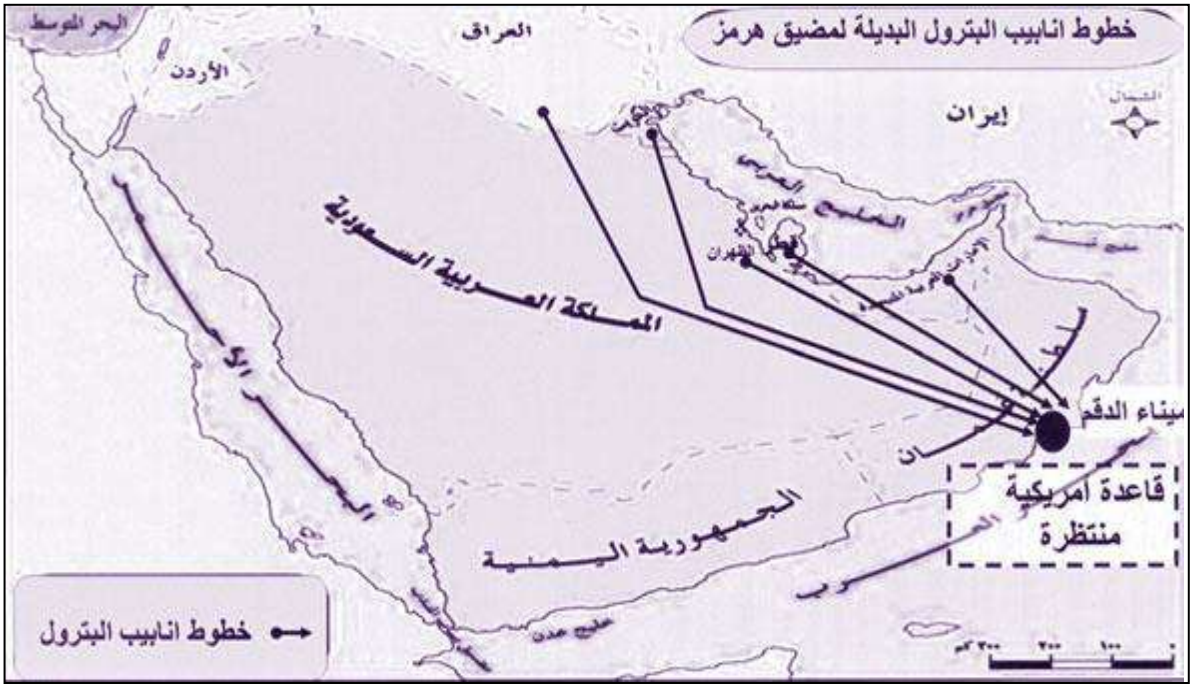

المصدر:فرج لواء،المرجع السابق ذكره،ص01.

ولتأمين **تدفق النفط العربي إلى دول العالم**،سيتم إنشاء قاعدة أمريكية جديدة في سلطنة عمان،لتكون الأكبر في الشرق الأوسط،وكل هذه التفاصيل قد عرضت على الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ورفضها ووقع إتفاقه النووي مع **إيران**،ومع وصول **الرئيس الامريكي دونالد ترامب للرئاسة** ندد بهذا الإتفاق من قبل،ولقد وافق عليه **البيت الأبيض**،مع **البنتاغتون**،**ووكالة الإستخبارات المركزية**،لتبدأ مراحل التنفيذ،بدأ بحساب التكلفة،التي سيتم تحميلها،قطعا بدون شك على حساب دول النفط،وأطلق ذلك **دونالد ترامب** عام 2018م،بما يسمى "**بقاعدة الدقم**"،وبإكتمال هذا المشروع،ستتضائل أهمية مضيق هرمز،وتقتصر أهميته في المستقبل على نقل البضائع من وإلى دول الخليج العربي.[1]

[1] لواء فرج،المرجع السابق ذكره،ص06.

المطلب الثاني:دبلوماسية الشركات النفطية الأمريكية تجاه الخليج العربي:

تعتبر **عملية صنع القرار** حقلا مهما للبحث فيه الذي يحدد سلوك الفاعلين من الدول وغيرها،والوصوللنتائج مهمة في عملية صنع القرار[1]،حيث يسعى الفاعلين المهمين في **الولايات المتحدة الأمريكية** لتحقيق أهدافهم وتوجيه سلوكهم الخارجي من خلالالآليات والممارسات المقصودة والممنهجة تمثل ما أصطلح على تسميته **بدبلوماسية الشركات النفطية**كأداةترتبط **بعملية صنع القرار** تفسر سلوك الفاعلين بصورة ورؤية معمقةفي السياسة العالمية،،وتشير ممارسات الدبلوماسية وخاصة **المسار الثالث** للمجال التجاري والإقتصادي والقطاع الخاص والشركات النفطية،إلى وجود تفاعلات تحدث بينهم،وذلك بهدف تعزيز فرص العمل في المجال الإقتصادي،ودعم المؤسسات الإقتصادية مع صنّاع القرا،ويرتبط هذا المسار الثالث بالمسار الأول والثاني،لتشكيل ما يعرف بدبلوماسية متعددة المسارات على حد تعبير **دياموند وماكدونالد**[2].

بدأ نموذج **دبلوماسية النفط** كفعل خارج النسق الدبلوماسي،ويتم الاعتراف به من خلال توظيفه في إطار مصالح أمنية طاقوية، وبفضل هذا التبني بلغ الهدف الخاص بجعله آلية دبلوماسية معاصرة ومن ثم الحفاظ عليه كنمط ،ومن خلال **الطرح الوظيفي** فإن نموذج **دبلوماسية النفط** تم توظيفه من خلال تبنيه في إطار الأنساق السياسية الرسمية من أجل تكييفه مع واقع الادوار الرسمية للحصول على الغاية الطاقوية،ومن **منظور بنائي** فإن النفط كقيمة سياسية وإقتصادية هي الأقرب لتبني المفهومالجديد "**دبلوماسية النفط**" الذي من شأنه أن يبقي هذا التصور رهين الممارسة الإقتصادية وتجاوزه لتصورات سياسية الغرض منها الإبقاء على الدولة بسبب البعد الطاقوي للأمن[3].

---

[1] أحمدتيمزار،"**السلطة في المؤسسة الإقتصادية وإشكالية صنع القرار**"،مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،العدد16(جوان2016):36-37.

[2] كيبش،المرجع السابق ذكره،ص ص 35-37.

[3] ضربان،المرجع السابق ذكره،ص ص141-142.

وتصنف **الشركات النفطية كفاعلين من غير الدول** وفق مبدأين هما:**مستوى نشاط الفاعلين**:ويمكن أن تتميز الشركات النفطية عن غيرها من الفاعلين من غير الدول،بحيث يتعدى نشاطها حدود الدولة،ومن حيث **طبيعة العلاقة مع الدولة**:وتمتلك موارد خاصة تضمن لها ممارسة تأثير ما في المخرجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثرأو البيئة الدولية[1]،عند إسقاط هذين المبدأين على الشركات النفطية الامريكية تتجلى جملة من الدلالات الموضوعية والواقعية عن تأثير **النفط في السياسة الأمريكية** ،بدءا بارتباط هذا الموضوع بشكل جلي بفترات الرئاسة في الإدارة الأمريكية[2].

تحظى **الشركات النفطية الأمريكية**في مجال **أمن الطاقة الأمريكي**بأهمية بالغة[3]،حيث تم إعتبار **منطقة الخليج العربي** من أهم المصالح الحيوية الأمريكية،لقربها لحليفتها إسرائيل،ووجود أهم الآبار النفطية فيها،والتي تعتبر مورد أساسي بالنسبة للشركات النفطية الأمريكية[4]،**فأغلب الإحتياطات البترولية الضخمة،تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،وهذا يعود لحاجتها الاستهلاكية حيث تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 25%من الإنتاج العالمي للنفط،وهي تستورد ثلثي هذا الإستهلاك من منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل منطقة الشرق الأوسط بؤرة إهتمام الشركات النفطية الأمريكية و السياسة الأمريكية[5].**

---

[1] حداد،المرجع السابق ذكره،ص44.

[2]Daniel Fikreyesus.**"Oil and U.S. Foreign Policy towards Africa»**,Political Science Dissertations, Department of political Science, Spring, 05/05/2012,p20.

[3]vivodaValdo,**"international oil companies US government and energy Security Policy: an interestbasedanalysis**",article in international journal of global energy issues, (Januaru2010),p01.

[4]رفيق رحية رائد ،"**البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990م-2010م**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد،جامعةدمشق،كليةالإقتصاد،قسم الإقتصاد،ب،س.ن)،ص205.

[5]خيتاوي،المرجع السابق ذكره،ص ص181-183.

تتمحور **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط** حول متغير العلاقة مع القوى الإقليمية وكيفية التعاطي مع الملفات الرئيسية في المنطقة،وخاصة مجال الطاقة وبالتحديدالنفط، ومن أجل بناء سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسطتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الدول الشريكة ومنها**دول الخليج العربي**[1]،وهذا ما تم ذكره في **وثيقة الأمن القومي الأمريكي**[2].

وأهمالشركات النفطية الأمريكيةالناشطة بمنطقة الشرق الأوسطشركة إكسون موبيل،وشركة شيفرون[3]،حيث تبلغ أصول شركة إكسون موبيلنحو 143 مليار دولار فيها،وتسعى للتحكم في أسعار النفط،والتحكم في مصالح الدول الكبرى،وضمان المحافظة على تدفق النفط في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي،ومنع أي قوة دولية من التعرض لهذه المصالح أو تكون منافسة لها عبر إتباع سياسات متعددة تتلاءم مع مصالحها[4].

[1]سعيد قعود،وعلا عامر الجعب ،"**وثيقة الأمن القومي الأمريكي2017م قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب**"،مركز التخطيط الفلسطيني:قراءات إستراتيجية،2018،ص60.

[2]المرجع نفسه،ص60.

[3] بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص ص 268-269.

[4]سعد شاكر شبلي،**الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**،ط.1،(عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع،2013)،ص ص122-124.

المطلب الثالث:أهداف الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

أصبحت **الدول الكبرى** تتنافس على **الموارد النفطية في منطقة الشرق الأوسط**(فاليابان يستورد 85%،من حاجته النفطية من هذه المنطقة،فيما تستورد الصين 60%من نفطها من الشرق الأوسط)،من أجل الأمن الطاقوي كأولوية قصوى،وتدل المعطيات أن نسبة إستيراد الصين لنفط الشرق الأوسط،سيبلغ75% في غضون عام2030م،فرسمت **الصين** حينئذ،عن طريق كبيرها خبرائها في **العلاقات الدولية وانغ ييسي**،خطة إستراتيجية عنوانها "**السير غربا**"،أي بناء القدرات الصين لتتدخل السياسي في المناطق الغربية لها،لفرز توازن قوى جديد مع **الولايات المتحدة الأمريكية**،وكسب نفوذ يسمح بفرض مصالحها في الملفات المحورية لها،على الصعيدين الإقليمي والدولي.[1]

وتسعى **الشركات النفطية الأمريكية منطقة الشرق الأوسط**بتحقيق مجموعة من الأهداف،وهذا ما يترتب عنه مجموعة من النتائج والانعكاسات،ومنها **الإعتماد على حلفاء موثوق بهم**،وتسعى **الولايات المتحدة الأمريكية** لكونها أكبر مستهلك للطاقة ليكون لها دورا بارزا في صياغة السمات **الجيوسياسية للعلاقات الدولية** في**مطلع القرن الحادي والعشرينفي منطقة الشرق الأوسط**،كما تدعم **الولايات المتحدة الأمريكية** الأنظمة الحليفة لها للوصول الى إحتياطات النفط[2]،فهناك عدة **شركات نفطية أمريكية** ظلت ناشطة في **منطقة الخليج العربي**،وفاقت الاستثمارات الأمريكية في **الصناعة النفطية في الشرق الأوسط**،فالنفط هو مصدر للأرباح التي تجنيها **الشركات الأمريكية**[3].

---

[1] حداد،المرجع السابق ذكره،ص ص 62-63.

[2] عمر فرحاتي،"**النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسة،تخصص علاقات دولية واستراتيجية،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية:2014-2015م)،ص92.

[3] المرجع نفسه،ص95.

إستهداف الشركات النفطية الأمريكيةلمنطقة الشرق الأوسطيعني وضعها في دائرة المصالح والمجال الحيوي،وتسخير كافة الإمكانيات لابقاء على المنطقة،موضوع الاستهداف ضمن دائرة المصالح الخاصة،وتتدرج أليات الإستهداف **الشركات الأمريكية النفطية للشرق الأوسط** بين استراتيجيتها الثلاث **(الناعمة،الصلبة والذكية)**،وإستخدام **مؤسسات النظام الدولي ككل،لتسويق الاستهداف وشرعنته باستخدام الديمقراطية وحقوق الانسان**،وتتمثل في المنظمات والجمعيات والهيئات،وسائل القوة الناعمة،والذكية كالأمم المتحدة،ومجلس الأمن،وصندوق النقد الدولي،والبنك الدولي،ومنظمة التجارة العالمية،وحقوق الانسان التي تسيطر عليها **الولايات المتحدة الأمريكية** لتحقيق أهدافها.[1]

والهدف الإستراتيجي من الحرب على العراق مثلا كان النفط وهو ما أكده **توماس فريدمان** بقوله:"**النفط هو أحد أسباب الإعداد للحرب ضد العراق وإذا حاول شخص أن يقنعنا بغير ذلك فانه قطعا لايحترم عقولنا**"،لذلك لم يكن إندماج جماعات الضغط والمصالح ومجالس ادارة الشركات النفطية،ضمن المؤسسة السياسية والعسكرية الأمريكية الحاكمة الا تأكيدا على أن الحرب ضد العراق لم تكن إلا صفقة تجارية لرؤوس الأموال الأمريكية الحاكمة خلف الواجهة الرئاسية محطمة بذلك كل الأعراف والشرعيات الدولية والأنسانية ومخلفة كوارث هائلة وفق مبررات مزيفة ومعايير مزدوجة في التعامل مع الحروب التي تحدث في الشرق الأوسط،والإستنزاف الاقتصادي وتدمير البنية التحتية للعراق[2].

---

[1] رائد رفيق رحية،"**البعد النفطي لاستراتيجية الامن القومي الامريكي و منعكساته على السياسة الخارجية الامريكية تجاه منقة الشرق الاوسط دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 19990-2010**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد،جامعة دمشق،كلية الاقتصادنقسم الاقتصاد العام،ب،س،ن)،ص ص152-155.

[2] مدين،المرجع السابق ذكره،ص200.

إستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على النفط في منطقة الخليج العربي وإستخدامه كسلاح،سمح للولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها،السياسية والإقتصادية،والعسكرية،على منطقة الخليج العربي،أضف لذلك ضعف **الإرادة السياسية** لدى **قادة الدول المصدرة للنفط لمنطقة الخليج العربي،التي تعد المدخل الأساسي لإستخدام النفط كسلاح،وعلى ضوء ذلك هل سيأتي يوم الذي سستوفر فيه هذه الإرادة السياسية؟،ومن سيحركها؟.**[1]

أصبحت **منطقة الشرق الأوسط تنافس الجيو-إقتصادي بين القوى الكبرى**،من أجل الهيمنة على الموارد النفطية،والإستحواذ على أكبر من مصادر الطاقة،والسيطرة عليها لكبرى الشركات العالمية المختصة في النفط،ولعّل الدوافع الجيو-إقتصادية كانت السبب الرئيسي للإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م،أكبر منه عامل سياسي،أو عسكري لأن العراق يقع في قلب الشرق الأوسط الجيوسياسي،ويحتوي على أحد أكبر إحتياطي نفطي في العالم،كل ذلك في إطار"الإستيلاء الإستراتيجي"،على الإنتاج الطاقوي لمنطقة الشرق الأوسط،ولعل هذا ما أشار إليه **نعوم تشومسكي** بقوله:"لو لم يكن الشرق الأوسط يحتوي على معظم إحتياطيات الطاقة في العالم،لما إهتم به صانع السياسات في عالمنا اليوم".[2]

[1] خيضر،المرجع السابق ذكره،ص ص72-74.

[2] حداد،المرجع السابق ذكره،ص ص63-64.

المبحث الثالث:الرؤية المسقبلية لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من 2001م-2020م:

في ظل **الإدارات الأمريكية السابقة**وإدارة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب وتمهيدا لإدارة الأمريكية لجون بايدن**،تواجه**الشركات النفطية**العديد من الصعوبات في **تأثيرها على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،ولهذا يجب الإستشراف بمستقبل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية**والمخاطر التي تعتريها في المستقبل،من خلال ما يتحدث به المفكرون في العلوم السياسية عامة،وفي **السياسة الخارجية الأمريكية**لمواجهة تلك التحديات،وهذا ما سوف نستشفه في المطالب الأساسية وهي:

المطلب الأول:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية -بين الفرص والقيود-

المطلب الثاني:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية -بين الإستمرارية والتراجع-

المطلب الثالث:مستقبل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية –بين الفرص والقيود–

توجد العديد من التحديات(الفرص والقيود)التي تواجه صناع القرار في مختلف المجالات(السياسي،الإقتصادي...)،ويتطلب ذلك الإستعداد للمستقبل،وإجراء تقييم للمخاطر المحتملة،وخاصة في ظل الواقع الدولي الراهن،وما يصاحبه من عدم الإستقرار المتزايد على الصعيد الدولي،وفي هذا الصدد يمكن توقع **صعوبات وتحديات تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،إنطلاقا من دراسة إستقصائية تقوم بإجرائها كل عام،شركة التأمين العالمية المعروفة بإسم "**أكسا**"، وهي واحدة من شركات التأمين العالمية،والدولية الرائدة،موجودة في أكثر من 06 بلدا،لها خبرة عالمية في إدارة المخاطر،وتأسست منذ أربعين عاما،وتقوم بالإستشراف للمخاطر الغد،والمستقبل،من خلال إعداد تقارير حولها،ويعتبر**توماس بوبر** الرئيس التنفيذي لها،ومن أهمها تقرير حول مخاطر في المستقبل،الذي أعدته في أكتوبر 2019م،وهذا التقرير قدمه كل من **توماس بوبر(Thomas Buberl)** *،**وإيان بريمل(Ian Bremmer)*** ،بالتعاون مع **جمعية الأوروبية الأسويةالجمعية الأوروبية الأسوي(EURASIA GROUP)**،والتيأسسها **إيان بريمل** عام 1998م،وهي شركة تعمل على مساعدة المستثمرين،وصناع القرار في قطاع الأعمال،وفهم تأثير السياسة،والمخاطر حول العالم،ومحاولة جلب العلوم السياسية لقطاع الشركات.[1]،لمعرفة وإجراء مسح حول إتجاهات وديناميات المخاطر الناشئة،وإصدار تقرير بشأنها[2].

وفيما يخص مدى إدراك المخاطر المستقبلية تم الإعتماد على منهجية الدراسة المسحية الإستقصائية لمستقبل المخاطر العالمية،وتحليل تصور الخبراء للمخاطر الناشئة[3]،تمثل هذه

---

[1] Thomas Buberl,Ian Bremmer,**Future Risks Report October 2019,**AXA and EURASIA GROUP,pp05-06.

***تنويه:**نشير إلى أن هذه الدراسة التي قامت بها شركة أكسا،ومجموعة أوراسيا،تخدم مصالح كل طرف،حيث نجد شركة أكسا مصادر تمويلها نجد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها،كالسعودية والإمارات،وأما مجموعة أوراسيا فتمولها الصين وروسيا.

***توماس بوبر(Thomas Buberl)**هو:الرئيس التنفيذي لشركة أكسا،**وإيان بريمل(Ian Bremmer)**هو:رئيس ومؤسس مجموعة أوراسيا

[2] إسراء أحمد إسماعيل،**توقعات 2020م:المخاطر العشرة الأكثر تأثيرا في التفاعلات الدولية**،موسوعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية،21 ديسمبر 2019م،(تاريخ التصفح2020/09/19م)،
https://www.elsiyasa-online.com/2019/12/Future-Studies.html

[3] Buberl,and Bremmer,11.

النسخة الأخيرة التي أصدرت **في أكتوبر 2019م**،وتناولت العديد من المخاطر الناشئة،على أساس أنها جديد ومتطورة،وقد يكون لها تأثير في الفترة القادمة،وقدم التقرير مجموعة من التصورات المستقبلية للعديد من الخبراء للمخاطر المستقبلية،من خلال إجراء مسح إستقصائي شمل 1726 خبيرا،في 58 دولة،تم إختيارهم،وذلك يعود لخبرتهم،في مجال المخاطر،ولقد حدد الخبراء المخاطر العشرة الرئيسية التالية بالترتيب وهي:**المخاطر البيئية**،**المخاطر التكنولوجية**،كمخاطر الأمن السيبيراني،ثم **المخاطر السياسية**،ومنها عدم الإستقرار الجيوسياسي،**وظهور المخاطر الصحية**،كالأمراض المعدية(مثال جائحة فيروس كورونا،وخطر الحرب البيولوجية،والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية،سوف تخلق عدم الإستقرار في الإقتصاد الكلي،ويؤدي إلى إرتفاع القومية[1]،وأخيرا **مخاطر الإقتصاد الكلي**ولابد من مواجهته(أنظر الشكلين13و14) .[2]

عنوان الشكل رقم 14:مخطط توضيحي للمخاطر الكبرى

Source: Buberl,and Bremmer,op.cit,p07.

[1]Buberl,and Bremmer,p35.

[2] Ibid,p07.

عنوان الشكل رقم 15: شكل يوضح تطور المخاطر الكبرى الناشئة

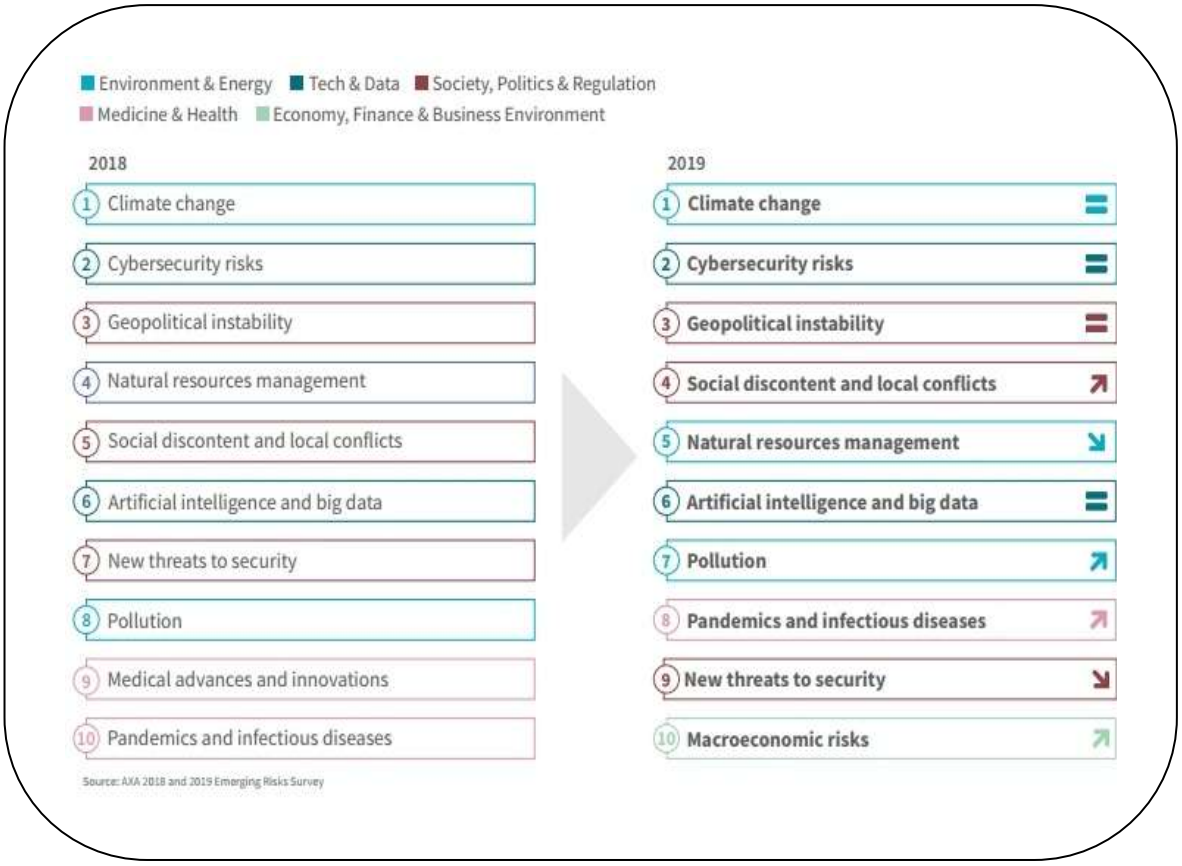

Source: Buberl,and Bremmer,op.cit,p12.

فالمنهجية المعتمدة عند شركة التأمين العالمية(**أكساAXA**)،تتمثل في إجراء إستطلاع في ماي 2019م،من خلال إستبيان عبر الأنترنت،والمنهجية المعتمدة عند **جمعية الأوروبية الأسوية**،هي أخذ عينات على الأنترنت،من شركتين عالمية،أكثر رسوخا مصادر لجمع المعلومات،وعميقة،وهي شركة **غوغل**،**وويكيبيديا**،ويعتمد الترتيب العام للمخاطر الناشئةعلى كل عدد من الأصوات،بالنسبة لمخاطر معنية،ودرجة المخاطرة،وأي مخاطرة يرمز لها ب:(i)،ويتم إشتقاق درجة المخاطرة،ويعتبر (n)عدد المجيبين الذين يشتركون في نفس القلق حول الخطر(i)،وأما Point(i) يتوافق مع عدد النقاط المخصصة لمرتبة من المخاطر(i)،ولابد الإشارة أن هذه الدراسة الإستقصائية تمثل حدود محتملة،وتم تطويره وصقله من قبلها،بناءا على توصيات شركة إستشارية،مستقلة متخصصة في الدراسات

الإستقصائية،وتعكس زيادات وإنخفاضات في الترتيب تصور المجيبين للمخاطروليس التغيرات الفعلية في الأنصبةالمقررة،من الخطر نفسه،قد لا يكون هناك خطر متصور قد تغيرعلى الإطلاق،ولكن هناك خطر أخر ينظر إليه على أنه أعلى،أو أقل وهذا يؤثر على المخاطر الأخرى.[1]

عنوان الشكل رقم16:معادلة رياضية توضح إشتقاق درجة المخاطر الكبرى الناشئة

$$risk\ score_i = \sum_{i=1}^{n} (point_i * n)$$

Source : Buberl,and Bremmer,59.

عنوان الجدول رقم 13 :جدول يبين ترتيب المخاطر الكبرى.

المرتبة الأولى	خمسة نقاط
المرتبة الثانيةأربعة نقاط	
المرتبة الثالثة	ثلاثة نقاط
المرتبة الرابعة	نقطتين
المرتبة الخامسة	نقطة واحدة

Source: Buberl,and Bremmer,59.

[1]Buberl,and Bremmer, op.cit,p59.

تشكل **االمخاطر السياسية ولإضطرابات السياسية**،التي تحركها العديد من العوامل،خطرا على العديد من السياسات،ومنها **السياسة الأمريكية**،فقد وصفها التقرير **بالركود الجيوسياسي** نتيجة العوامل الإقتصادية،ولابد على الحكومات مواجهتها والتخفيف من حدتها[1]،وبالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية**،يمكن توضيح المخاطر المحتملة وفق إتجاهين رئيسيين وهما:**دور الولايات المتحدة الأمريكية المتغير في العالم،والتغيرات التي تشهدها السياسة الأمريكية**،التي تهدد نجاح عملية إدارة الأزمات،وتدخل الفواعل الأخرى في صنع السياسات داخل الدولة وهو جوهر التحليل(أنظر خريطة توضح أهم المخاطر حسب المنطقة في الولايات المتحدة الأمريكية)[2].

عنوان الخريطة رقم02:خريطة توضح أهم المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية

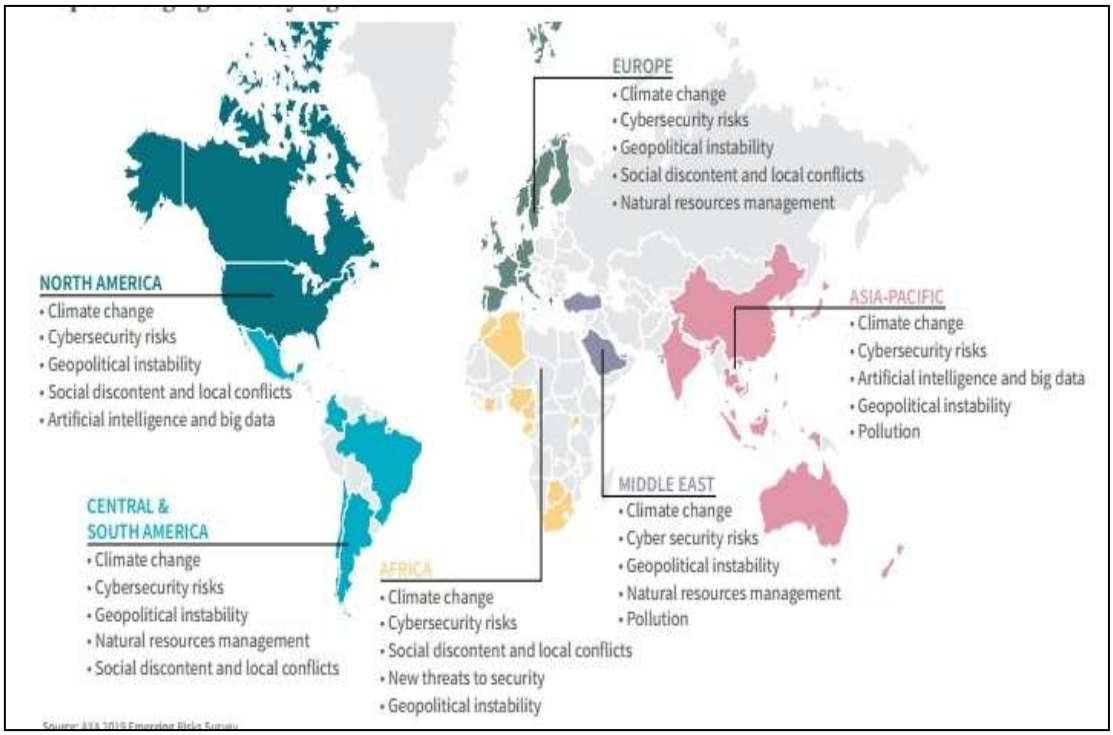

Source: Buberl,and Bremmer,op.cit,p13.

[1]Buberl,and Bremmer,pp08-09.
[2] Ibid,p50.

كما يشير هذا التقرير للترابط الموجود بين هذه المخاطر والذي يعتبر من المواضيع الرئيسية لهذا التقرير،فالترابط المتزايد بين العديد من المخاطر الناشئة،التي حددها الخبراء في هذه الدراسة الإستقصائية،فالترابط المعقد بين تلك المخاطر تتطلب نهجا أكثر تشعبا لتحديد المخاطر،وفي هذه الدراسة وفقا ل83 %،من الخبراء،الذي شملهم الإستطلاع،يرون أن السلطات العامة ليست مستعدة بما يكفي لمواجهة لمثل هذه المخاطر الناشئة،فالمرونة هي المفتاح لجميع المنظمات،العامة،والخاصة،على حد سواء،ويجب على الجهات الفاعلة الخاصة،والمجتمع المدني،بالتعاون مع صانعوا السياسات،وتكثيف الجهود للتحضير لمخاطر الغد.[1]

فهذه **المخاطر المترابطة** مع بعضها اليعض،سيؤدي لتأكل بيئة صنع القرار،فالركود الجيوسياسي،والدور العالمي المتغير للولايات المتحدة الأمريكية،وحتى في النظام الدولي،ويؤثر ذلك أضعاف ثلاثة على بيئة الأعمال خاصة الشركات النفطية،وعليها أن تشكل بيئة مستقرة،من هذه التوقعات من شأنها أن تقلل من المخاطر السياسية،وهذا ينطبق على السياسة الخارجية الأمريكية،وقد تأرجحت الإدارات الأمريكية،من الإنعزالية،إلى التدخلية،وتستمر سياسات المناهضة لتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية،في دفع إتخاذ القرارات،وهذا إستعداد لدورة إنتخابات 2020م[2]،وفي هذا الصدد،يقول مدير إدارة مخاطر الولايات المتحدة الأمريكية،"نجد أنفسنا في نقطة التاريخ،بحيث العديد من المخاطر الناشئة الأكثر خطورة لديها القدرة على إيجاد حلول حالية،لبعضهم بعض،وتثقيف الجمهور هو المفتاح لضمان مجتمعنا الذي ينكن إبتكار حلول للتخفيف من العواقب المحتملة الأكثر خطورة التي تقدمها هذه المخاطر الناشئة"(أنظر الشكل رقم16).[3]

[1] Buberl,and Bremmer,op.cit,p09.
[2] Ibid,p51.
[3] Ibid,p17.

الشكل رقم17:الترابط الموجود بين المخاطر الناشئة المستقبلية.

Source: Buberl,and Bremmer,op.cit,p05.

المطلب الثاني:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية-بين الإستمرارية والتراجع:

تصنف **الشركات النفطية** كفاعلين من غير الدول وفق مبدأين هما:**مستوى نشاط الفاعلين**:ويمكن أن تتميز الشركات النفطية عن غيرها الفاعيلين من غير الدول،بحيث يتعدى نشاطها حدود الدولة،ومن حيث **طبيعة العلاقة مع الدولة**:بحيث تتمتع الشركات النفطية بالإستقلالية التامة،وبالدرجة كبيرة لتمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أراضيها،وتمتلك موارد خاصة بها تضمن لها ممارسة تأثير ما في المخرجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر،أو البيئة الدولية،ولها سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنمي إليها.[1]

وعلى هذا الأساس هل هذا التصنيف ينطيق على الشركات النفطية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي أم لا؟.

تتمحور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم الإدارة الأمريكية **لدونالد ترامب**،حول متغير العلاقة مع القوى الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط،والتعاطي مع الملفات الرئيسية في المنطقة من اجل بناء السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط،فإستقرار منطقة الشرق الأوسط مرهون في القوة الأمريكية،التي ستعمل من أجل إعادة توازن القوى،والمقابل هو خدمة ودعم المصالح الأمريكية من قبل الدول الشريكة،وتشجيع الدول في منطقة،ومنها دول الخليج العربي. ،وهذا ما تم ذكره في **وثيقة الأمن القومي الأمريكي.**[2]

[1] حداد،المرجع السابق ذكره،ص 44.

[2] المرجع نفسه،ص44.

وتشيرهذه الوثيقة لسياسة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**والإشكاليات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط،وخاصة عدم الإستقرار الإقتصادي،فلابد من الحفاظ على أمن الشرق الأوسط،ولمواجهة التحديات والنهوض بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط،وهذا ما تعرضت له **وثيقةالأمن القومي الأمريكي**،لإيجاد مسارات وتوجهات،إعداد خطط تنفيذية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في المنطقة الأوسط لاسيما تشجيع التعاون بين الشركاء في المنطقة[1].

وتتمثل أهمية **منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية** جوهر تجسيد عناصر **القوة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط**،وأهم **ثوابت الأمن القومي الأمريكي**(أن اسرائيل،امن الطاقة،وإستمرار عجلة النمو الإقتصادي لشركاتها النفطية أو ما يمكننا تسميته **بالأمن الرأسمالي)**،مما جعل السيطرة على المنطقة أمرا جوهريا،**فمنطقة الخليج العربي**وموقعها من أهم **المصالح الحيوية الأمريكية** المتمثلة في قربها من حليفتها اسرائيل،ووجود اهم الابار النفطية والتي تعتبر المورد الرئيسي **للولايات المتحدة الأمريكية**فيها وبالقرب منها،وقربها من **مناطق النفوذ الروسي والصيني،وقربها من النفط القزويني،والقرب من المتوسط والمحيط الهندي والممرات البحرية الهامة(مضيق هرمز وقناة السويس).**[2]

و**الحصول على النفط الخليجي**،وما يحققه من إستمرار الثورة الصناعية الأمريكية والإزدهار الدائم **للشركات الصناعية الكبرى** بالتالي زيادة الوساطة المالية،سواءا من خلال الإيداعات البنكية أو إيراداتهم النفطية،وتعمل **الولايات المتحدة الأمريكية** حاليا بإستراتيجيات إقتصادية تهدف إلى تشجيع الدول النفطية على زيادة إستثماراتها في الداخل الأمريكي الأمر الذي يخلق زيادة إنغماس في التبعية **للإقتصاد الأمريكيوالسياسة الأمريكية** بإعتبارها هي

[1] يحي سعيد قاعود،وعلا عامر الجعب،"**وثيقة الامن القومي الامريكي 2017م قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب**"،قراءات استراتيجية،مركز التخطيط الفلسطيني ،العدد العشرون،(أفريل 2018)،ص60.

[2] مدين،المرجع السابق ذكره،ص205.

تعبير عن المصالح الاقتصادية للأنظمة والتوطين العسكري في **منطقة الخليج العربي** كدرع ونطاق أمني للحماية والحفاظ على المصالح النفطية لاسيما مع زيادة توظيف رؤوس الأموال الأمريكية في **منطقة الشرق الأوسط** [1].

وتعتبر **منطقة الخليج العربي** من المناطق التي حظيت بالإهتمام من جانب **الولايات المتحدة الأمريكية** نظرا لمصالحها خصوصا ولسيادة ديمومة وإستمرارية الدول الصناعية المتقدمة،وتتمتع **بالمكانة العالمية**،وعليه المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكن أن يلاحظ أن **الولايات المتحدة الأمريكية**،صاغت سياساتها تجاه المنطقة بشكل واضح في في **السياسة الأمريكية**بمداخل عديدة من أجل تامين المركزية في السيطرة الكاملة على المنطقة ولاسيما الوجود العسكري المباشر فيها.[2].

وفي الحقيقة **الشركات النفطية** هي محركا أساسيا للحروب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،فالحروب التي تعلنها الولايات المتحدة الأمريكية مهما تعدت أسبابها فإنها لا تخرج عن نطاق تعزيز أهداف ومصالح **الشركات النفطية** والحفاظ على **أمن إسرائيل**،فهي لا تسمح ببروز قوة أخرى في منطقة الشرق الأوسط التي قد تهدد مصالح وثوابت **الولايات المتحدة الأمريكية** وسياستها الخارجية للأنه تهديد لأمنها القومي في تحقيق مصالحها ومصالح الشركات النفطية.[3]

[1] قاعود،المرجع السابق ذكره،ص206.

[2] سليم كاطع علي،**اثر النفط في التوجه الامريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة**،مجلة دراسات دولية 57(2014): 142.

[3] بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص ص211-212.

يمكن أن **نستخلص** من خلال ما سبق أن **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** مرهون بهذه الجدلية الإستمرارية والتراجع خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة **لجون بادن**،فمن جهة لعبت الشركات النفطية دورا هاما **للتأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** وخاصة في منطقة الشرق الأوسط،ومن المهم أن نتذكر أن المصالح الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط،لها تأثير على السياسة الأمريكية،وبالتالي تعتبر **الشركات النفطية كفواعل مؤثرة على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وأصبحت **كلاعبين سياسين ثؤثر على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.**[1]

فتأثير **السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**مرهون بالأدوار التي تقوم به **الشركات النفطية الأمريكية** في تلك المنطقة،إلا أن ملامح السياسة الأمريكية في فترة الرئيس **دونالد ترامب**تشير إلى**التراجع الأمريكي لها في منطقة الشرق الأوسط**،وهذا يعود لتنافس **الشركات النفطية الدول الكبرى كروسيا والصين**،وهو ما أدى لإنسحاب **الشركات النفطية الأمريكية من الشرق الأوسط** وأصبح من أكبر التحديات،وبدت سياسة **دونالد ترامب** تجاه **الشرق الأوسط** غير واضحة المعالم.[2]

عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكيةمرتبطة بالإهتمام**بالنفط**،فأمن الطاقة هو من أولويات **السياسة الأمريكية**،فقد أشار عضو الكونغرس السابق في وزارة الدفاع الوطني "**لي هاملتون**"،بأن "**النفط هو أمن الطاقة،وعنصر مركزي في الرفاه الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية**".

[1] Fikreyesus,op.cit,p20.

[2] حنان خرباشي،**الأداء الاستراتيجي لادارة الرئيس دونالد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط**،مجلة اتجاهات سياسية،01(كانون الأول 2017):71.

يستند أمن الطاقة الأمريكي على تعزيز إمدادات مستقرة من النفط،وبأسعار معقولة،ممكن من طرف مجموعة من الموردين،فالولايات المتحدة الأمريكية بإهتمامها المتزايد لأمن الطاقة،كثيرا ما تخلت عن الديمقراطية،وحقوق الإنسان،ومثال ذلك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط،وتاريخيا،كثيرا ما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية،مع الأنظمة الإستبدادية الودية في منطقة الشرق الأوسط،من أجل تحقيق الإستقرار والأمن[1]،وهذا هو هدف الإدارات الأمريكية هو إستبدال أكثر من 75 في المئة من الواردت النفطية الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط عام 2025م.[2]

تنافس **الشركات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية**مع **الشركات النفطية للدول الأخرى**،ومنها **الشركات الروسية والصينية**على النفط في منطقة الشرق الأوسط،لا يمكن حصره فقط في علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف الى تحقيقها مع دول المنطقة الغنية بالنفط،بل يتعداها إلى ما يعرف **بالصراع على أنابيب الطاقة**،فمنذ مطلع القرن الحالي تم وضع العديد من الخطوط لتمديد أنابيب الغاز والنفط،ولقد قامت **روسيا**بتعزيز موقعها في سوق الطاقة العالمي،وقام الأمريكيون كخيار إستراتيجي للحد من هيمنة روسيا على سوق الطاقة العالمي[3]،فالعودة الجديدة **لروسيا** على المستوى العالمي ترتبط بوصول قيادة روسية طموحة إلى سدة الحكم في **روسيا**،متمثلة في الرئيس **فلادمير بوتين***،الذي يسعى إلى إسترجاع مكانة **روسيا** العالمية،وذلك عبر وضع إستراتيجية جديدة تقوم على السيطرة على مناطق النفوذ السابقة ومنها **منطقة الشرق الأوسط**،وهذه العودة **الروسية** تقوم على البراغماتية التي جعلتها تصطدم **بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط**على الصعيدين الجيوسياسي والطاقوي.[4]

---

[1] Fikreyesus,op.cit,p21.
[2] Ibid,p32.
[3] بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص272.
[4] المرجع نفسه،ص273.

تتخوف**الولايات المتحدة الأمريكية** من التحركات الروسية،وإعتبرتها مهددة لوجوده في الشرق الأوسط،خاصة هذه التحركات مصحوبة بالتقارب الإستراتيجي بين **روسيا والصين**،لذلك إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على **إستراتيجية توسيع نطاق التنافس**،ونقله إلى مناطق محسوبة على النفوذ الروسي،مثل **سوريا وأوكرانيا** هذا من جهة،والعودة كطرف قوي ومنافس يهدد مصالحها في العالم والشرق الأوسط على وجه الخصوص.[1]

ويرى **بروس جونز ومارتن أنديك** أن الوصف الدقيق للإنسحاب،والتراجع الأمريكي من المنطقة،وهذا بالرجوع للسياق التاريخي،حيث بدأ صعود هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد **حرب أكتوبر 1973م**،قبل 45 سنة،نتج عن حصيلة تلك الحرب،مع تورط **هنري كسنجر** بكثافة كوزير خارجية في عهد الرئيس **ريتشارد نيكسون**،إنشاء جهد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتوفيق بين إسرائيل وجيرانها العرب،لقد أصبح ذلك الأساس لما يسميه "**باكس أمريكانا**"**(محور أمريكا)**الذي كان جزءا من نمو نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة،كان قلب "**باكس امريكانا**"،وهو ما حدث في بداية عملية السلام التي تقودها أمريكا.[2]

وبدأ قوس النفوذ الأمريكي يتصاعد من خلال الجهود الناجحة التي يبذلها القادة الأمريكيون،فإنتخاب الرئيس الأمريكي **باراك أوباما**،ليس الانخراط في حروب جديدة،بل إشتركت **الولايات المتحدة الأمريكية** في فتح الصراع في **ليبيا**،وتجنب أي نوع من المشاركة الجادة في **سوريا**،ما فتح الطريق أمام روسيا للعودة الى المنطقة بغض النظر عن جهود كل رئيس،بما في ذلك الرئيس "**دونالد ترامب**"،لتكريس هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في

[1] بوزيدي،المرجع السابق ذكره،ص273.

[2]بروس جونز وآخرون،مترجما،**تقرير حول الجغرافيا السياسة الجديدة للشرق الأوسط:دور أمريكا في منطقة متغيرة،مجالات لفهم واقع المنطقة واستشراف مستقبلها**"المركز الكردي للدراسات بوخوم بألمانيا،(01 جانفي 2019)،ص08.

منطقة الشرق الأوسط،وتغير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة،بسبب ثورة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعل نفط الشرق الأوسط أهم المصالح الأمريكية.[1]

كما طرح **بروس جونز** سؤالا على **سامانثا جروس،هل من الصواب القول لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إستقرار تدفق النفط في الشرق الأوسط؟،وهل هناك تراجع الشركات النفطية تواجدها في منطقة الشرق الأوسط؟**[2]،ويرى **سامانثا**أن **الولايات المتحدة الأمريكية** ليست قادرة عن التخلي عن نفط منطقة الشرق الأوسط،وأكبر التحديات هو أن المنطقة،لا تزال مهمة ليس فقط بالنسبة لإستقرار الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية،ولكن للإستقرار الإقتصادي العالمي،ولكن مع تسويق الولايات المتحدة الأمريكية كقوة نفطية عالمية جديدة،ولاشك العالم لا يزال يعتمد على نفط الشرق الأوسط،ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد الى حد ما على ذلك،لكنه تفتقد لإرادة سياسية لرعاية ذلك بالطريقة التي إعتدت عليها،ُيرى **بروس جونز** أن هناك ممثل أخر في هذه المنطقة وهي **الصين**كأكبر مستهلك للنفط من الشرق الأوسط،ولها حصص هائلة في تدفق النفط،وبدأت تستثمر في الأدوات التي يمكنها على مر الزمن بناء النفوذ في تلك المنطقة،لكن **سامانثا** تؤكد أنه ممكن للإنتاج النفطي الأمريكي أن يعوض في عدم الإستقرار في سوق الطاقة العالمي،للتعويض عن انقطاع تدفق النفط في **ليبيا وسوريا**،على الرغم من أنه من غير المحتمل أن ينقطع من **المملكة العربية السعودية**.[3]

[1] جونز وأخرون،المرجع السابق ذكره،ص09.

[2] المرجع نفسه،ص13.

[3] المرجع نفسه،ص14.

كما ترى **سوزان مولاني**،أن هناك تحول كبير في الفترة الأخيرة،فلابد من إستعداد الولايات المتحدة الامريكية في إستخدام لنفط كسلاح،ويؤكد **بروس جونز** أن الإدراك بعدم الإعتماد على النفط في الشرق الأوسط ،هو تغيير جوهري في درجة أهمية إستقرار المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالنفط،من خلال عرض لهذا التقرير ،**حول الجغرافيا السياسة الجديدة للشرق الأوسط:دور أمريكا في منطقة متغيرة،مجالات لفهم واقع المنطقة واستشراف مستقبلها**،**والسياسة الأمريكيةفي الشرق الأوسط** لم تبرز معالمها فهي غير واضحة،وتبقى **الشركات النفطية المتواجدة في تلك المنطقة ما بين الإستمرارية والتراجع في ظل الإدارة الأمريكية** الحالية وبيقى ذلك مرهون بالتطورات الراهنة التي تشهدها المنطقة.[1]

ومنذ تراجع لدور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية أصبح العالم العالم يسوده الإعتماد المتابدل بين الأمم،والسعي نحو توحيد الإقتصاد والمعرفة،بدلا من الهيمنة،ضمن ما يسمى"**بالعولمة الليبرالية**"[2]،وعلى هذا الأساس يقترنالنقاش حول**مستقبل السياسة الأمريكية في عام 2020م**،**فتتوقع الكتب الغربية ومؤلفات العلاقات الدولية**،وبعض مراكز التفكير الدولية لإضطراب القيادة الأمريكية،ومع تشكل ملامح مقلقة لمرحلة "ما بعد العولمة"،والتحسب للمخاطر غير المتوقعةٍ،والتحول في أدوار الدول والقيادات،وتزايد الضغوط الاقتصادية الناتجة عن هيمنة الأثرياء،ونتيجةً لزخم الأحداث المرتقبة خلال عام 2020م،والتي يتصدرها الإنتخابات الرئاسية الأمريكية،والتخوف من تفجر أزمات اقتصادية عالمية،والتحسب لتصاعد إضطرابات فيالعالم،وفي صدارتها منطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1] جونز وأخرون،المرجع السابق ذكره،ص15.

[2] جلال خشيب،"**أوهام العولمة وعودة الجيوبوليتيكا للعالم القديم**"،المعهد المصري للدراسات،دراسات سيلسية،(22 نوفمبر 2019م)،ص ص06-07.

[3] محمد عبد الله يونس،**احتواء المخاطر:33 كتابا تستشرف مستقبل العلاقات الدولية عام 2020م**،مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،(تاريخ التصفح26 دسيمبر 2019)،**https://futureuae.com**

يُجادل **راسل مويرهيد**" و"**تانسي روزنبلوم**" حول أن صعود "ترامب" كان مرتبطًا بهيمنة الفكر التآمري ونظريات المؤامرة على المجتمع الأمريكي،وفي كتابهما المعنون "**الكثير من الناس يقولون:التآمرية الجديدة والاعتداء على الديمقراطية**" يؤكدان أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في تشكل العقيدة التآمرية الجديدة،ومع انهِيار وتصدع الديمقراطية الليبرالية وانحسارها[1].

تواجه **العولمة** في عام 2020م تحديات وجودية قد ترسم مسارها لعقد قادم وفقًا للعديد من المؤلفين، حيث يتوقع "مايكل سوليفان" في كتاب "**التسوية: ما بعد العولمة**" تواصل اتجاهات انحسار في ظل تراجع نمو الاقتصادات الوطنية، وتزايد الاقتراض وأزمات الديون، وانتشار عدم المساواة،**وهيمنة الشركات النفطية**ولا يزال من غير المؤكد كيف ستتحول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،نتيجة تصاعد المنافسة العالمية للقوى العظمى،وممكن التنازل لموقع الإستراتيجي لهذه المنطقة لصالح الصين، وذكر"روبرت كابلان" في كتابه "**عودة عالم ماركو بولو: الحرب والاستراتيجية والمصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**"،حول الصراع للهيمنة على المشروعات العالمية الكبرى،مثل مشروع "**الحزام والطريق**" الذي يعد تجسيدًا للرؤية الجيوإستراتيجية للصين، فهناك تخوف من تفكك النظام العالمي نتيجة الصراع بين الولايات المتحدة والصين[2].

---

[1] مايكل جاي مازار واخرون،**خيارات بديلة للسياسة الامريكية نحو النظام الدولي**،(كاليفورنيا:مؤسسة راند،2017)،ص25.

[2]مايكل سينغ،**الصين في الشرق الأوسط :على خطى الولايات المتحدة؟**،معهد واشنطن،سياسات الشرق الأدنى،رأي ومقالات،(تاريخ التصفح2020/06/05م)،

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/topic

ويمكن الإستشراف بمستقبل تأثيير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية من خلال ما يتحدث به المفكرون في العلوم السياسية عامة،وفي السياسة الخارجية الأمريكية خاصة،أمثال "**جورج فريدمان**"**George Friedman**في كتابه الجديد المترجم الموسوم:"**العاصفة قبل الهدوء:الخلافات الأمريكية وأزمة عشرينيات القرن الحادي والعشرين والإنتصار بعدها**"،فهذا ما يوحي إلى" **نهاية الإمبراطورية الأمريكية حتى عام 2030م**"، وأن عصر الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" هوبداية النهايةلهذا الإنهيار المتوقع،فهذا النموذج الأمريكي الذي قدمه **فريدمان** في هذا الكتاب رؤيته لما سيؤدي إليه عقد العشرينيات من القرن الحادي والعشرين من إضطرابات كبيرة،وإعادة تشكيل للحكومة الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية،وفي هذا الإطار قدم رؤيته للتاريخ في حركته الدورية،حيث إستعرض طبيعة الشخصية والقيم الأمريكية،ثم تناول دورتين رئيسيتين تحكمان التاريخ الأمريكي من وجهة نظره،وإنتهى بتقديم تصور للمستقبل،واصفا الأزمة التي يعتقد حدوثها عندما تتقارب الدورتان في العقد من 2020م،إلى عام 2030م،وكيف سيتم تجاوزها إلى مرحلة أكثر قوة وإزدهارا.[1]

وما يهم في تحليلات **جورج فريدمان** هو حركة **تغير التاريخ الأمريكي** الذي يتحرك في دورتين رئيسيتين،بشكل متكرر منذ تأسيس الجمهورية،وهما **الدورة المؤسسية**،وهي دورة تحدث كل ثمانين سنة تقريبا،وترتبط بالعلاقة بين الحكومة الفيدرالية والولايات،حيث بدأت الدورة المؤسسية الأولى مع نهاية الحرب الثورية وصياغة الدستور في منتصف الثمانينيات من القرن الثامن عشر،وإنتهت عام 1865م،مع الحرب الأهلية،أما الدورة المؤسسية الثانية فإنقضت مع نهاية الحرب العالمية الثانية،ويتنبأ **فريدمان** بإنتهاء الدورة الثالثة بحلول عام 2025م،**والدورة الإجتماعية الإقتصادية التي** تتكرر كل خمسين عاما تقريبا،ولها علاقة بالقوى المهيمنة في القطاع التجاري،وبدأت في فترة رئاسة **أندرو جاكسون**،ثم الأدارة

[1] وفاء الريحان،مترجما،**دوالب التاريخ:هل يمكن أن تنتهي القوة الأمريكية عام 2030م؟**،(تاريخ التصفح2020/07/06م)،**https://bit.ly/2Cdw6VD**

الأمريكية **لفرانكلين روزلفت**،إلى غاية فترة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**،وهي فترة تشهد حالة عدم الإستقرار الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية،ومرت هذه المرحلة بدورات عديدة،وفيها يتوقع لنهاية عقد العشرينيات القرن الحاليو فترة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب**،وهي فترة تشهد حالة عدم الإستقرار الإقتصادي،والتي تخص السياسة الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية،التي لم يحسب،وممكن أن تكون بداية إنهيار النموذج الأمريكي،في إطار تغير التاريخ في حركته الدورية[1](أنظر للشكل رقم17).

عنوان الشكل18:مخطط يوضح لمراحل الدورات التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية

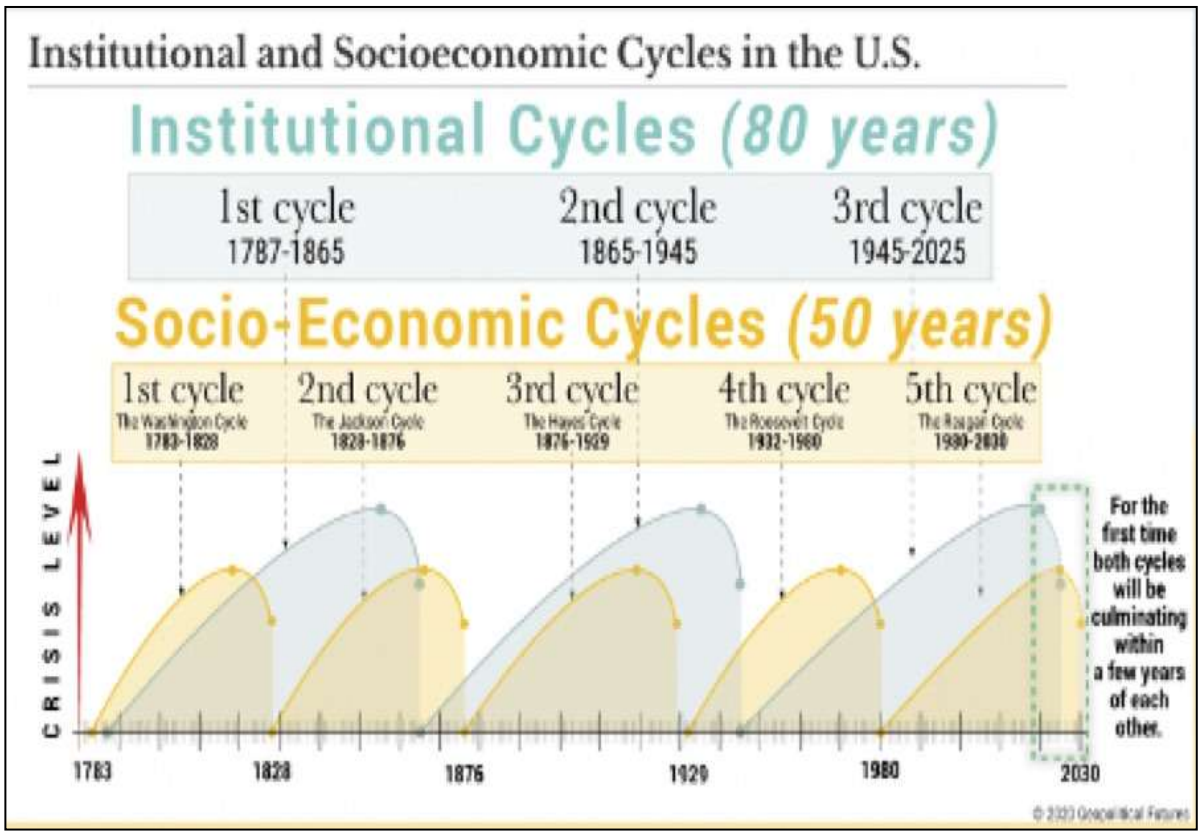

المصدر:وفاء الريحان،**دوالب التاريخ:هل يمكن أن تنتهي القوة الأمريكية عام 2030م؟**،تم الإطلاع يوم:2020/07/06م،على الساعة:18.23،على الموقع الإلكتروني:**https://bit.ly/2Cdw6VD**

[1]وفاء الريحان،مترجما،**دوالب التاريخ:هل يمكن أن تنتهي القوة الأمريكية عام 2030م؟**،(تاريخ التصفح2020/07/06م)،**https://bit.ly/2Cdw6VD**

شهدت **الولايات المتحدة الأمريكية**تحديات تواجه القيادة الأمريكية العالمية،وذلك راجع لصعود القوى العالمية الأخرى،كالصعود الصيني والروسي في الأونة الأخيرة[1]،وأشار **روبرت كاغان** لخطورة إضطراب النظام الدولي بسبب **أزمة جائحة كورونا كوفيد-19**،مثلما يحاجج **ريتشارد هانس**،فالعالم الذي سيعقب الجائحة ليس كمن المرجح أن يكون مختلفا عن سابقة كما يقول لأنه لن يغير كثيرا منحى الرئيس الذي يتجه صوبه تاريخ العالم،لذا فهي مجرد محطة في طريق طويل كان العالم يسير عليه،وكانت أبرز ملامحة تراجع القيادة العالمية الأمريكية[2]،ويمكن القول أن تداعيات فيروس كورونا العالمي ليس فقط في إنهيار **النفط**،وهو نقطة تحول في تاريخ العالم[3].

يؤكد **روبرتبلاكوين وتوماس رايت** في دراسة حديثة لهما وجهة النظر هذه،حينما يحاجج بأن جائحة كورونا كوفيد-19 تعتبر ثاني إختبارعظيم للنظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،حيث بلغت الخسارة المتراكمة سنة 2020م-2021م،ما مقداره 9ترليون دولار،أي أكبر حجم الإقتصاديين الألماني والياباني مجتمعين،كما يقدمان أرقاما أخرى صادمة تعكس الأثار المدمرة للجائحة عبر العالم،والتي من المتوقع إستمرارها لفترة أطول.[4]

ويرى **فريد زكريا في مناظرة لجوزيف ناي** أن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاقتصاد الأوسع في العالم،وتحتل المرتبة الأولى عالميا،وهو الإفتراض الذي يشتغل عليه الأمريكيون،وهي أضحم قوة عسكرية إقتصادية،وارلى حد كبير ما تمتلكه من الشركات،ومنها الشركات النفطية،والشركات التكنولوجية وغيرها،فالشركات الأمريكية لها فعالية عالية خلافا

---

[1] عزة هاشم،إسراء إسماعيل،**القوى العالمية 2016م :تحديات القيادة الأمريكية وصعود النفوذ الروسي،عرض موجز لتقرير التوقعات العالمية لعام2016م**،الصادر عن المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية،(تاريخ التصفح 2020/11/16م)،**https://rawabetcenter.com/archives/18679**

[2] خشيب،المرجع السابق ذكره،ص05.

[3] أليكساندر ،دوجين،مترجما،**فيروس كورونا وأفق عالم متعدد الأقطاب،الإحتمالات الجيوبوليتيكية للوباء**، ملتقى الباحثين العرب،(تاريخ التصفح 2020/06/20م)،**http://arabprf.com/?p=3047**

[4] خشيب،المرجع السابق ذكره،ص06.

للحكومة الأمريكية،وتمتلك مبالغ مالية ضخمة وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى[1]،ويمكن الإشارة حسب المفكر **نعوم تشومسكي** أن **الولايات المتحدة الأمريكية** لم تكن لتتغير إذ لم تكن تحتاج لنفط الشرق الأوسط،فهي تسعى للهيمنة على الشرق الأوسط،وليس فقط الحصول على النفط فحسب،بل أيضا هدفها هو الحصول على المزيد من السيطرة والهيمنة على النظام العالمي وقواعد اللعبة فيه،فالنفوذ الواسع الذي تمتلكه **الشركات النفطية** على حكومات العالم،وأضاف أنه "تقود الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم فيها الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات،نظاما إقتصاديا يقسم العالم والتوجه نحو السياسات اللبيرالية الجديدة.[2]

ويرى **تشومسكي** في كتابه الموسوم ب:"**النظام العالمي القديم والجديد**"،أن النظم العالمية الجديدة جاءت من خلال المهمة الجديدة التي في عالم ما بعد الحرب العالمية،فقد إقترحت الصحافة الإقتصادية الغربية دورا مشابها للولايات المتحدة الأمريكية،والتي حاصرت العالم في زاوية "سوق الأمن"،فالولايات المتحدة الأمريكية إعتمدت على تحصيل أموال ضخمة من دول الخليج العربي النفطية،بدرجة مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على سيطرتها على "**النظام الإقتصادي العالمي**".[3]

---

[1] جلال خشيب،مترجما،**صدّام التيارات...جوزيف ناي في مواجهة فريد زكريا:هل صارت أفضل أيّام أمريكامن الماضي؟**،الحوار المتمدن،العدد 4221،(تاريخ التصفح 2020/11/16)،على الموقع الإلكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37889

[2] محمد سعد،**بالصور... تشومسكي بالقاهرة:أمريكا تنهار والنظام الإقتصادي الحالي فاسد والشركات المتعددة الجنسيات تحكم العالم**،جريدة الأهرام،1تاريخ التصفح 2020/11/6،
http://gate.ahram.org.eg/News/265054.aspx

نعوم تشومسكي هو:أستاذ اللغة واللليسانيات،أستاذ بمعهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا،أحد رموز الفكر في اليسار الأمريكي،من أهم مؤلفاته:النظام العالمي القديم والجديد،لمعرفة المزيد من التفاصيل أنظر:نعوم تشومسكي(ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد)،**النظام العالمي القديم والجديد**،ط.01(القاهرة:شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2007)،ص ص01-02.

[3] المرجع نفسه،ص13.

كما يلاحظ **فريدبيرجستون**،المتخصص في **الإقتصاد الدولي**،أن "القيادة الجماعية"،في حرب الخليج تعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم"**النظام عالمي جديد**"[1]،ويقدّممجموعة من الباحثين أمثال **ريتشارد هاس** تصورا شاملا عن الطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها **إدارة جون بايدن** القادمة،والتي تحمل مجموعة من التحديات المحلية والدولية،التي سترثها عن الإدارة السابقة عند الرئيس **دونالد ترامب**،أو تلك التي يشهدها العالم تناميا لها منذ سنوات فتسبّبت في إضطرابه،مركزا في ذلك على إقتراح جملة من الضرورات اللازمة لسياسة خارجية أمريكية أفضل ما بعد حقبة ترامب،ومعتبرا بأنّ إضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المهمة المسؤولتحتاج إدارة **جون بايدن** مباشره الإصلاح،لا سيما خلال الفترة الإفتتاحية الأولى لها،بعدها ستتاح الفرصة أو الضرورة لأجل عملية البناء،لأجل ضمان نجاح هذا المسعى،ويرى **هاس** بأن على الإدارة الأمريكية القادمة أن تحدد بوضوح قائمة من الأولويات تعكس القضايا الملحة التي ينبغي مباشرة إصلاح العطب فيها على الفور.[2]

وتأتي **القضايا الراهنة** في سلم الأولويات **محاولة إحتواء والتصدي لجائحة فيروس كورونا**وتداعياتهالضمان التعافي الصحي،والإنتعاش الإقتصادي السريعين،وإسترجاع وإستعادة سمعة الولايات المتحدة الأمريكية،وفتح المجال أمام إدارة **جون بايدن** للتوجه لمعالجة المشكلات،يقدم **ريتشارد هاس** جملة من التوصيات الإجرائية المحلية،كما يدعو لأهمية العودة الفورية **لمنظمة الصحة العالمية** وتفعيلها مع حلفاء **الولايات المتحدة الأمريكية**،بعدما إنسحب منها **دونالد ترامب**وأضّر بها،بل وتركه تحت ضغوط الصين،كما ستنخرط الولايات المتحدة الأمريكية في الجهود الدولية لتطوير التصنيع،وتمويل وتوزيع اللقاحات،فور إنتاجها السريع،لإستعادة هيمنتها وسمعتها الدولية في العالم،أما الأولوية الثانية فهي ارصلاح التحالفات التي أضّر بها دونالد ترامب،وهي الميزة البنيوية العظيمة **للسياسة**

---

[1] نعوم تشومسكي ،المرجع السابق ذكره،ص ص14-15.

[2] ريتشارد هاس(ترجمة جلال خشيب)،"**إصلاح العالم:-الضرورات والحدود-اللازمة لسياسة خارجية ما بعد حقبة ترامب**"،**البوصلة الجيوبوليتيكية**،المجلد الأول،العدد الواحد والخمسون،(23 نوفمبر 2020م)،ص08.

الأمريكية،والتي تسسب بها **دونالد ترامب**،ويدعو **هاس** إدارة **جون بايدن** إلى إظهار مقاربات جديدة أكثر تشاورا وإلتزاما،والتأكيد على النزعة المتعددة الأطراف من خلال **الإنظمام للإتفاقيات والمؤسسات الدولية** التي إنسحب منها **دونالد ترامب** كمنظمة الصحة العالمية،علاوة عن ذلك،يقدم **هاس** توصيات بخصوص كيفية التعامل مع **الصين وروسيا** الصاعدتين،على **إدارة جون بايدن**،مثلا،أن تتجه لتطوير مقاربة شاملة تجاه **روسيا** تعالج مسائل تدخلها في **السياسة الأمريكية**،وإستخدامها للقوة في **الشرق الأوسط**،وتحتاج **الولايات المتحدة الأمريكية** لصياغة سياسة شاملة مماثلة تجاه **الصين**،والإستعداد لحوار إستراتيجي معها،من أجل تحديد مجالات التعاون المحتمل بينهما والحد من تصعيد الخلافات[1].

ويؤكد **ريتشارد هاس** بأن الحفاظ على تسلسل الأولويات في الإدارة الجديدة على إدارة المشكلات بنجاح،وإصلاح أعطاب العالم،سيتيح الترتيب الواضح للأولويات تخصيص وقت مناسب لإجراء نقاشات مع أعضاء الكونغرس الأمريكي،من أجل بلوغ أرضية مشتركة بخصوص القضايا المحلية والدولية،كما يشير **هاس** لوجود مجالات كثيرة كإصلاح منظمة التجارة العالمية مثلا،ووضع قواعد أساسية دولية للفضاء الإلكتروني،تعزيز التغيير **في منطقة الشرق الأوسط.**[2]

[1] ريتشارد هاس،المرجع السابق ذكره،ص08.

[2] المرجع نفسه،ص09.

المطلب الثالث:مستقبل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية:

ولتحديد **مستقبل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،والوصول لنتائج جد مهمة،تم الإعتماد على منهجية علمية تتمثل في المزج بين أدوات البحث العلمي[1]،فالأداة الأولى تكمن في إجراء العديد من المقابلات مع العديد من الباحثين المهتمين بموضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،تم التوصل أن العلاقة الموجودة بين الشركات النفطية،وعملية صنع القرار في الولايات المتحدة هي علاقة **تأثيروتأثر**،بحيث **ثؤثر الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** من خلال **عملية إدارة السياسة النفطية الأمريكية للعملية الإنتخابية**،وهو من محددات **السياسة النفطية الأمريكية**،وذلك من خلال مؤشر حاسم،وهو التمويل،فدائما ما ترتبط السياسة النفطية الأمريكية،بالصراع الإنتخابي بين الجمهوريين،والديمقراطيين،وأخر ما يرغب به رئيس أمريكي في أي سنة في الإنتخابات الرئاسية،هو رفع أسعار النفط،للضغط على منافسه،أو الضغط على الشعب الأمريكي،من خلال إنقاص الوقود،ولكن في هذه المرة،الأمر مختلف،فقد رفض الديمقراطيين داخل الكونغرس لأي خطة جعم الشركات النفطية للحملات الإنتخابية،وممارسة الضغط للتأثير على عملية صنع القرار الأمريكي،ففي ظل الأزمات الحالية،ومنها جائحة كورونا،تعرضت بعض الشركات النفطية للإفلاس،بسبب إنخفاض أسعار النفط،ولن يكون في مصلحة الرئيس في الإنتخابات كما جرت العادة.[2]

---

[1] محمد حمشي ويوسف بن يزة،**منهجية إعداد البحوث والرسلئل الجامعية**(الجزائر:منشورات مخبر الأمن الإنساني،2020م)،ص51.

[2] **تأثير السياسات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية والروسية في مستقبل أسواق النفط**،مركز الإمارات للسياسات،19 ماي 2020،(تاريخ التصفح2020/09/19م)،
https://epc.ae/ar/topic/the-impact-of-us-and-russian-oil-policies

فمن المعلوم أن **الشركات النفطية الأمريكية** تحتل مكانة هامة في إستقرار السوق النفطي الأمريكي،إنتاجا،وإستهلاك،وحتى في تحديد أسعار النفط،فهي تؤثر بشكل واضحعلى **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،من خلال جميع مؤسسات صنع السياسة النفطية الأمريكية(**مؤسسة الرئاسة،مؤسسة الكونغرس الأمريكي،المؤسسات الفنية المعنية،كوزارة الطاقة الأمريكية،المؤسسات الإستشارية المعلوماتية كوكالة معلومات الطاقة الأمريكية...إلخ)**،كما يمكن **الإستدلال لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بالبناء المؤسساتي الذي يرتكز على اللبيرالية،وأحد الأوجهتدخل المال والإقتصاد في الترتيبات السياسية الداخلية،والخارجية.**[1]

بالإضافة للمؤسسات الفنية المعنية مثل **وزراة الطاقة الأمريكية**تقدم توصيات بشأن **سوق النفط،وإنتاجه،وإستهلاكه**،إلى **مؤسسة الرئاسة والكونغرس،والمؤسسات الإستشارية والمعلوماتية،مثل وكالة معلومات الطاقة الأمريكية،والمراكز البحثية المعنية،بأبحاث الطاقة خاصة في مجال النفط**،والتي تقدم توقعات **بمستقبل الإنتاج الأمريكي للنفط،وإستهلاكه،والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة،وتحالف شركات النفط الأمريكي**،الذي يعمل على توجيه السياسات الأمريكية لصالح **الشركات النفطية الكبرى**،الذي ساهم في إستقلالية **القرار الأمريكي** في سوق النفط،عبر زيادة الإنتاج بشكل هائل،وزيادة معدلات التشغيل،والإنتاج الصناعي،لذا تعمل الدولة على حمايته وتطوير العمل في شركاته ودوما ما تشكل **الشركات النفطية**أذرعا في **بعدها السياسي للتأثير على عمليات صنع القرارفي الولايات المتحدة الأمريكية**،ومثال ذلك نجد **حرب الخليج الثانية.**[2]

[1]مقابلة مع محي الدين حداد،جامعة محمد لمين دباغين،سطيف02، 2020/09/19م.

[2]مقابلة مع عبد الكريم باسماعيل،جامعة قاصدي مرباح ورقلية،أستاذ باحث في كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020/10/10م.

وهناك من يرى أن **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**ليس هو تأثير مباشر،لكونها ليس مكون من مكونات النظام السياسي،ولكن الشركات النفطية تؤثر من كونها جماعات ضاغطة تهتم بإنتاج و تسويق منتوج طاقوي إستراتيجي مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكل الدول الصناعية في العالم،حيث تتنافس مع أقطاب عالمية كروسيا و مجموعة الأوبك في الإنتاج و تتحكم بشكل معين في الأسعار، فلا هي مع السعر المرتفع ما يشكل أزمة في نفقات النفط للولايات المتحدة،ولا مع السعر المنخفض ما يشكل أزمة لها في تحقيق الأرباح ودفع رواتب موظفيها.[1]

و**السياسة الأمريكية النفطية تجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة دول الخليج العربيمرهونة بين جدلية النفط والقوة**،ولقد إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب الباردة،إلى غاية الفترة الراهنة على نفط منطقة الخليج العربي،وكونه مصلحة إستراتيجية عليا،حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة أكبر شركات إنتاج النفط في العالم[2]،ومع التحولات العالمية الراهنة،سيكون"**العالم العربي**" **خاصة منطقة الشرق الأوسط**،مقبلا على سلسلة من الفوضى الشديدة التي سترافقه طيلة العقد الراهن،لاسيما خلال خمس السنوات القادمةمنه،كونه هناك دول صاعدة أو قوى دولية أخرى تنتهز أزمة فراغ القوة التي يمر بها النظام الدولي في الوقت الراهن،لتخلق لنفسها مجالات نفوذ جديدة[3].

بعد إنتهاء عهدة **دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية**،وإنتخاب رئيس جديد لها **جون بايدن**،ووصفت سياسة الرئيس الأمريكي **دونالد ترامببالإستراتيجية**،على حد تعبير **ستيفن والت**،مثلما يجادل **جون ميرشايمر** وغيره من الواقعيون الكلاسيكيون الجدد،كلا

---

[1] مقابلة مع عبد الكريم باسماعيل،جامعة قاصدي مرباح ورقلية،أستاذ باحث في كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020/10/10م.

[2] عبد الكريم،باسماعيل،**السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة:جدلية النفط والقوة**،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 06،(جانفي 2012)،ص ص289-291.

[3] خشيب،المرجع السابق ذكره،ص01.

الطرحان يتفقان بان الفترة الانتقالية الحالية تمثل فترة فراغ في القوة التي يعرفها هذا النظام،أوما يسمى "**بأزمة خلو العرش**".[1]

ويرى **غراهم أليسون** في دراسته التي نشرها في **أفريل 2020م،بمجلة الشؤون الخارجية**،حيث يرد فيه بطريقة ضمنية على كل البحاثين والمسؤولين الأمريكيين الذين لا يزالون يعيشون وهم الهيمنة اللبرالية،وللحظة الأمريكية الأحادية،منذ نهاية الحرب الباردة،فشخصيات على غرار **كوندوليزارايس،هيلاري كلينتون،وجون كيري**تروجلفكرة إنتهاءالعالم الذي يعرف مجالات نفوذ كبرى،بمعنى أن العالم،صار كله اليوم مجالا واحدا للنفوذ خاضعا للهيمنة الأمريكية،حسب هؤلاء،وبأن بقية الدول صارت مضطرة بحكم الواقع،أن تلعب وفقا للقواعد،التي تحددها الولايات المتحدة الأمريكية،ويرى أليسون أن الولايات المتحدة الأمركية تراجعت قوتها نسيبا في وقت يعرف العالم "**تحولات تكتونية**"،مع صعود قوى عظمى كالصين،وهي حقبة جديدة للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول مجالات نفوذ جديدة ومتعددة،لذلك يحث **وزراء الخارجية الأمريكية** الإعتراف بهذا الوضع العالمي الجديد،وسعي كل طرف الهيمنة على العالم لدرجة نشوب حرب تجارية بينهما.[2]

ومن الكتب التي تتحدث عن الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين،وخاصة كتابات المفكر **غراهم أليسون** في كتابه الموسوم **بحتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديز؟**،يمكن للولايات المتحدة الأمريكية

[1] خشيب،المرجع السابق ذكره،ص ص04-07.

[2] المرجع نفسه ،ص ص07-08.

والصين أن تجنبا نشوب حرب بينهما،شريطة أن يدركا أن ما واصلت الأمور مسارها الحالي.[1]

لم يشهد العالم من قبل شيئا يشبه التغير **التكتوني*** ،السريع لموازين القوى العالمية،الذي نتج عن صعود الصين،فنصيب الصين من الإقتصاد العالمي يزداد بسرعة،ليشكل 30 في المائة من الإقتصاد العالمي عام2040م،مقارنة بتراجع الإقتصاد الأمريكي ليصل اليوم 16 في المائة،والنمو الإقتصادي يحول الصين إلى منافس سياسي وعسكري مخيف،والحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين،ليست قدرا محتوما،بل يتطلب الأمر أيضا مستوى عميقا من التفاهم المتبادل،وهو أمر لم يتكرر منذ محادثات **هنري كسنجر**،مع **شو إن لاي** التي أعادت العلاقات **بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في السبعينيات**،والأكثر أهمية،أن المسألة تتطلب إجراء تغييرات جذرية،تفوق كل ما قدّم حتى اليوم،في ما يتعلق بتوجهات ونوايا وأفعال القادة والجماهير على حد سواء.[2]

هذا ما يجادله كل من **ألكسندر كولي ودانيال نيكسون** في كتابهما الجديد الموسوم ب:"**الخروج من الهيمنة:تفكك النظام العالمي الأمريكي**"،فقد إستطاع الرعاة الجدد من تحقيق هذا التحول في نظام الرعاية،من الإحتكار الأمريكي للرعاية إلى الرعاة البدلاء الجدد الذين

---

[1] غراهام أليسون،**حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديز؟**(بيروت:دار الكتاب العربي،2018م)،ص ص22-24.

[2] المرجع نفسه،ص ص24-27.

-لمعرفة المزيد من التفاصيل عن **الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين**(كيف بدأت،أسبابها،وغيرها،أنظر:فريدة العلمي،**إستراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة:مقاربة من منظور الصعود السلمي**"(أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر-باتنة01،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية:2019م،2020م)،ص262.

تمكنوا من خلق مؤسسات إقليمية ودولية تابعة لهم وحشد الأصدقاء والحلفاء حولها بعيدا عن المؤسسات التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها منذ عام1945م.[1]

وكل هذه التحولات ما تم الأشارة لها سابقا،لها إنعكاسات علة الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط،وفي الوقت الذي تراجع فيه الارتباط الجيو إقتصادي الأمريكي بمنطقة دول الخليج العربي(الإرتباط بالنفط السعودي)،وهذا بسبب هشاشة دول هذه المنطقة على حد تعبير الباحثين في الجيوبوليتكا،بسبب أزمة القيادة التي تعيشها نظمها السياسية وإستمرار غياب اي مشروع سيادي جامعا تضطلع بها،وهذا ما يجعلها في فوضى شديدة وساحة للحروب ومنافسات دولية وإقليمية،كالولايات المتحدة الأمريكية والصين.[2]

وما يهم أكثر في هذه **القيمة التحليلية** هو تأثير هذه التحولات الراهنة علة مستقبل النفط الذي أصبح تستعملة الشركات النفطية الأمريكية كسلاح سياسي وإقتصادي،وتوظفه في مختلف المجالات،وفي هذا الصدد يشير **فيليب سيبيل** لوبيز ،بقوله:"إن البترول يمكن أن يكون وسيلة لتفادي الصراعات أو لخدمتها ونشوبها"،وهذا ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط،وبالتحديد على دول الخليج العربي،حيث أصبحت غنية بالنفط،مما جعلها محط أطماع القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية،كأبر مستهلك للنفط وحلفائها،وصل للحد للقول أن الخريطة الخليجية رسمها النفط،وبفضل ما يسمى **بالترودولار**،تمكنت السعودية من ضمانا إستقرارها الداخلي.[3]

وهذا ما تؤكده **ريفا بهالا**(مديرة الأبحاث في مؤسسة ستراتفور الأمريكية الخاصة للإستخبارات والتحاليل،إذ تعتبر النفط الوسيلة الأساسية في حورزة أل سعود لتهدئة الشأن

[1] غراهم أليسون،المرجع السابق ذكره،ص09.

[2] المرجع نفسه،ص18.

[3] المرجع نفسه،ص21.

الداخلي،ولشراء الأمن والنفوذ في الخارج[1]،كما **يشير أندرو سكوت كوبر**،أن السنوات الأخيرة،أوضحت بما لايدع مجالا للشك أن السعوديين ينظرون للأسواق النفط بمثابة خارطة وخط مواجهة حاسم في المملكة السعودية ضد إيران،والتكتيك الذي إستعمله السعودية هو بمثابة حرب بوسائل إقتصادية،والمتمثل في إغراق السوق النفطية منخفضة الأسعار بفائض من براميل النفط،فالتلاعب بتجارة النفط يعادل تقريبا إسقاط قنبلة الطرف المنافسس.[2]

كما إستخدم أباطرة النفط الإمكانية المالية الضخمة خاصتهم من الإنتاج النفطي،بشكل منقطع النظير فيما يعرف بدملوماسية المساعدات **(ديبلوماسية الشيكات)**،حيث إحتلت السعودية المرتبة الأولى عالميا ،كمثال لدبلوماسية الشيكات نجد مساعدتها لبعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط،ومنها مصر،حسب تقرير صادر عن البنك المركزي المصري أنه بلغت المساعدات السعودية عام2013م،والذي بلغ حوالي 2مليار دولار،وأيضا على المسوتى الخارجي مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية،فهذا ما سوف ينعكس سلبيا على السعودية،لعدم دراستها لهذا النهج،غير المدروس في توظيف النفط السياسي للنفط على حساب إقتصادي،وقد يؤدي لكارثة في المستقبل،لاسيما إذا إستمرت أسعار النفط في الحضيض،مقابل إرتفاع عدد السكان،مع بقلء الإقتصاد السعودي ريعيا،حيث تدل الأرقام والتقديرات الإقتصادية التي أدلى بها روبرت لوني،وأن السعر النفط التعادلي الذي تحتاجه السعودية سيرتفع عام 2025م،إلى 175 دولار،وإلى 320 دولار،بحلول 2030م.[3]

---

[1] غراهام أليسون،المرجع السابق ذكره،ص21.

[2] إلياس ميسوم،"**النفط وعلاقته بالسياسة دراسة في أثر النفط على النظام والساسة والسعوديان**"،**مجلة أفاق للعلوم**،العدد15(مارس2019م):267-268.

[3] المرجع نفسه،ص269-271.

أصبح النفط كسلاح سياسي وإقتصادي وأهم الأدوات وأسلحة(القوة الناعمة)،الفاعلة الذي يكسب الدول مكانتها الدولية المرموقة،وسمعتها العالمية،كالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها،وأصبحت تؤثر على سياسات الشرق الأوسط،إلا أنه قد ينعكس سلبا عليه إذا لم يحسن إستغلاله[1]،ويحذر الكاتبان **بنجامين فريدمان وستيفن ورثايم**في مقالهما:"**جو،قل لا:لا توجد عودة إلى الوضع القائم في السياسة الخارجية الأمريكية**"،من تبنيإدارة **جو بايدن**السياسة الخارجية التي تبنتها الإدارات السابقة قبل **دونالد ترامب**،وخاصة في الإفراط في الهيمنة الأمريكية للعالم،ويحاول الكاتبان إقناع **بايدن**في خلق مسار يحفظ لولايات المتحدة الأمريكية مكانتها،لأن العالم قد تغير،بظهور قوى أخرى جديدة،فالسياسة الأمريكية وحدها لا لا يمكن أن تحفظ **نظام الشرق الأوسط**،لأن تلك المنطقة تشهد منافسة نفوذ بين قواها المتوسطة،وهذا هو المهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ويمكن تحليل وثيقة **الدليل الإستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي للرئيس جون بايدن عام2021** بواسطة **غرانت روملي وكاثرين ويلبارغر** أن" ستتوافر لدى منافسي الولايات المتحدة الأمريكية نقطة نقاش مناسبة لتسليط الضوء على التراجع الأمريكي المتصور في منطقة الشرق الأوسط،ولصد المنافسين من القوى العظمى في الشرق الأوسط،وإعادة تركيز الموارد كالنفط في أماكن أخرى بطريقة أكثر فعالية وإستدامة،وستحتاج إدارة جون بايدن إتخاذ عدة خطوات عاجلا وليس أجلا على وجه الخصوص،ومنها على سبيل الحصر تعزيز التعاون الأمني مع الشركاء الرئيسسين في المنطقة".[3]

---

[1] إلياس ميسوم،المرجع السابق ذكره،ص270.

[2] بنجامين فريدمان وستيفن ورثايم(ترجمة جلال خشيب)،**جو،قل لا:لا توجد عودة إلى الوضع القائم في السياسة الخارجية الأمريكية،لبوصلة الجيوبوليتيكية**،المجلد الثاني،العدد الثالث والخمسون(05دسمبر 2020م)،ص ص08-09.

[3] غوانت روملي،كاثرين ويلبارغر،ا"**دارة شراكات الدفاع في الشرق الأوسط وسط منافسة القوى العظمى**"،تحليل السياسات،معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،يوليو 2021م،ص03.

خلاصة الفصل الثالث:

ومن خلال ماسبق ذكره يمكن أن نستخلص مايلي:

– تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية هو بالغ الأهمية لأنه يجعل من الشركات النفطية كلاعبين سياسين في السياسة الأمريكية،وممارسة السلطة عند صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،فالشركات النفطية تعتبر جماعات ضاغطة من الناحية السياسية من جانب الإدارة الأمريكية،وتلونها بالطيف السياسي الأمريكي يعزز من علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات صنع القرار على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية،وهذا راجع الى النفوذ التي تمتلكها هذه اللوبيات فيالسياسة الأمريكية.

–تسعى الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية القيام بمجموعة من الأدوار بغية التأثير على عمية صنع القرار في السياسة الأمريكية،بحيث تمتلك الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمركيةالسيادة الدائمة على الثورة النفطيةمما يجعلها تؤثر على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،مع الدور السياسي والإقتصادي الذي تضطلع عليه.

–عرفت الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية توجهات عديدة مرتطة بصانع القرار في السياسة الأمريكية منذ فترة كل من الرئيس جورج بوش الابن،وفترة الرئيسباراك أوباما،وفترة الرئيس إدارة دونالد ترامبالتي تقوم على أهداف ثابتة وأهداف مؤقتة تتماشى مع أهداف الشركات النفطية،وهذا لضمان الأمن،وحماية المصالح النفطية الأمريكية،ومن هذا المنطلق هل سيبقى ذلك في ظل فترة الرئيس الأمريكي الجديد جون بايدن؟.

-ومن خلال تصريحات خطابات الرئيس الأمريكي الجديد **جون بايدن**لوزراة الطاقة الأمريكية،هل سيحقق وحده في إحداث تغيير في بعض الشركات النفطية الأمريكية،وهل سيبقى وزن تأثير الشركات النفطية الأمريكية التي كانت عليه سابقا خاصة في فترة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؟.

-سيكون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة جون بايدن مؤسساتيا،و"**المناهض المناسب للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب**"، وسوف يسعى إلى بناء الهياكل الأساسية المتهالكة في الولايات المتحدة الأمريكية،وإسترجاع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وفي النظام الدولي،وكذا إستقرارها والحفاظ على تماسكها داخليا،ويسعى تحقيق وعده في حملته الإنتخابية وهو التجديد في العلاقات الدولية،وبالرغم من أن مجال الطاقة التي تعتبر من ثوابت الأمن القومي الأمريكي عند الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، يمكن القول أن "**جون بايدن**"سيسلك نفس نهج الرئيس الأمريكي السابق "**باراك أوباما**" بإعتبار أن جون بايدن كان نائب **باراك أوباما** في فترة حكمه سابقا".

الخـاتـمـــة

تؤثر الشركات النفطية على عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،كما تعتبر الرئة الخارجية التي يتنفس بها الإقتصاد الأمريكي، وتحتل الشركات النفطية الأمريكية مكانة هامة في إستقرار السوق النفطي الأمريكي،وحتى في تحديد أسعار النفط، فهي تؤثر بشكل واضح وجلي على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،وفضلا عن ذلك لها قوة في العلاقات الدولية،وبالنظر لطبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية،حيت تعتبر الشركات النفطية ضمن القوى المؤثرة على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية،ولم يشمل تأثيرها فقط على السياسة الأمريكية، وتجاوزت ذلك وأصبح لها وزن وتأثير في السياسة العالمية،وهذا ما يتماشى مع أهدافها ومصالحها،وأصبحت تشكل لوبيات نفطية ضاغطة على رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الرئيس **جورج بوش** حتى الفترة الحالية ودعمها للحملات الانتخابية بما تملكة من القوة الإقتصادية والمالية،وهذا ما يساعدها على تكوين أنظمة سياسية وإقتصادية موالية لها.

والشركات النفطية من وسائل الدولة المتاحة في السياسة الأمريكية،وتعرف**بلاعبين سياسين** على حد تعبير العديد من المفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية،وتسعى لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن متغير القوة والمصلحة الوطنية، وفق معطيات السياسة الأمريكية لفرض هيمنتها الدولية والعالمية، وهيمنت الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمركية في ظل الإدارة الأمريكيةللرئيس **دونالد ترامب**فتوجهاته نابعة من البراغماتية لتتناغم مع توجهات النظام العالمي الجديد.

وترتبط مصالح الشركات النفطية في السياسة الأمريكية إرتباطا وثيقا بمنطقة الشرق الأوسط،بحيث تمثل منطقة الشرق الأوسط وجهة إستقطاب الأطماع الدولية والقوى الكبرى،التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية،كالصن وروسيا،وهذا راجع لتوفرها لمنابع النفط.

سـعت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لبسـط نفوذهـا وحمايـة مصـالحها وأهـدافها، وضـمان السيطرة على النفط في منطقة الشرق الأوسط، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من التدخلات التي لا تخرج عن نطاق السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،وإعتبار الشركات النفطية الأداة الأولى التي تناسب تحقيق مصالحها في المنطقة، وإستخدام النفط بالدرجة الأولى كسلاح إستراتيجي وسياسي واقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم ذلك، ظهرت العديد من التحديات التي تواجه **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط**،ومن أهمها تباطؤ نمو الطلب على النفط للولايات المتحدة الأمريكية من دول الخليج العربي،وهذا المشهد الإقتصادي والمؤشرات الإقتصادية الصادمة لدول الخليجية البترولية فرضته **جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد19**،الذي ينعكس سلبا على **دور الشركات النفطية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي**، والسبيل الأمثل لمعالجة هذه التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا هو اللجوء للتعاون الدولي حسب أفكار العديد من الباحثين والمفكرين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وإقتراحات العديد من **صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**.

ومن المعلوم أن **الشركات النفطية الأمريكية** تحتل مكانة هامة في إستقرار السوق النفطي الأمريكي، وحتى في تحديد أسعار النفط،فهي تؤثر بشكل واضح على **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وأصبحت تعرف **باللاعبين السياسن**كما أشرنا سابقا.

تعاظمت أدوار**الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**لتصبح الشركات من أهم الظواهر الحديثة التي برزت على الساحة الدوليةنظرا لنفوذها في **السياسة الأمريكية** مشكلة كيان ضخم له تأثير على الصعيد الدولي والإقتصاد العالمي.

تحوز **الشركات النفطية** مكانة مهمة في **السياسة الأمريكية** مما يجعلها تؤثر على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الفترة الراهنة، ويمكن إستقراء وإستنباط ذلك أنها"**أخذت مسار جديد في ظل المستجدات الراهنة ما بين الإستمرارية والتراجع**"،فإستمرارية شركات النفطية في التأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يتحقق إذا ما جعلت الشركات النفطيةفي الولايات المتحدة الأمريكية من النفط سلاح سياسي وإقتصادي،وسلعة إستراتيجية بالغة الأهمية على حد تعبير العديد من المفكرين والباحثين في العلاقات الدولية والعلوم السياسية وصنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،ويتجلى ذلك من خلال السيطرة على المكامن والمناطق النفطية بوسائل عديدة وطرق مختلفة،وبمناطق متعددة ومنها منطقة الشرق الأوسط،ويكون تراجع الشركات النفطية في التأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما تم إهمال هذه الفواعل،وجعل الدولة فقط كفاعل رئيسي دون الفواعل الأخرى،وعلى هذا الأساس نؤكد على الفرضية المركزية **كلما إحتلت الشركات النفطية مكانة هامة في الولايات المتحدة الأمريكية،كلما كانت فواعل مؤثرة على عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية،والعكس صحيح.**

ومما سبق يمكن الوصول إلى الإستنتاجات التالية:

-تلعب الشركات النفطية(**Oil Companies**)،**في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،دورا هاما،وتأثيرها على **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،بفضل الخصائص التي تتميز بها،والمهام التي تقوم بها،ولقد جعلت من النفط سلعة إستراتيجية وسياسية وإقتصادية بالغة الأهمية،في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وتحظى **الشركات النفطية الأمريكية(U.S. Oil Companies)**،أهمية كبرى،خاصة في مدى إدراك **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،لتأثيرها على عملية صنع القرار،في **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**.

-تؤثر **الشركات النفطية الأمريكية** على إستقرار **السوق النفطي الأمريكي**،إنتاجا،وإستهلاك،وحتى في تحديد أسعار النفط،فهي تؤثر بشكل واضح،وجلي على **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،من خلال جميع **مؤسسات صنع السياسة النفطية الأمريكية**(مؤسسة الرئاسة،مؤسسة الكونغرس الأمريكي،المؤسسات الفنية المعنية،كوزارة الطاقة الأمريكية،المؤسسات الإستشارية المعلوماتية كوكالة معلومات الطاقة الأمريكية...إلخ)،وتؤثر **الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة**

الأمريكية،من خلال البناء المؤسساتي الذي يرتكز على اللبيرالية،وأحد الأوجه،تدخل المال والإقتصاد في الترتيبات السياسية الداخلية،والخارجية.

-إن **للنفط(Oil)**،تأثير على**السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،فهو جوهر **الأمن القومي الأمريكي(U.S. National Security)**،وسلاح **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وأساس تنمية **الأمن الاقتصادي الامريكي(U.S. economic security)**،وفي ظل **الإدارة الأمريكية(U.SAdministration)**،للرئيس **دونالد ترامب(Donald Trump)**،تسعى **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،من خلال **الشركات النفطية(Oil companies)**،تأمين ورادتها النفطية،وبالتالي يعتبر **النفط(Oil)**،الرئة التي تتنفس بها **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.

-وتعّد **الشركات النفطية**الرئة الخارجية التي يتنفس بها **الإقتصاد الأمريكي**،وفضلا عن ذلك لها قوة في العلاقات الدولية،لما تلعبه دور في الاستثمار والتنمية،ولما توفره من إمكانيات مادية وبشرية وتقنية،وبالنظر لطبيعة **النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**،وسبل الإنتخابات فيه،وتحتل **الشركات النفطية الأمريكية** مكانة هامة في إستقرار **السوق النفطي الأمريكي**،إنتاجا،وإستهلاك،وحتى في تحديد أسعار النفط،فهي تؤثر بشكل واضح،وجلي على **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**.

-تعتبر **الشركات النفطية(Oil companies)**كقوى مؤثرة،وتظهر **كجماعات ضاغطة(Lobbying groups)**،في عملية صنع القرار في **السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،وتسعى لتحقيق مصالح **الولايات المتحدة الأمركية(U.S)**،فهي جماعات مهمة خاصة في المجال النفطي،**كالوبيات نفطية(Oil lobbies)**،التي تؤثر على عملية صنع القرار في **الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**.

-ويمكن فهم **تأثير الشركات النفطية(Oil companies)،على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،بواسطة **نظريات العلاقالت الدولية سواءا الكلية** أو الجزئية،وهناك أكثر من إطار نظري مفسر **لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،لكن الإطار النظري الذي حظي بالإهتمام الكبير عند المفكرين،يتمثل في **النظرية الواقعية(RealismTheory)**،**فالتفسير الواقعي(Realisme interpretation)**،يكمن أساسا في **المفاهيم التي ترتكز عليها النظرية الواقعية**،ومنها متغير **المصلحة**

الوطنية(National interest)،للولايات المتحدة الأمريكية(U.S)،والتركيز على مفهوم **القوة**،خاصة **القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)**،وتشكيلها**لوبيات**،تمول الحملات الانتخابية،في الولايات **المتحدة الأمريكية(U.S)**،**S**ومن المعلوم أن **الشركات النفطية الأمريكية** تحتل مكانة هامة في إستقرار السوق النفطي الأمريكي،إنتاجا،وإستهلاكا،فهي تؤثر بشكل واضح على صانع القرار،لأن البناء المؤسساتي الذي يرتكز على **اللبيرالية**،هو أحد أوجه تدخل المال،والإقتصاد في الترتيبات السياسية الداخلية،والخارجية.

-وهناك أيضا نماذج عديدة،يمكن إستخدامها في تحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية(U.S)،كنموذج سنايدر(Snyder Model)**،والذي يفسرعلاقة **الشركات النفطية،بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)،نموذج جيمس روزنو،وغراهم أليسون**في تحليل **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وهو الأكثر تلائما **للبيئة الأمريكية**،كما يوجد هناك أكثر من **مقترب(approache)**،مفسر **لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(U.S. Foreign Policy)**،ومن أهمها،**مقترب السببية،مقتربصناعة القرار العقلاني،ومقترب القوة الأمريكية الذكية.**

-وتؤثر **الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** من خلال **عملية إدارة السياسة النفطية الأمريكية** للعملية الانتخابية،وهو من محددات **السياسة النفطية الأمريكية**،وذلك من خلال مؤشر حاسم،وهو **التمويل**،فدائما ما ترتبط **السياسة النفطية الأمريكية**(الإنتاج الأمريكي،تطور أسعار النفط الأمريكي)،بالصراع الإنتخابي بين الجمهوريين،والديمقراطيين،وأخر ما يرغب به رئيس أمريكي في أي سنة في الإنتخابات الرئاسية،هو الضغط على منافسه،أو الضغط على الشعب الأمريكي،وممارسة الضغط **للتأثير على عملية صنع القرار الأمريكي**،ففي ظل **الأزمات الحالية**،ومنها **جائحة كورونا**،تعرضت بعض الشركات النفطية للإفلاس،بسبب إنخفاض أسعار النفط،ولن يكون في مصلحة الرئيس في الإنتخابات كما جرت العادة.

- فإن **تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية** هو بالغ الأهمية لأنه يجعل من **الشركات النفطية كلاعبين سياسين في السياسة الخارجية الامريكية** وممارسة السلطة عند **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،**فالشركات النفطيية**تعتبر **جماعات ضاغطة** من

الناحية السياسية من جانب **الإدارة الأمريكية**،وتلونها بالطيف السياسي الأمريكي يعزز من علاقتها **بمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات صنع القرار على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية**،وهذا راجع الى النفوذ التي تمتلكها هذه **اللوبيات** في **السياسة الخارجية الأمريكية**.

-وتعتبر **الشركات النفطية** ضمن **القوى المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،وتؤثر على قرارات الإدارةالأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م،إلى يومنا هذا،ولم يشمل تأثيرها فقط على السياسة الخارجية الأمريكية،وإنما تجاوزت ذلك،وأصبح لها وزن،وتأثير في السياسة العالمية،وهذا ما يتماشى مع أهدافها ومصالحها،وأصبحت تشكل **لوبيات نفطية ضاغطة** على رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من فترة الرئيس **جورج بوش الإبن**،حتى الفترة الحالية في ظل الإدارة الأمريكية لرئيس **دونالد ترامب**،وهذا راجع لما تملكة من القوة الإقتصادية والمالية،وتأثيرها على **السياسة الأمريكية** بدعمها للحملات الانتخابية،وهذا ما يساعدها على تكوين أنظمة سياسية واقتصادية موالية له،فتوجهات صانع القرارالأمريكي البراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية،نابعة من تأثير الشركات النفطية،وتناغمها مع توجهات النظام العالمي الجديد.

-وتسعى **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**إلى القيام بمجموعة من الأدوار بغية التأثير على **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**،بحيث تمتلك **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية** بالسيادة الدائمة على الثورة النفطية مما يجعلها تؤثر على **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،بالأضافة إلى الدور السياسي والإقتصادي الذي تضطلع عليه،ولقد عرفت **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية** توجهات عديدة مرتطة بصانع القرار في **السياسة الخارجية الأمريكية** منذ فترة كل من الرئيس **جورج بوش الابن**،وفترة الرئيس**باراك أوباما**،وفي ظل الإدارة الأمريكية الحالية عند الرئيس **دونالد ترامب**،التي تقوم على أهداف ثابتة وأهداف مؤقتة تتماشى مع أهداف الشركات النفطية،وهذا لضمان الأمن،وحماية المصالح الأمريكية النفطية.

-وترتبط مصالح **الشركات النفطية في السياسة الخارجية الأمريكية**،إرتباطا وثيقا **بمنطقة الشرق الأوسط**،بحيث تمثل **منطقة الشرق الأوسط** وجهة إستقطاب الأطماع الدولية والقوى الكبرى،التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية،**كالصين وروسيا**،وهذا راجع لتوفرها لمنابع النفط،ولقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها،وحماية مصالحها وأهدافها،وضمان إستمرارية في السيطرة على النفط في منطقة **الشرق الأوسط**،وقامت **الولايات المتحدة الأمريكية** بمجموعة من التدخلات التي لا تخرج عن نطاق

السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،وإعتبار **الشركات النفطية** الأداة الأولى التي تناسب تحقيق مصالحها في المنطقة،وإستخدام **النفط** بالدرجة الأولى،كسلاح إستراتيجي،وسياسي **للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.**

-ومن المعلوم أن **الشركات النفطية الأمريكية** تحتل مكانة هامة في إستقرار **السوق النفطي الأمريكي**،إنتاجا،وإستهلاك،وحتى في تحديد أسعار النفط،فهي تؤثر بشكل واضح،وجلي على **عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وأصبحت تعرف **باللاعبين السياسن**،وتعاظمت أدوار **الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية**،لتصبح الشركات من أهم الظواهر الحديثة التي برزت على الساحة الدولية،نظرا لنفوذها في **السياسة الخارجية الأمريكية** مشكلة كيان ضخم له تأثير على الصعيد الدولي والإقتصاد العالمي.

-يعّد الرئيس الأمريكي الجديد **جون بايدن** مؤسساتيا،،و"المناهض المناسب" للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب،،وسوف يسعى إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المتهالكة في الولايات المتحدة الأمريكية،واسترجاع دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وفي النظام الدولي،وكذا إستقرارها والحفاظ على تماسكها داخليا،ويسعى تحقيق وعده في حملته الإنتخابية وهو التجديد،وبالرغم من أن مجال الطاقة التي تعتبر من ثوابت الأمن القومي الأمريكي عند الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامبفإنه ،يمكن القول أن جون بايدن سيسلك نفس نهج الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بإعتبار أن جون بايدن كان نائب باراك أوباما في فترة حكمه سابقا.

ومن أهم **التوصيات والمقترحات** التي يمكن إدارجه في هذه الأطروحة:

-لابد من إعطاء أهمية بالغة لموضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،بإعتباره أحد المواضيع المستجدة في العلاقات الدولية.

-لابد من توفر الإرادة السياسية في دراسة مثل هذه المواضيع الراهنة ،بإعتبارها العصب الحركي،واللبنة الأساسية لإدراك الواقع العلمي والعملي لهذا الموضوع.

- ضرورة التركيز حول موضوع تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة **لجون بايدن**.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:قائمة المصادر:

-أولا:باللغة العربية:

1-الكتاب والسّنة:

-القرآن الكريم:

-سورة إبراهيم،الآية 07.

2-القوانين والدساتير والوثائق القانونية الدولية:

-**دستور الولايات المتحدة الأمريكية**،تم الإطلاع عليه يوم 01 سبتمبر 2020م،على الموقع:
https://constitution.congress.gov/constitution

- "**وثيقة الأمن القومي الأمريكي ديسمبر 2017،على الموقع:**

NSS-Final-12-18-2017-0905(02)pdf:**http://trumpwhitehouse.archives.**

-البيت الأبيض،"**الدليل الإستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي للرئيس جون بايدن مارس2021**"،**على الموقع الإلكتروني:**

http://www.whitehouse.gov/wpcontent/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf.

-قائمة المراجع:

أولاً:باللغة العربية:

1-الكتب:

-الهرمزي،سيف.**مقتربات القوة الذكية الأمريكية كألية من أليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**،ط.1.بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.

-السيد،محمد سليم.**تحليل السياسة الخارجية**، ط.2.القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1998.

-الرميحي،محمد.**النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية**.الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1982.

-التجاني،عبد القادر.**أزمة كورونا وإنعكاساتها على علم الإجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**.قطر:مركز إبن خلدون للعلوم الإنسانية والإجتماعية،2020.

-أبو الرب،جمال.**صناعة القرار السياسي و محدداته في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة نظرية ومفاهيمية**.فلسطين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

-أليسون،غراهام.**حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديز؟**.بيروت:دار الكتاب العربي،2018م.

-بجونز ،بروس،وآخرون،مترجما،**تقرير حول الجغرافيا السياسة الجديدة للشرق الأوسط:دور أمريكا في منطقة متغيرة،مجالات لفهم واقع المنطقة واستشراف مستقبلها**" بوخوم بألمانيا:المركز الكردي للدراسات ،2019.

-بوقارة،حسين.**السياسة الخارجية:دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل**.الجزائر:دار هومة،2012.

-بيليس،جون.وستيف سميث.(ترجمة مركز الخليج للأبحاث).**عولمة السياسة العالمية**،ط.1.دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004.

-بريجنسكي،زيغنيف.مترجما.**رقعة الشطرنج الكبرى التفوق الأمريكي وضروراته الجيواِستراتيجي الملحة**،ط.09.سوريا:دار علاء الدين،2015.

-بخوش،مصطفى."**كورونا وإنعكاساتها على علم الإجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**.قطر:مركز إبن خلدون للعلوم الإنسانية والإجتماعية،2020م.

-جاي،مايكل مازار،وميرندا بريب،أندرو رادين،أستريد ستوث سيفالوس.**خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي**.مؤسسة راند:كاليفورنيا،2017م.

-دورتي،جيمس،وروبرت بالستغراف.(ترجمة وليد عبد الحي).**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985.

-حامد،عبد الماجد.**مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**.جامعة لندن:المملكة المتحدة،2000.

-حيدر،محمد سيف.**نظرية توجهات نهاية التاريخ وموقعها في إطار السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد**.أبوظبي:مركز نهاية التاريخ عام 1989م الإمارات للداراسات والبحوث الإستراتيجية،2007

-حمشي،محمد ويوسف بن يزة.**منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية**.الجزائر:منشورات الأمن الإنساني،2020.

-حتي،ناصيف يوسف.**النظرية في العلاقات الدولية**.ط.1.بيروت:دار الكتاب العربي،1985م.

-طويل،نسيمة.**السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية**.بسكرة:المركز الديمقراطي للدرا.ات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

- كابان،إبراهيم مصطفى .**موجز في السياسة الخارجية"لإدارة ترامب"و(نظرة عامة على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية**.ب.ب.ن،الموقع الجيو إستراتيجي،2017م.

-مقلد، إسماعيل صبري .**العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**.القاهرة:المكتبة الأكاديمية، 1991.

-مؤسسة هينرش بل،**تقرير حول الرواسب النفطية ما الذي يدفع بشركات النفط الى البحث عن مصادر اقذر واعمق؟**.مكتب فلسطين والاردن،الشرق الاوسط العربي،بيلسان للتصميم والطباعة،كانون الاول 2012.

-مينتس،أليكس.وكارل دي روين الإبن،**فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**،ط.1.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2016.

-منوفي،كمال.**أصول النظم السياسية المقارنة**،ط.1.شركة الريعان للنشر والتوزيع،1987.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك.**أمن الطاقة العالمي:الواقع والأفاق المستقبلية والإنعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء:تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك**.أكتوبر 2020.

-مصباح،عامر.**المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008م.

- ناي،جوزيف.وجون دونهايو،مترجما،**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**.الرياض:مكتبة العبيكان،2002.

-(---).**مفارقة القوة الأمريكية**، مترجما،ط.1.الرياض: مكتبة العبيكان،2003.

-عودة،جهاد. **مدخل للتحولات الإستراتيجية في الشرق الأوسط في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين**،ط.1.القاهرة:المكتب العربي للمعارف،2016.

-عمرو،عبد العاطي.**أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية**،ط.1.بيروت:المركز العربي لابحاث ودراسة السياسات،2014.

-فوكوياما،فرانسيس.مترجما،نهاية التاريخ والإنسان الأخير.بيروت:مركز الإنماء القومي،1993م.

-(---).مترجما،**بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**.الرياض:منشورات العبيكان،2007.

-فرج،أنور محمد.**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**.السليمانية:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007.

-قاعود،يحي،وعلا عامر الجعب."**وثيقة الامن القومي الامريكي 2017م قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب**"،.قراءات استراتيجية،مركز التخطيط الفلسطيني،2018.

قسوم،سليم.**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ب.س.ن.

-قرانة،عادل.**النظم السياسية**.عنابة:دار النشر للعلوم والتوزيع،2013.

- شلبي،سعد شاكر. **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**،ط.01.عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2013.

-تيدان،دان ;ميليا كوركي،وستيف سميث.(ترجمة ديما الخضرا).**نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**،ط.1.بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016م.

-تيفنان،إدوارد.(ترجمة حسن عبد ربه البصري).**اللوبي القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية**.القاهرة:المجلس الاعلى للثقافة،2003.

-تشومسكي،نعوم.(ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد)،**النظام العالمي القديم والجديد**،ط.01.القاهرة:شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2007.

-خورشيد،فؤاد حمه.**الجيوبوليتيكس المعاصر تحليل منهج سلوك**.كردستان:السايمانية للنشر والتوزيع،2013.

-خيتاوي،محمد.**الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**.سوريا:دار رسلان للطباعة والنشر التوزيع،2010.

-غبلبين،روبرت.(ترجمة مركز الخليج للأبحاث).**الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**.دبي:مركز الخليج للأبحاث،2004.

2- رسائل جامعية:

- الكعود، إياد خلف عمر ."**إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية**".رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب و العلوم ،جامعة الشرق الأوسط ، 2016.

-العلمي،فريدة.**إستراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة:مقاربة من منظور الصعود السلمي**".أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر -باتنة01،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية:2019م،2020.

-حداد،محي الدين."**توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة مابين 200-2009**".رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،جامعة لحاج لخضر باتنة،2011-2012.

-(--)."**السياسة الأمنية لحزب اللّه في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**".أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر باتنة01،الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2019-2020م.

-حمدوش،رياض.**تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**.رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011.

-حمزاوي،جويدة."**التصور الأمني الاروبي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**،".رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة لحاج لخضر باتنة،2011.

-كيبش،عبد الكريم.**دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية(دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص الديمقراطية والحكم الراشد،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة قسنطينة-منتوري-2009.

-معمري،خالد.**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر،2008.

-مرسي،ليلى.**نموذج القرار الرشيد في تحليل السياسات الخارجية للدول"بالتطبيق على أزمة الصواريخ الكوبية**،جامعة الإسكندرية،كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية،قسم العلاقات السياسية الدولية،2019م.

-عديلة،محمد الطاهر."**تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات والأسس**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية،جامعة لحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم الساسية،2014م-2015.

-فرحاتي،عمر."**النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسة،تخصص علاقات دولية واستراتيجية،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية:2014-2015م.

-رحية،رائد رفيق."**البعد النفطي لاستراتيجية الامن القومي الامريكي و منعكساته على السياسة الخارجية الامريكية تجاه منقة الشرق الاوسط دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 19990-2010**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد،جامعة دمشق،كلية الاقتصادنقسم الاقتصاد العام،ب،س،ن.

-شيباني،إيناس."**في تحليل السياسة الخارجية:النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل**".أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية،تخصص العلاقات الدولية،جامعة الحاج لخضر -باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية:2018م-2019.

-تيسير، عبدالغني محمدالخلايلة."**دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانيةدراسة مستقبلية(الأردن دراسة حالة)**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط عمان-الأردن،كلية الأداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2020.

3-المقالات المنشورة في دوريات/مجلات محكمة:

- الجوزي، جميلة .وسامية دحماني."**دور استراتيجيات الشركة المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**".المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية،العدد 06،(2015):87.

- الشاهر، شاهر اسماعيل ."**البعد النفطي في السياسة الخارجية الامريكية**".مجلة نقد وتنوير مقاربات نقدية في التربية والمجتمع، (فبراير2010م):06.

- الخفاجي،عصام.**سمير أمين:في نقد حلم إنكسر**،مجلة عمران،العدد 27،(2019م):07-23.

-العيثاوي،محمد ياسين.وأنس أكرم محمد صبحي."**صنع القرار السياسي الأمريكي**".مجلة مداد اللأداب07(2014م):309.

-الزيتوني،الطاهر.**الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وإنعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء**،"مجلةالنفط والتعاون العربي"،المجلد التاسع والثلاثون،العدد 01(2013):95.

-إلياس ميسوم،**"النفط وعلاقته بالسياسة دراسة في أثر النفط على النظام والسياسة السعوديان**"،مجلة أفاق للعلوم،العدد05،(مارس 2019)،267.

-بن عرعور عبد الجبار،إسماعيل كرازدي."**الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية:دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**"،مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجلد 05،العدد02(2021م):236-251.

-باسماعيل،عبد الكريم.**السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة:جدلية النفط والقوة**،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 06،(جانفي 2012) :289-291.

-بوزيدي،عبد الرزاق.**التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا في منطقة الشرق الاوسط 2010-2016**،مجلة العلوم القانونية والسياسية15(جانفي 2017):266.

-بوزرب،خير الدين.وعبد اللّه منصوري،**تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية دراسة بإستخدام نظرية الإستقرار بالهيمنة**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد44،(ديسمبر 2015م):113.

-بوصبوعة،مصطفى."**تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية**".المجلة الجزائرية للسياسات العامة،العدد 11،(أكتوبر 2016م):26-31.

-بن الشيخ،عصام."**الهيمنة" كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية" دراسة في أدبيات جوزيف ناي،فرانسيس فوكوياما،وزيغنيو بريجنسكي أنموذجا**"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد11(جوان 2016):290-291.

-بن يحي، عتيقة.**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب**.مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،(2018/12/10):246.

- وهبي، زكرياء."**التحولات الجيو-نفطية العالمي الجديدة:واقع وتحديات**".مجلة مدارات سياسية،المجلد01،العدد04،(مارس 2018)،169.

-زايد،مراد.وصبرينة ترغيني."**الفكر الإستراتيجي من نموذج (Swot)إلى نماذج جديدة للتفكير**".مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المركز الجامعي تامنراست،العدد 05،(جانفي 2014م):205.

-زلاقي،حبيبة."**نظرية الدور بين الأصول الإجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد 17،(جانفي 2018م):772.

- حسن صالح، مؤيد جبار."**دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي**".مجلة أهل البيت، العدد19،(بدون سنة النشر):424.

-ياقو،جورج عزيز."**التقنيات الحديثة في اكتشاف النفط وإنتاجه،العلم والتكنولوجيا**"،مجلة النفط والتنمية،العدد05،بغداد:دار الثروة،(1989م):02.

-كاكه رش،طارق.**العقود النفطية**،جامعة التنمية البشرية،مجلة إقرأ،(2014):05-08.

-كاطع،سليم علي.**اثر النفط في التوجه الامريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة**،مجلة دراسات دولية 57(2014): 142.

-لواء فرج،سمير.المتغيرات الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط،**مجلة الأهرام**،(07 يونيو 2017م)،02.

-لشهب،مسعود.سليمان كعوان."**مستقبل النفط كمصدر للطاقة في العالم**".مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية01(ديسمبر 2018م):240-241.

-ميسوم،إلياس."النفط وعلاقته بالسياسة دراسة في أثر النفط على النظام والساسة والسعوديان"،**مجلة أفاق للعلوم**،العدد15(مارس2019م):267-268.

-سايل،سعيد."**الإستهلاك العالمي للطاقة(الطاقة التقليدية والطاقات المتجددة):الواقع والأفاق**"مجلةدراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة07(جويلية2020):63.

-سرور،نبيل.**الصراع على النفط والغاز واهمية منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية**،مجلة الدفاع الوطني اللبناني96 (نيسان 2016):01 .

-فلاك،فريدة."**أرقام وارحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعيتها على الإقتصاديات الكبرى "الولايات المتحدة الأمريكية والصين أنموذجا**.،مجلة التمكين الإجتماعي،02(جوان 2020م):54.
-قعيد،لطيفة."**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**".مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد،مجلد02،العدد 02،(2020/10/06م):139.

-رقولي،كريم."السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية:مدخل نظري"،**مجلة طبنة**،المركز الجامعي بريكة،300.

-شرقي،محمود.**اجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدةالامريكية**،مجلة المفكر،العدد الرابع،بسكرة،147.
-تيمزار،أحمد."**السلطة في المؤسسة الإقتصادية وإشكالية صنع القرار**".مجلة الأكاديمة للدراسات الإجتماعية والإنسانية،العدد16،(جوان 2016):36.

-خيدر،محمد كريم.**الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها على منظمة الأوبك**،المجلة الجزائرية للسياسات العامة،العدد 02،(أكتوبر 2013م):60-61.
-خرباشي،حنان.**الأداء الاستراتيجي لادارة الرئيس دونالد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط**،مجلة اتجاهات سياسية،01(كانون الأول 2017):71.

-تقارير/الأوراق البحثية/أوراق العمل المقدمة في ملتقيات/مؤتمرات/ندوات علمية:
-قادري،حسين،ومنال مزراق."**لتقاطعات الإستراتيجية الأمريكية-الروسية في الشرق الأوسط بين المحافظة على الوضع القائم ومراجعته**"،،مقال في ملتقى بعنوان:"**التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط**"،سلسلة دراسات أكاديمية(05)،منشورات مخبر الأمن الإنساني،السداسي الأول 2019م.
-وناسي،لزهر.فهيم رميلي(تحرير حسين قادري)،**المثلثاتية الإقليمية في الشرق الأوسط:دراسة في الأدوار والتفاعلات**،مقال في سلسلة دراسات أكاديمية(05)،منشورات مخبر الأمن الإنساني،عنوان السلسة التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط،،السداسي الأول 2019.
-خليل،مروة.**مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية**،جامعة الإسكندرية،كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية،2020م.
-مرسي،ليلى."**نموذج القرار الرشيد في تحليل السياسات الخارجية للدول"بالتطبيق على أزمة الصواريخ الكوبية**".جامعة الإسكندرية،كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية،قسم العلاقات السياسية الدولية،2019م.

-المقالات المنشورة في جرائد أومجلات(غير محكمة):

-السيف،توفيق."عكس العولمة:اليمين يتجه يسارا"،**جريدة العرب الدولية**،الشرق الأوسط،الأربعاء 23 نوفمبر 2016،العدد 13875.

-حامدي،زهير."النفط في الولاياتالمتحدة الأمريكية:ثورة في الأفق".**مجلة سياسات عربية**،العدد03،يوليو 2013.

-سرور ،نبيل.**الصراع على النفط والغاز واهمية منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية**،مجلة الدفاع الوطني اللبناني96 (نيسان 2016):01 .

-زواوي،سعاد.**محطات من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**،مجلة قضايا تاريخية،العدد01(2016):227-228.

-المراكز والموسوعات السياسية:

-البهي،رغدة.**لماذا تزايد لجوء الدول لشركات العلاقات العامة؟**،مركز المستقبل للدراسات والأبحاث،(الاثنين 12 يونيو 2017):01.

-الهواري،شيماء.،**وسائل الإعلام وصنع السياسة الأمريكية**"،30جوان 2018م،مركز مؤشر للاستطلاع و التحليلات،(تاريخ التصفح 2020/07/08م)،**https://bit.ly/2W0K4k**

-بن ميهوب،نسرين."لماذا يجب أن يكون جون بايدن؟"،المركز الديمقراطي العربي،29 أكتوبر 2020،(تاريخ التصفح 2020/12/02م)،**https://democraticac.de/?p=70528**

-دوجين،أليكساندر ،مترجما،**فيروس كورونا وأفق عالم متعدد الأقطاب،الإحتمالات الجيوبوليتيكية للوباء**، ملتقى الباحثين العرب،(تاريخ التصفح 2020/06/20م)،**http://arabprf.com/?p=3047**

-هاس،ريتشارد.(ترجمة جلال خشيب)،"إصلاح العالم:-الضرورات والحدود-اللازمة لسياسة خارجية ما بعد حقبة ترامب"،**البوصلة الجيوبوليتيكية**،المجلد الأول،العدد الواحد والخمسون،(23 نوفمبر 2020م)،08.

-هاشم،عزة.إسراء إسماعيل،**القوى العالمية 2016م :تحديات القيادة الأمريكية وصعود النفوذ الروسي،عرض موجز لتقرير التوقعات العالمية لعام2016م**،المركز الدولي للدراسات الإستراتيجيةوالدولية،(2020/11/16م)،

https://rawabetcenter.com/archives/18679

-لغوتسكا،أغينتيشكا.(ترجمة وتحرير جلال خشيب)،**الجيوبولتيك الجديدة:ما الجديد فعليا في هذا الحقل؟**،مركز إدراك للدراسات والإستشارات.

-ناصح،سارة.**تحديات متزايدة...مستقبل الإقتصاد في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين**،المركز الديمقراطي العربي،(تاريخ التصفح2020/08/20)،**https://democraticac.de/?p=6107**

-سعد حسن،عبد الحمي.،**نظريات الهيمنة الأمريكية:بريجنسكي،كوندليزا رايس أنموذجا**،المركز الديمقراطي العربي،18نوفمبر 2015،(تاريخ التصفح2020/06/17م،**https://democraticac.de/?p=22688**

عصام،عبد الشافي.**كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؟**،دراسات سياسية،المعهد المصري للدراسات،(13 دسمبر 2018)،21.

-فوكوياما،فرانسيس.(ترجمة جلال خشيب)" **الجائحة والنظام السياسي:إنها تستلزم الدولة** "،البوصلة الجيوبوليتيكية،إسطنبول تركيا:مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية،العدد29،(19يونيو 2020م):01.

-قاعود،يحي."**الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام السياسي الدولي**"،المركز الديمقراطي العربي،28 يونيو 2017م،(تاريخ التصفح 09/ 2020/09م)،**https://democraticac.de/?p=22688**

-خشيب،جلال."**أوهام العولمة وعودة الجيوبوليتيكا للعالم القديم**"،المعهد المصري للدراسات،دراسات سيلسية،22 نوفمبر 2019.

-(--).مترجما،**صدّام التيارات...جوزيف ناي في مواجهة فريد زكريا:هل صارت أفضل أيّام أمريكامن الماضي؟**،الحوار المتمدن،العدد 4221،(تاريخ التصفح 2020/11/16)،

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37889

-(--).**عاصفة متجمعة:تحولات بنوية ونهاية الجغرافيا العربية نحو تفكير جغرافي محض قائم على الكتل الإقليمية**،المعهد المصري للدراسات،دراسات سياسية،07 دسيمبر 2020.

-المقابلاتالعلمية:

-**مقابلة مع محي الدين حداد**،جامعة محمد لمين دباغين،سطيف02أستاذ باحث في كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020/09/19م.

-**مقابلة مع عبد الكريم باسماعيل**،جامعة قاصدي مرباح ورقلية،أستاذ باحث في كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020/10/10م.

-مناقشات أطروحات دكتوراه:

- زقاغ،عادل."مناقشة أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بعنوان"**تفاعلات الملف النووي الغيراني وتداعياتها على المثلث الإستراتيجي العالمي(الولايات المتحدة الأمريكية،روسيا،الصين)**"،جامعة باتنة01،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،يوم:الأربعاء 2022/02/23م.

-الروابط الإلكترونية:

-"**الأوبك:صناعة النفط الصخري الأمريكية تستفيد من تعافي أسعار النفط،جريدة العرب الإقتصادية الدولية**"،(تاريخ التصفح الأربعاء12أوت2020)،على الرابط الإلكتروني:

https://www.aleqt.com/1896366.html

-الريحان،وفاء.مترجما،**دوالب التاريخ:هل يمكن أن تنتهي القوة الأمريكية عام 2030م؟**،(تاريخ التصفح2020/07/06م)،**https://bit.ly/2Cdw6VD**

-**المنتج الأمريكي الموردة من النفط الخام والمنتجات البترولية (ألف برميل)**،موقع إدارة معلومات لوزارة الطاقة الأمريكية،(تاريخ التصفح 2020/08/16م)،**https://www.eia.gov**

-الصعيب،خالد.**الكارتل،مفاهيم**،(08 أفريل 2018)،**https://mafaheem.info/?p=1513**

-**أبرز محطات النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية**،22 ماي 2019م،(تاريخ التصفح/2020/08م)، **https://www.turkeyala/**

-أسماء،سعد الدين."**اكسون موبيل اكبر شركة تكرير في العالم**"،تاريخ التصفح2020/03/03،على الرابط:

https://www.almrsal.com/post/88570

-"**إمبراطوريات إنتاج النفط في العالم**"،موسوعة العراق،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،19 ديسمبر 2016،تاريخ التصفح(2020/03/19)،على الرباط الإلكتروني:

https://rawabetcenter.com/archives/36985

-إسماعيل، إسراء.**توقعات 2020م:المخاطر العشرة الأكثر تأثيرا في التفاعلات الدولية**،موسوعة العلوم السياسية والعلاقات الدولية،21 ديسمبر 2019م،(تاريخ التصفح2020/09/19م)،على الرابط الإلكتروني:

https://www.elsiyasa-online.com/2019/12/Future-Studies.html

-بايدن،جو."**رئيس الولايات المتحدة الأمريكية**"،(تم تصفح الموقع يوم2020/12/17)،**ar.m.wilipidia.org**

جاســـمحمـــد."**اللوبيـــات وصـــناعة القـــرار السياســـي**".المجلـــة،03 أغســـطس 2018،تـــاريخ التصفح:(2020/08/26م)،على الرابط الإلكتروني:

https://arb.majalla.com/2018/08/article55267971

-هاشم محمد،خالـد.**لإسـتراتيجية الأمريكيـة فـي الشـرق الأوسـط بـين الثابـت والمتغيـر فـي عهـد ترامب**،موسوعة العلوم الساسية والعلاقات الدولية،16أفريل2019م،(تاريخ التصفح 2020/11/08م)،على الرابط الإلكتروني:

https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_16.html

-هندرسون،سايمون."**هل يضع إنهيار أسعار النفط الطاقة الأمريكية في نعشها؟**"،معهد واشنطن،سياسات الشرق الأدنى،مقالات رأي وصفحات(تاريخ التصفح2020/05/19)،على الرابط الإلكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org

-غوانت روملي،كاثرين ويلبارغر،ا"**دارة شراكات الدفاع في الشرق الأوسط وسط منافسة القوى العظمى**"،تحليل السياسات،معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،يوليو 2021م،ص.03،على الرابط الإلكتروني:**https://www.washingtoninstitute.org**

-سينغ،مايكل.**الصين في الشرق الأوسط :على خطى الولايات المتحدة؟**،معهد واشنطن،سياسات الشرق الأدنى،رأي ومقالات،(تاريخ التصفح2020/06/05م)،على الرابط الإلكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/topic

-سعد،محمد.**بالصور... تشومسكي بالقاهرة:أمريكا تنهار والنظام الإقتصادي الحالي فاسد والشركات المتعددة الجنسيات تحكم العالم**،جريدة الأهرام،1'تاريخ التصفح 2020/11/6،على الرابط الإلكتروني:

http://gate.ahram.org.eg/News/265054.aspx

- يـونس، محمـد عبـد الله .**احتـواء المخـاطر:33 كتابـا تستشـرف مسـتقبل العلاقـات الدوليـة عـام 2020م**،مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،(تاريخ التصفح26 دسيمبر 2019)،على الرابط الإلكتروني:،**https://futureuae.com**

-محمـود،مريم.**الحـرب التجاريـة بـين أمريكـا والصـين...أرباح وخسـائر**،2019/05/27،(تـاريخ التصفح2020/08/21م)،على الرابط الإلكتروني:

https://al-ain.com/article/trade-war-between-america-china-profits-losses

-مطلق،منير."**شركات التقنية والمعلوماتية تقتحم عالم المدفوعات والمال وتمتلك أدوات ستقلب المعادلات رأسا على عقب**"،جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط،(الأحد 11مارس 2018م)،العدد 14348،تاريخ التصفح 2019/10/01،على الرابط الإلكتروني::**https://0i.is/KHU5**

- مصلح، إيمان جابر."**المحددات السياسية لعملية صنع القرار الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**"،ملتقى الباحثين،(تاريخ التصفح2020/08/17م)على الرابط الإلكتروني: **http://arabprf.com/?p=1619**

-**شركة شال للنفط**،(تاريخ تصفح الموقع الرسمي،يوم 2020/07/03م)،
https://web.archive.org/web/20110724201650/http://www.shell.us/home

-**شيفرون(شركة)**"،(تاريخ التصفح 2020/03/03)،على الرابط الإلكتروني:
https://www.marefa.org/%D8%B4%DA%A4%D8%B1%D9%88%

-**شركة كونكو فيليبس**"،(تاريخ تصفح الموقع الرسمي،يوم:2020/07/03م)،على الرابط الإلكتروني:
http://www.conocophillips.com/

-**تأثير السياسات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية والروسية في مستقبل أسواق النفط**،مركز الإمارات للسياسات،19 ماي 2020،(تاريخ التصفح2020/09/19م)،على الرابط الإلكتروني:
https://epc.ae/ar/topic/the-impact-of-us-and-russian-oil-policies

-تيلرسون،**ريكس.ملخص تقريرالمسؤولية الاجتماعية للشركة 2011م**،(تاريخ التصفح2020/03/03م)،على الرابط الإلكتروني:
https://corporate.exxonmobil.com//media/Global/sustainability-.pdf

ثانيا:قائمة المصادر والمراجع بالغات الأجنبية(الإنجليزية والفرنسية):

-List of sources :

-Constitutions and laws:

-Constitution Ofthe United States,(Analysis and Anterpetation Of the United : StatesConstitution,Library of Gov.Congress),The website was 01/09/2020**,https://constitution.congress.gov/constitution/**viewed

-Interim National Security Strategic Guidance,NSS-Final-12-18-2017-0905(02)pdf:**http://trumpwhitehouse.archives.**

-White House2021,Interim National Security Strategic Guidance,**http://www.whitehouse.gov/wpcontent/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf.**

-List of references :

1/Books /Livres :

- Buberl ,Thomas.Ian Bremmer,**Future Risks Report October 2019,**AXA and EURASIA GROUP.

- Brown,Chris.and Kirsten Ainley.**Understanding International Relations**,3.éd .New York: Palgrave publishers, 2005.

-Do¨rrenba¨cher and Geppert**,Political and power in the Multinational Corporation: The role of institution, Interest and identities**.Cambridge University press,2011.

-Grygiel,Jakub.**Great Powers and Geopolitical Change**.Bal timore :The Johns Hopkins University press,2006.

-John Mackinder: United States—Uzbekistan Relations 1991—2005. Presented to the Faculty of The Fletcher School of Law and Diplomacy In partial fulfillment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy 27 November 2006.

-Holsti, John.**The Comparative Analysis of Foreign Policy: Some Notes on the Pitfalls and Paths to Theory**,(ed: The Political Economy of Foreign Policy in Southeast Asia, International Political Economy Series. Palgrave Macmillan, London,1990),09.

-Megann**,**James**2019 Global Go to Think Tanks Index Report.**Pennsylvania,Pa:Think Tanks and Civil Societies Program,2019.

Joseph.**The Future of Power**.New York :Public Affairs,2011.Nye,-

-Sampson ,Anthony.les **sept sœurs(** Ed: Alain Moreau, Paris, 1975

-Sempa ,Francis.**Geopolitic :From the Cold War to the 21st centry**.U.S.A and London:Transaction Publishers,2002.

Johnson,Tana.and Andrew Heiss.**Liberal Institutionalism**,chap.09.London: Routledge, 2018.

-Stiglitz Joseph.**People, Power and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent.**W W Norton, 2019.

-Williams,Paul.**Securitystudies** ,in introduction.Newyork:Rowtldg,2008.

2 /Theses:

-Fikreyesus,Daniel.**Oil and U.S. Foreign Policy Towards Africa**.Political Science Dissertations,Deparrement of political Science,Spring 05/05/2012.

-Seiple,Chris.**Revisiting the Geo-Political Thinking Of Sir Halford**

3/Periodicals:

- Allison Graham.”**Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis”,**The American Political Science Review,Volume 63, Issue 3 (Sep., 1969), 689-718.

-Biddle**,**B.J.**”Recent Developements in role theory”**,Ann.Rev.Sociol,n.12,(1986):67.

-Benoist,Jean Marie."**Pavane pour une Europe défunte Lire Anthony Sampson Les Sept Sœurs"**,archives royalistes Nouvelle Action Française,6éme Année,n :231(28 Septembre 1976):08.

-Beneš,Vít**.”Role Theory: A Conceptual Framework for the Constructivist Foreign Policy Analysis”**,The CzechJournal of International Relations Foreign Policy,Vol 45 No 4 (2010):,72-73.

-Glenn,Morgan.**Transnational communities and business system**,Global Networks (n°2),(2001):113-130.

-Kheohan,Robert.”**Twenty Years of Institutional Liberalism”**,International Relations ,n12(2012):127-128.

-Léonard Evelyne, Aléria Pulignano,Ryan Lamara and Tony Edwards.**Multinational corporations political player”.**European Review of labour and Research ,(22 April 2014):173.

-Fukuyama,Francis**. The Pandemic and Political Ordre: It Takes a State**,Foreign Affairs,99,26,202.

-Preston,Thomas.”**Leadership and Foreingn policy Analysis”**,Foreing Policy,(Décember 2017),02-08.

-Jorgensen, Knud Erik.**”After Hegemony in International Relations, or, the Persistent Myth of American Disciplinary Hegemony”,**European Review of InternationalStudies,Volume1,(2014):57.

-Simon**,**Herbert.**A Behavioral Model of Rational Choice**,TheQuarterly Journal of Economics,Vol. 69, n°1(Feb., 1955):99-118.

4-Reports/Blue Research /Working Papers presented in metting/conferences/Seminars:

-“Interime National Security Strategic Guidance”,president Joseph Biden,March 2021,the white house washington,pp6-20 .

-Chakraborty,Gobinda.**Governnment Politics Model (The organizational Process Model),On the basis of Graham T Alisson’s Essence of**

Decission,Course title: **Understanding Public Policy,**UNIVERSITY OF DHAKA,Department of Political Science,September 17, 2019

-Political encyclopedias and research centres:

-Telhami**,**Shibley. **How Trump's approach to the MiddleEast ignores the past,the future,and the human condition**)**,brookings**,(Monday,may20,2019**.**

-Internet links:

-Al-Haramzi,Saif**.Biography,** the Washington instituite for Near East policyDecember 07,2020, The website was viewed on :(10/09/2020), **https://www.washingtoninstitute.org/experts/view/sayf-hermazi**

-**A History of Royal Dutch Shell,** The website was viewed on :03/03/2020: **https://www.researchgate.net/publication/227468053_A_History_of_Royal_Dutch_Shell**

-Biographies of the Secretaries of State :Hillary Rodhane Clinton,Office Of Histotian,The website was viewed on: 01/09/2020, On the clock :15:32,in website:

https://history.state.gov/departmenthistory/people/clinton-hillary-rodham

-**Chevron**, Official web site ,The website was viewed on :03/03/2020 : **https://www.chevron.com/about/history.**

INTERNATIONAL ENERGY AGENCY,OIL INFORMATION 2020 EDITION DATA BASE DOCUMENTATION 202O EDITION,21.

-Diagnosis,**Orrigine and Meaninig of diagnosis,**Online etymonology Dictionary,**https://www.etymonline.com/word/diagnosis**

-Dodds,Klaus.**world cat identities**,The website was viewed on10/09/2020,**https://www.worldcat.org/identities/lccn-n97049062/.**

-Douglas,Martin**.Kenneth Waltz Foreign Relations Expert**, 10/09/2020 ,**https://www.nytimes.com/2013/05/19/us/kenneth-n-waltz.**

Exxon Mobil ,Official web site ,The website was viewed on :03/03/2020 :**https://corporate.exxonmobil.com/**

-The Energy Intellegence Rsearch,**The Energy Intellegence Top 100 :Rankigng The World's Oil Companies,** Official WebSite,(was viewed 23/12/2020),**https://www.energyintel.com.**

-Hendrson-Simon.**will crashing oil prices put American energy in its coffin?**,the Washington instituite for Near East policy,Articals and op-eds,April 21,2020,

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/topic/u.s.-policy

The Official website was viewed on :09/10/2020, On the clock :14 :02,in website:

HTTP://WDS.IEA.ORG/WDS/PDF/OIL_DOCUMENTATION.PDF

-International Energy Agency,Official website:**https://www.iea.org/.**

-Clawso,Patrick.**Don't Count Out U.S. Oil Production as a Market-Shaper**.the Washington instituite for Near East policy,PolicyWatch 3283,March 20,2020, The website was viewed on :19/05/2020,
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analys/topic.
-Sheffield**,**Scott.**Biography,**Officialwebsite**:https://-leaders/Scott-Sheffield-4328/biography/**
-Narvaez,Alfonso.**M.King.Hubbert,86,Geologist;Research Changed Oil Production**,17october1989,The website was viewed on: 02/09/2020, On the clock :19:49,in website:
https://www.nytimes.com/1989/10/17/obituaries/m-king-hubbert-86-geologist-research-changed-oil-production.html
-Nye,Joseph,**Curriculum Vitae,**The website was viewed on: 01/09/2020**,https://www.hks.harvard.edu/faculty/joseph-nye.**
-Peterson ,Susan. and Michael J. Tierney with Daniel Maliniak,**Teaching and Research Practices, Views on the Discipline, and Policy Attitudes of International Relations Faculty at U.S. Colleges and Universities,**(August 2005),10/09/2020,**http://mjtier.people.wm.edu/intlpolitics/teaching/surveyreport.pdf**

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

1-قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسماء الشقيقات السبع	20
02	بطاقة فنية لشركة إكسون موبيلExxon Mobil (شركة الأم)	26
03	بطاقة فنية لشركة روايال داتش شال(الأم)	27
04	بطاقة فنية لشركة شل للنفط(شركة الفرع)	28
05	بطاقة فنية لشركة بريتيش بتروليوم	29
06	بطاقة فنية لشركة شيفرون	30
07	بطاقة فنية لشركة كونكو فيلبسConoco Phillips	31
08	حجم الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية(EIA)	54
09	حجم الإستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكيةحسب تقرير إدارة معلومات لوزارة الطاقة الأمريكية(EIA)	56
10	حجم الإحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	60
11	يوضح تصنيف العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية	137
12	يوضح النماذج الثلاثة لصناعة القرار عند غراهام أليسون	141
13	جدول يبين ترتيب المخاطر الكبرى	190

2-قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط توضيحي لأهم الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية	32
02	إرتفاع أسعار النفط لسلة خامات الأوبك خلال عام 2018م-2019م.	48
03	العرض العالمي على النفط	49
04	يوضح الطلب العالمي على النفط	51
05	مخطط توضيحي أوضاع سوق النفط العالمي	52
06	منحنى بياني يوضح حدوث الذروة النفطية والإنتاج العالمي للنفط	55
07	مخطط وملخص توضيحي للتطورات الأخيرة لسوق النفط العالمية	64
08	شكل هندسي يوضح مسارات الدبلوماسية	71
09	المعيار المتعلق بقرار إختيار من بين نظريات العلاقات الدولية	103
10	مخطط يوضح نطاق الشامل لشبكة الإرتباطات الدولية في العلاقات الدولية	114
11	مخطط توضيحي لأنشطة الحكمودور الفواعل الدولية الأخرى	130
12	القرارات المتعلقة بنظريات صنع القرار	142
13	رسم بياني لتأثير فواعل وعوامل صناعة القرار في السياسة الخارجية	144
14	شكل يوضح المخاطر الكبرى الناشئة	188
15	شكل يوضح تطور المخاطر الكبرى الناشئة	189
16	معادلة رياضية توضح إشتقاق درجة المخاطر الكبرى الناشئة	190
17	الترابط الموجود بين المخاطر الناشئة المستقبلية	193
18	يوضح لمراحل الدورات التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية	204

-قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح أنابيب البترول البديلة لمضيق هرمز	**179**
02	خريطة توضح أهم المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية	**191**

فـهـرس الـمـحتـويـات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	**–**
الإهداء	**–**
خطة الدراسة	**–**
جدول المختصرات	**–**
مقدمة	**01**
الـفصــل الأول:التأصيل المفاهيمي(الشركات النفطية،عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية)	**14**
تمهيد	**15**
المبحث الأول:مفهوم الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية	**16**
المطلب الأول:تعريف الشركات النفطيةوأهم المفاهيم المرتبطة بها	**17**
المطلب الثاني:أهم الشركات النفطية الكبرى ونشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية	**24**
المطلب الثالث:خصائص الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية	**39**
المطلب الرابع:أهداف ومهام الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية	**42**
المبحث الثاني:النفط في الولايات المتحدة الأمريكية(الإنتاج،الإستهلاك،والإحتياطي النفطي)	**46**
المطب الأول:أوضاع سوق النفط العالمية	**47**
المطلب الثاني:الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية	**53**
المطلب الثالث:الإستهلاك النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية	**56**
المطلب الرابع:الإحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية	**58**
المبحث الثالث:مفهوم عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**65**
المطلب الأول:تعريف عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**66**
المطلب الثاني:المؤسسات والقوى المؤثرة على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**79**
المطلب الثالث:محددات عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**93**
خلاصة الفصل الأول	**97**
الفصل الثاني:الإطار النظري المفسر لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**99**
تمهيد	**101**
المبحث الأول:نظريات العلاقات الدولية في تفسير تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**102**

المطلب الأول:النظرية الواقعية	**104**
المطلب الثاني: النظرية اللبيرالية	**112**
المطلب الثالث:نظرية الدور	**119**
المطلب الرابع:نظرية الهيمنة	**123**
المبحث الثاني:النماذج التحليلية المفسرة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**132**
المطلب الأول: نموذج **سنايدر**	**133**
المطلب الثاني:نموذج **جيمس روزنو.**	**135**
المطلب الثالث: نموذج **غراهم أليسون**	**139**
المبحث الثالث:المقتربات المفسرة لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**142**
المطلب الأول:مقترب السببية	**143**
المطلب الثاني:مقترب صناعة القرار العقلاني	**146**
المطلب الثالث:مقترب القوة الذكية	**148**
خلاصة الفصل الثاني	**150**
الفصل الثالث:الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية"دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من 2001 م إلى 2020م"	**153**
تمهيد	**154**
المبحث الأول:أهمية الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية	**155**
المطلب الأول:الشركات النفطية كلاعبين سياسين في الولايات المتحدة الأمريكية	**156**
المطلب الثاني:نفوذ الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية	**159**
المطلب الثالث:مكانة الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية	**166**
المبحث الثاني:دورالشركات النفطية الأمريكيةفيالشرق الأوسط من 2001م-2020م:"منطقة الخليج العربي أنموذجا"	**168**
المطلب الأول:واقع الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي	**169**
المطلب الثاني:دبلوماسية الشركات النفطية الأمريكية تجاه الخليج العربي	**180**
المطلب الثالث:أهداف الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليجالعربي	**183**

المبحث الثالث:الرؤية المستقبلية لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من 2001م إلى2020م	**186**
المطلب الأول:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية–بين الفرص والقيود–	**187**
المطلب الثاني:الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية –بين الإستمرارية والتراجع–	**194**
المطلب الثالث:مستقبل تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية	**209**
خلاصة الفصل الثالث.	**217**
الخاتمة.	**219**
قائمة المصادر والمراجع.	**228**
قائمة الجداول والأشكالوالخرائط.	**246**
فهرس المحتويات.	**250**
الملخص باللغة العربية.	**–**
الملخص باللغة الإنجليزية.	**–**

الملـخص

الملخص باللغة العربية والإنجليزية:

إن البحث عن**تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**يستدعي بالضرورة فهم هذا الموضوع جيدا في جانبه العلمي ومدى وإدراك واقعه العملي،وتعتبر**الشركات النفطية الميكانيزم والأداة الأنسب في التأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**لأنها تمتلك وتتمتع بالقوةالإقتصادية والماليةوالنفوذ السياسي،وتظهر علاقةالشركات النفطية **بالسياسة الأمريكية** من خلال إرتباطها بشخصية**صانع القرار الأمريكي**في **الإدارات الأمريكية**في فترة الرئيس**(دونالد ترامب)**،وتمهيديا لفترة الرئيس الأمريكي الجديد**(جو بايدن)**،وبالتالي يتطلب ذلك تحليل وتفسير **أثر الشركات النفطية كفواعل مؤثرة في العلاقات الدولية دراسة أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**،"حسب **منظار العلاقات الدولية**"،وفي الأخيرلابد من توفر **الإرادة السياسية** في دراسة **أثر الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**بإعتبارها اللبنة الأساسية لإدراك الواقع العلمي والعملي **لتأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية**،وعلى هذا الأساس يستوجب ضرورة **دراسة تأثير الشركات النفطية على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،وفق منظار عبر التخصصية.**

الكلمات المفتاحية:الشركات النفطية،عملية صنع القرار،الولايات المتحدة الأمريكية،الشرق الأوسط،العلاقات الدولية،منظار عبر التخصصية.

Abstract :

The search for the **" Impact of oil companies on decision-making in the United States of America"**necessarily or complisory(obligatory) calls for a good understand ding of this subject in the its scientific aspect and the extent to wich it is aware of its pratical reality,oil companies are the most appropriate tool and mechanism in infleeuncing**Impact of oil companieson decision-making in the United States of America**because haveand enjoy power economic and financial and political influence,the relationship beteween oil companies and U.S policy is connected by U.S decission-maker in U.S administrations for both president**(Donald trump) and boot for new U.Spresident (Joe Biden),**this therefore requires analysing and interpreting **the impact of oil companies as infuential factors in international relations to examine the impact of oil companies in the Middle East** according to**speclum international relations,**In the end, must be **political will to study the impact of oil companies as infuential factors in international relations to examine the impact of oil companies in the Middle East as the building block for realizing the scientific and pratical reality of the Impact of oil companies on decision-making in the United States of America,on this basis it is obligatory(very important) to study Impact of oil companies on decision-making in the United States of Americawith inter-Disciplinitary.**

Key word: Oil Companies, Decision-making, United State of American, MiddleEast, Intrnational Relation, Inter-Diciplinitary.